

# مجموعۃ فتاویٰ

ابن تہمیّۃ

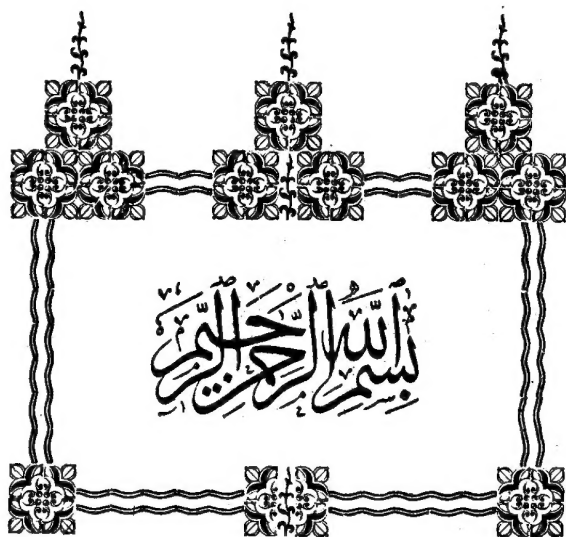
لشیخ الإسلام تقي الدين  
ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ

طبعة منقحة ومصححة

١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣

المجلد الثالث

دار الكتب العلمية  
بيروت - لبنان



(١) \*مسألة\*<sup>(١)</sup> سئل شيخ الاسلام رحمه الله عن الفرق بين الطلاق والحلف وابطاح الحكم في ذلك فأجاب الحمد لله رب العالمين وأشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم \*الصبيغ التي يتكلم بها الناس في الطلاق والعناق والنذر والظهار والحرام ثلاثة أنواع\* (النوع الاول) صيغة التنجيز مثل أن يقول امرأتى طالق أو أنت طالق أو فلانة طالق أو هي مطلقة ونحو ذلك فهذا يقع به الطلاق ولا تنفع فيه الكفارة باجماع المسلمين \*ومن قال إن هذا فيه كفارة فانه يستتاب فان تاب والا قتل وكذلك اذا قال عبدي حر أو على صيام شهر أو عتق رقبة أو الحل عليّ حرام أو أنت عليّ كظهر رأيي \*فهذه كلها ايقاعات لهذه العقود بصيغ التنجيز والاطلاق (والنوع الثاني) أن يحلف بذلك فيقول الطلاق يلزمي لأفعلن كذا أو لا أفعل كذا أو يحلف على غيره كعبده وصديقه الذي يرى أنه يبر قسمه ليفعلن كذا أو لا يفعل كذا أو يقول الحل عليّ حرام لأفعلن كذا أو لا أفعله أو يقول عليّ الحج لأفعلن كذا أو لا أفعله ونحو ذلك فهذه صيغ قسم وهو حالف بهذه الامور لا موقع لها \*وللعلماء في هذه الأيمان ثلاثة أقوال (أحدها) انه اذا حلفت لزمه ما حلف به (والثاني) لا يلزمه شيء (والثالث) يلزمه كفارة يمين \* ومن

العلماء من فرق بين الحلف والطلاق والعتاق وغيرها والقول الثالث أظهر الأقوال لأن الله تعالى قال (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وقال (ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم) (وثبت) عن النبي صلى الله عليه وسلم في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وعدي بن حاتم وأبي موسى أنه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وجاء هذا المذهب في الصحيحين من حديث أبي هريرة وأبي موسى وعبد الرحمن بن سمرة \* وهذا يعم جميع أيمان المسلمين فمن حلف بيمين من أيمان المسلمين وحث اجزأته كفارة يمين ومن حلف بأيمان الشرك مثل أن يحلف بتربة أبيه أو الكعبة أو نعمة السلطان أو حياة الشيخ أو غير ذلك من المخلوقات فهذه اليمين غير منعقدة ولا كفارة فيها إذا حثت باتفاق أهل العلم (والنوع الثالث) من الصيغ أن يعاق الطلاق أو العتاق أو النذر بشرط فيقول إن كان كذا فلي الطلاق أو الحج أو فعيدي أحرار ونحو ذلك فهذا ينظر إلى مقصوده فإن كان مقصوده أن يحلف بذلك ليس غرضه وقوع هذه الأمور كمن ليس غرضه وقوع الطلاق إذا وقع الشرط فحكمه حكم الخالف وهو من باب اليمين \* وأما إن كان مقصوده وقوع هذه الأمور كمن غرضه وقوع الطلاق عند وقوع الشرط مثل أن يقول لامرأته إن أبرأتني من طلاقك فأنت طالق فتبرئه أو يكون غرضه أنها إذا فعلت فاحشة أن يطلقها فيقول إذا فعلت كذا فانت طالق بخلاف من كان غرضه أن يحلف عليها ليعتقها ولو فعلته لم يكن له غرض في طلاقها فأنها تارة يكون طلاقها أكره إليه من الشرط فيكون خالفا وتارة يكون الشرط المكروه أكره إليه من طلاقها فيكون موقعا للطلاق إذا وجد ذلك الشرط فهذا يقع به الطلاق وكذلك إن قل إن شفى الله مريضاً فعلي صوم شهر فثني فإنه يلزمه الصوم (فالأصل) في هذا أن ينظر إلى مراد المتكلم ومقصوده فإن كان غرضه أن تقع هذه الأمور وقعت منعقدة أو معلقة إذا قصد وقوعها عند وقوع الشرط وإن كان مقصوده أن يحلف بها وهو يكره وقوعها إذا حث وإن وقع الشرط فهذا خالفها لا موقع لها فيكون قوله من باب اليمين لا من باب التطليق والنذر فالخالف هو الذي يلتزم ما يكره وقوعه عند المخالفة كقوله إن فعلت كذا فانيهودي أو نصراني ونسائي طوائف وعبيدي أحرار وعلي الماشي إلى بيت الله فهذا ونحوه يمين بخلاف من يقصد وقوع الجزاء من نذر ومطابق ومعلق فإن ذلك يقصد ويختار لزوم ما التزمه وكلاهما ملتزم لكن هذا

الخالف يكره وقوع اللزوم وان وجد الشرط الملزوم كما اذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي  
 أو نصراني فان هذا يكره الكفر ولو وقع الشرط فهذا حالف والموقع يقصد وقوع الجزاء  
 اللزوم عند وقوع الشرط الملزوم سواء كان الشرط مراداً له أم مكروهاً أو غير مراد له فهذا  
 موقع ليس بحالف \* وكلاهما ملزم معلق لكن هذا الحالف يكره وقوع اللزوم والفرق بين  
 هذا وهذا ثابت عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكابر التبليغين وعليه دل الكتاب  
 والسنة وهو مذهب جمهور العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما في تعليق النذر قالوا اذا كان مقصوده  
 النذر فقال لا ينشئ الله مريضاً فلي الحج فهو نادر اذا نشئ الله مريضاً لزمه الحج فهذا حالف  
 تجزئه كفارة يمين ولا حج عليه وكذلك قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ابن  
 عمر وابن عباس وعائشة وأم سلمة وزينب ربيعة النبي صلى الله عليه وسلم وغير واحد من  
 الصحابة في من قال ان فعلت كذا فكل مملوك لي حر قالوا يكفر عن يمينه ولا يلزمه العتق \* هذا مع  
 ان العتق طاعة وقربة فالطلاق لا يلزمه بطريق الاولى كما قال ابن عباس رضي الله عنه الطلاق  
 عن وطر والعتق ما ابتني به وجه الله ذكره البخاري في صحيحه \* بين ابن عباس ان الطلاق  
 انما يقع بمن غرضه ان يوقه لا لمن يكره وقوعه كالحالف به والكره عليه \* وعن عائشة رضي  
 الله تعالى عنها أنها قالت كل يمين وان عظمت فكفارتها كفارة ليمين بالله وهذا يتناول جميع  
 الأيمان من الحلف بالطلاق والعتاق والنذر وغير ذلك والقول بان الحالف بالطلاق لا يلزمه  
 الطلاق مذهب خلق كثير من السلف والخلف لكن فيهم من لا يلزمه الكفارة كداود  
 وأصحابه ومنهم من يلزمه كفارة يمين كطاوس وغيره من السلف والخلف \* والأيمان التي  
 يحلف بها الخلق ثلاثة أنواع (أحدها) يمين محترمة منعقدة كالحلف باسم الله تعالى فهذه فيها الكفارة  
 بالكتاب والسنة والاجماع (الثاني) الحلف بالمخلوقات كالحلف بالكعبة فهذه لا كفارة فيها باتفاق  
 المسلمين (والثالث) أن يعقد اليمين لله فيقول ان فعلت كذا فلي الحج أو مالي صدقة أو فئسائي  
 طوائف أو فبيدي أحرار ونحو ذلك \* فهذه فيها الأقوال الثلاثة المتقدمة إما لزوم المحلوف به  
 وإما الكفارة وإما لا هذا ولا هذا وليس في حكم الله ورسوله الايمان يمين من أيمان المسلمين  
 ففيها الكفارة أو يمين ليست من أيمان المسلمين فهذه لاشي فيها اذا حنث فهذه الأيمان ان  
 كانت من أيمان المسلمين ففيها كفارة وان لم تكن من أيمان المسلمين لم يلزم بها شي \* فأما اثبات

يعين يلزم الحالف بها ما التزمه ولا تجزئه فيها كفارة فهذا ليس في دين المسلمين بل هو مخالف  
 للكتاب والسنة والله تعالى ذكر في سورة التحريم حكم أيمان المسلمين وذكر في السورة التي  
 قبلها حكم طلاق المسلمين فقال في سورة التحريم (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغي  
 مرضات أزواجك والله غفور رحيم قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم والله مولاكم وهو العليم  
 الحكيم) وقال في سورة الطلاق (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لمدتهن وأحصوا  
 العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك  
 حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فإذا  
 بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا  
 الشهادة لله ذالكم يوعظ به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل له مخرجا  
 ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله  
 لكل شيء قدرا) فهو سبحانه بين في هذه السورة حكم الطلاق وبين في تلك حكم أيمان المسلمين  
 وعلى المسلمين أن يعرفوا حدود ما أنزل الله على رسوله فيعرفوا ما يدخل في الطلاق وما يدخل  
 في أيمان المسلمين ويحكموا في هذا بما حكم الله ورسوله ولا يتعدوا حدود الله فيجعلوا حكم أيمان  
 المسلمين حكم طلاقهم وحكم طلاقهم حكم أيمانهم فإن هذا مخالف لكتاب الله وسنة رسوله  
 وإن كان قد اشتبه بعض ذلك على كثير من علماء المسلمين فقد عرف ذلك غيرهم من علماء  
 المسلمين والذين ميزوا بين هذا وهذا من الصحابة والتابعين هم أجل قدرا عند المسلمين ممن  
 اشتبه عليه هذا وهذا وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي  
 الأمر منكم فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر  
 ذلك خير وأحسن تأويلا) فما تنازع فيه المسلمون وجب رده إلى الكتاب والسنة \* والاعتبار  
 الذي هو أصح القياس وأجلاء انما يدل على قول من فرق بين هذا وهذا مع ما في ذلك من  
 صلاح المسلمين في دينهم ودنيائهم إذا فرقوا بين ما فرق الله ورسوله بينه فإن الذين لم يفرقوا  
 بين هذا وهذا أو قفهم هذا الاشتباه إما في آصار وإغلال وإما في مكر واحتيال كالاختيال  
 في ألفاظ الأيمان والاحتيال بطلب افساد النكاح والاحتيال بدور الطلاق والاحتيال بخلق  
 اليمين والاحتيال بالتحليل والله أغنى المسلمين بنبيهم الذي قال الله فيه (يا مريم بالمعروف وبنهاهم

عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم) أي يخلصهم من الآصار والأغلال ومن الدخول في منكرات أهل الحيل \* والله تعالى أعلم

﴿ فصل ﴾ في التفريق بين التعليق الذي يقصد به الإيقاع والذي يقصد به ليمين (فالأول) أن يكون مريدا للجزاء عند الشرط وإن كان الشرط مكروها له لكنه إذا وجد الشرط فإنه يريد الطلاق لكون الشرط أكره إليه من الطلاق فإنه وإن كان يكره طلاقها ويكره الشرط لكن إذا وجد الشرط فإنه يختار طلاقها مثل أن يكون كارها للتزوج بامرأة بغية أو فاجرة أو خائنة أو هو لا يختار طلاقها لكن إذا فعلت هذه الأمور اختار طلاقها فيقول إن زنت أو سرقت أو خنت فانت طالق ومراده إذا فعلت ذلك أن يطلقها إما عقوبة لها وإما كراهة لمقامه معها على هذا الحال فهذا موقع للطلاق عند الصفة لخالف ووقوع الطلاق في مثل هذا هو الماثور عن الصحابة كابن مسعود وابن عمر وعن التابعين وسائر العلماء وما علمت أحدا من السلف قال في مثل هذا أنه لا يقع به الطلاق ولكن نازع في ذلك طائفة من الشيعة وطائفة من الظاهرية وهذا ليس بخالف ولا يدخل في لفظ اليمين المكفرة الواردة في الكتاب والسنة ولكن من الناس من سمي هذا خالفا كما أن منهم من يسمي كل معلق خالفا ومن الناس من يسمي كل منجز للطلاق خالفا \* وهذه الاصطلاحات الثلاثة ليس لها أصل في اللغة ولا في كلام الشارع ولا كلام الصحابة وإنما سمي ذلك يمينا لما بينه وبين اليمين من القدر المشترك عند المبسوط وهو ظنه ووقوع الطلاق عند الصفة \* وأما التعليق الذي يقصد به اليمين فيمكن التعبير عن معناه بصيغة القسم بخلاف النوع الأول فإنه لا يمكن التعبير عن معناه بصيغة القسم وهذا القسم إذا ذكره بصيغة الجزاء فأنما يكون إذا كان كارها للجزاء وهو أكره إليه من الشرط فيكون كارها للشرط وهو للجزاء أكره ويلتزم أعظم المكروهين عنده ليمتنع به من أدنى المكروهين فيقول إن فعلت كذا فامرأتي طالق أو عبيدي أحرار أو عليّ الحج ونحو ذلك أو يقول لامرأته إن زنت أو سرقت أو خنت فانت طالق بقصد زجرها وتخويفها باليمين لا إيقاع الطلاق إذا فعلت لأنه لا يكون مريدا لها وإن فعلت ذلك لكون طلاقها أكره إليه من مقامها على تلك الحال فهو عاق بذلك لقصد الحظر والمنع لا لقصد الإيقاع فهذا خالف ليس بموقع وهذا هو الخالف في الكتاب والسنة وهو الذي تجزئه الكفارة والناس يخلفون بصيغة القسم وقد

يحلّفون بصيغة الشرط التي في معناها فإن علم هذا وهذا سواء باتفاق العلماء والله أعلم  
وأما الملتزم لامر عند الشرط فانما يلزمه بشرطين أحدهما أن يكون الملتزم قربة والثاني أن  
يكون قصده التقرب الى الله به لا الخلف به فلو التزم ما ليس بقربة كالتطليق والبيع والاجارة  
والاكل والشرب لم يلزمه ولو التزم القربة كالصدقة والصيام والحج على وجه الخلف بها لم يلزمه  
بل تجزئه كفارة يمين عند الصحابة وجمهور السلف وهو مذهب الشافعي وأحمد واحمدى  
الروائين عن أبي حنيفة وقول المحققين من أصحاب مالك وهذا الخالف بالطلاق هو التزم وقوعه  
على وجه اليمين وهو يكره وقوعه على وجه اليمين وهو يكره وقوعه اذا أوجد الشرط كما  
يكره وقوع الكفر اذا حلف به وكما يكره وجوب تلك العبادات اذا حلف بها وأما قول القائل  
ان هذا حالف بغير الله فلا تلزمه كفارة فيقال النص ورد فيمن حلف بالمخلوقات ولهذا جعله  
شركا لانه عقد اليمين بغير الله فن عقد اليمين لله فهو أبلغ ممن عقدها بالله ولهذا كان النذر  
أبلغ من اليمين فوجوب الكفارة فيما عقد لله أولى من وجوبها فيما عقد بالله والله تعالى أعلم  
(٢) مسألة ﴿ سئل رحمه الله تعالى فيمن يقول ان المرأة اذا وقع بها الطلاق الثلاث تباح بدون  
نكاح ثان للذي طلقها ثلاثا فهل قال هذا القول أحد من المسلمين ومن قال هذا القول ماذا  
يجب عليه وما صفة النكاح الثاني الذي يبيحها أفوتونا

(الجواب) الحمد لله رب العالمين اذا وقع بالمرأة الطلاق الثلاث لم تحل لمطلقها حتى تنكح  
زوجا غيره كما ذكره الله ذلك في كتابه وقضت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا متفق عليه  
بين المسلمين لم يقل فيه أحد منهم انها تباح بعد وقوع الثلاث بدون نكاح زوج ثان ومن نقل  
هذا عن أحد من علماء المسلمين فقد كذب عليه ولكن طائفة من متأخري الفقهاء اعتقد في  
بعض صور التعليق وهي صورة التسريح ان صاحبها لا يقع منه بعد هذا طلاق وأنكر ذلك جماهير  
علماء المسلمين وردوا هذا القول وهو قول محدث لم يقل به أحد من الصحابة ولا التابعين ولا أحد  
من الائمة الاربعة ولا نظر انهم وانما قاله من قاله بشبهة وقعت في مثل ذلك قد بيناها وبيننا فسادها  
في غير هذا الموضع ومن قال ان الطلاق الثلاث لا يقع بحال فقد جعل نكاح المسلمين مثل نكاح  
النصارى والله قد شرع الطلاق في الجملة بالكتاب والسنة واجماع الأمة فمن قال انها تباح بعد وقوع  
الثلاث بدون زوج ثان فانه يستتاب فان تاب والا قتل ومن استحل وطأها بعد علمه انه وقع به الثلاث



فان كان جاهلاً عرف الحكم فان أصر على استحلال ذلك فهو مرتد تجري عليه أحكام المرتدين بخلاف ما تنازع فيه المسلمون وساغ فيه الاجتهاد فان المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم تنازعوا في مسائل كثيرة هل يقع فيها الطلاق أو لا يقع وهل يقع واحدة أو ثلاث وتنازعوا في بعض الصور هل الطلاق مباح أو محرم ولم يتنازعوا أنه محرم في بعض الاحوال كالطلاق في الحيض اذا لم تسأله الطلاق فانه لا يحل حتى تطهر فيطلقها في طهر لم يصحها فيه وانه يباح في بعض الاحوال كما اذا احتاج اليه فانه مع الحاجة اليه مباح فلا كراهة وبدون الحاجة مكروه عند بعض العلماء وتحرم عند بعضهم والفرق بين مواقع الاجماع وموارد النزاع معلوم عند العلماء\* والمسائل التي تنازع فيها العلماء من مسائل الطلاق كثيرة كمسائل الكنايات الظاهرة والخفية هل تقع بها واحدة رجعية أو يقع بالظاهرة واحدة بائنة أو ثلاث وهل يفرق بين حال وحال ونحو ذلك من مسائل الاجتهاد اتفقوا كلهم على انها لا تباح بعد وقوع الثلاث الا بنكاح زوج ثان ولا بد فيه من الوطى عند عامة السلف والخلف كما ثبتت به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعرف فيه نزاع الا عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول اذا كان النكاح نكاح رغبة لم يحتاج الى الدخول ومن نقل هذا القول عن مالك أو الشافعي أو داود أو غيرهم من العلماء فقد أخطأ ان تعدد الكذب وسعيد بن المسيب يقال انه أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله لامرأة رفاعة القرظي لا حتى تذوق عسيلته ويدوق عسيلتك والذي عليه جماهير السلف والخلف انها لا تباح للأول الا بنكاح رغبة وهو النكاح المعروف الذي يفعله الناس في العادة بخلاف نكاح التحليل فان جمهور السلف لا يبيحونها به والله تعالى أعلم

(٣) ﴿مسألة﴾<sup>(١)</sup> سئل الشيخ رحمه الله تعالى في من حلف بالطلاق على أمر من الامور ثم حنث في يمينه هل يقع به الطلاق أم لا وفي من طلق في الحيض والنفاس هل يقع عليه الطلاق أيضاً أم لا وفي من طلق ثلاثاً في مجلس واحد أو كلمة واحدة هل يقع عليه ثلاثاً أم واحدة وفي من قال الطلاق يلزمني على المذاهب الاربعة أو نحو ذلك هل يلزمه الطلاق كما قال أم كيف الحكم فأجاب الحمد لله ﴿أما المسألة الاولى﴾ ففيها نزاع بين السلف والخلف على ثلاثة أقوال (أحدها) أنه يقع به الطلاق اذا حنث في يمينه وهذا هو المشهور عند أكثر الفقهاء



المتأخرين حتى اعتقد طائفة منهم ان ذلك اجماع ولهذا لم يذكر عامتهم عليه حجة وحجتهم عليه  
 ضعيفة جدا وهي انه التزم أمرا عند وجوب شرط فلزمه ما التزمه وهذا منقوض بصور كثيرة  
 وبعضها يجمع عليه كمنذر الطلاق والمعصية والمباح وكالتزام الكفر على وجه اليمين مع انه ليس له  
 أصل يقاس به الا وبينهما فرق مؤثر في الشرع ولا دل عليه عموم نص ولا اجماع لكن لما كان  
 موجب العقد لزوم ما التزمه صار يظن في بادئ الرأي ان هذا عقد لازم وهذا يوافق ما كانوا عليه  
 في أول الاسلام قبل أن ينزل الله كفارة اليمين موجبة ومحرمة كما يقال انه كان شرع من قبلنا  
 لكن نسخ هذا شرع محمد صلى الله عليه وسلم وفرض للمسلمين تحلة أيمانهم وجعل لهم أن  
 يحلوا عقد اليمين بما فرضه من الكفارة واما اذا لم يحث في يمينه فلا يقع به الطلاق بلا ريب  
 الا على قول ضعيف يروى عن شريح ويذكر رواية عن أحمد فيما اذا قدم الطلاق واذا قيل  
 يقع به الطلاق فان نوى باليمين الثانية تأكيد الأولى لا انشاء يمين أخرى لم يقع به الا طلاقة  
 واحدة وان أطلق وقع به ثلاث وقيل لا يقع به الا واحدة والقول الثاني انه لا يقع به طلاق  
 ولا يلزمه كفارة وهذا مذهب داود وأصحابه وطوائف من الشيعة ويذكر ما يدل عليه عن  
 طائفة من السلف بل هو مأثور عن طائفة صريحاً كما في جعفر الباقر رواية جعفر بن محمد \* وأصل  
 هؤلاء ان الحلف بالطلاق والعناق والظهار والحرام والنذر لغو كالحلف بالخلوقات ويفتى به في  
 اليمين التي يحلف بها بالتزام الطلاق طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي كالقفال وصاحب  
 التتمة وينقل عن أبي حنيفة نصاً بناء على ان قول القائل الطلاق يلزمني أو لازم لي ونحو ذلك  
 صيغة نذر لا صيغة ايقاع كقوله لله علي أن أطلق ومن نذر أن يطلق لم يلزمه طلاق بلا نزاع  
 ولكن في لزومه الكفارة له قولان (أحدهما) يلزمه وهو المنصوص عن أحمد بن حنبل وهو  
 المحكي عن أبي حنيفة إما مطلقاً وإما اذا قصد به اليمين (والثاني) لا وهو قول طائفة من الخراسانيين  
 من أصحاب الشافعي كالقفال والنفوي وغيرهما فمن جعل هذا نذراً ولم يوجب الكفارة في  
 نذر الطلاق يفتى بأنه لا شيء عليه كما أفتى بذلك طائفة من أصحاب الشافعي وغيرهم ومن قال  
 عليه كفارة لزمه على قوله كفارة يمين كما يفتى بذلك طائفة من الحنفية والشافعية \* واما الحنفية  
 فبنوه على أصله في ان من حلف بنذر المعاصي والمباحات فعليه كفارة يمين وكذلك يقول ذلك  
 من يقوله من أصحاب الشافعي لتفريقه بين أن يقول علي نذر فلا يلزمه شيء وبين ان يقول

ان فعلته فعلي نذر فعليه كفارة يمين ففرق هؤلاء بين نذر الطلاق وبين الحلف بنذر الطلاق وأحمد عنده على ظاهر مذهبه المنصوص عنه ان نذر الطلاق فيه كفارة يمين والحلف بنذره عليه فيه كفارة يمين وقد وافقه على ذلك من وافقه من الخراسانيين من أصحاب الشافعي وجعله الرافعي والنووي وغيرهما هو المرجح في مذهب الشافعي وذكروا ذلك في نذر جميع المباحات لكن قوله الطلاق لي لازم فيه صيغة إيقاع في مذهب أحمد فان نوى بذلك النذر ففيه كفارة يمين عنده **والقول الثالث** وهو أصح الأقوال وهو الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار ان هذه يمين من أيمان المسلمين فيجزي فيها ما يجزي في أيمان المسلمين وهو الكفارة عند الحنث الا ان يختار الحالف إيقاع الطلاق فله ان يوقعه ولا كفارة وهذا قول طائفة من السلف والخلف كطاوس وغيره وهو مقتضى المنقول عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الباب وبه يفتي كثير من المالكية وغيرهم حتى يقال ان في كثير من بلاد المغرب من يفتي بذلك من أئمة المالكية وهو مقتضى نصوص أحمد بن حنبل وأصول في غير موضع وعلى هذا القول فاذا كرر اليمين المكفرة مرتين أو ثلاثا على فعل واحد فهل عليه كفارة واحدة أو كفارات فيه قولان للعلماء وهما روايتان عن أحمد أشهرهما عنه تجزيه كفارة واحدة وهذه الأقوال الثلاثة حكاه ابن حزم وغيره في الحلف بالطلاق كما حكوها في الحلف بالعتق والنذر وغيرهما فاذا قال ان فعلت كذا فعبيدي أحرار ففيها الأقوال الثلاثة لكن هنا لم يقل أحد من أصحاب أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزمه العتق كما قالوا ذلك في الطلاق قرر<sup>(١)</sup> فيصح نذره بخلاف الطلاق والمنقول عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يجزئه كفارة يمين كما ثبت ذلك عن ابن عمر وحفصة وزينب ورووه أيضا عن عائشة وأم سلمة وابن عباس وأبي هريرة وهو قول أكابر التابعين كطاوس وعطاء وغيرهما ولم يثبت عن صحابي ما يخالف ذلك لافي الحلف بالطلاق ولا في الحلف بالعتاق بل اذا قال الصحابة ان الحالف بالعتق لا يلزمه العتق فالحالف بالطلاق أولى عندهم وهذا كالحلف بالنذر مثل ان يقول ان فعلت كذا فعلي الحج أو صوم سنة أو ثلث مالي صدقة فان هذا يمين تجزئ فيه الكفارة عند أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عمر وابن عباس وعائشة وابن عمر وهو قول جماهير التابعين كطاوس

وعطاء وأبي الشعثاء وعكرمة والحسن وغيرهم وهو مذهب الشافعي المنصوص عنه ومذهب أحمد بلا نزاع عنه وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة اختارها محمد بن الحسن وهو قول طائفة من أصحاب مالك كابن وهب وابن أبي العمير وافتى ابن القاسم ابنه بذلك والمعروف عن جمهور السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم انه لا فرق بين ان يحلف بالطلاق أو العناق أو النذر إما ان تجزئه الكفارة في كل يمين وإما ان لا شيء عليه وإما ان يلزمه كالحلف به بل اذا كان قوله ان فعلت كذا فعلي ان اعتق رقبة وقصد به اليمين لا يلزمه العتق بل يجزئه كفارة يمين ولو قاله على وجه النذر لزمه بالاتفاق فقوله فعبدي حر أولى ان لا يلزمه لان قصد اليمين اذا منع ان يلزمه الوجوب في الاعتاق والعتق فلا ن يمنع لزوم العتق وحده أولى وأيضاً فان ثبوت الحقوق في الذم أوسع نفوذاً فان الصبي والمجنون والعبد قد ثبتت الحقوق في ذمهم مع انه لا يصح تصرفهم فاذا كان قصد اليمين مع ثبوت العتق المعلق في الذمة فلا ن يمنع وقوعه أولى وأخرى واذا كان العتق الذي يلزمه بالنذر لا يلزمه اذا قصد به اليمين فالطلاق الذي لا يلزم بالنذر أولى ان لا يلزم اذا قصد به اليمين فان التعليق انما يلزم فيه الجزاء اذا قصد وجوب الجزاء عند وجوب الشرط كقوله ان ابرأتني من صدأفك فانت طالق وان شفا الله مريض فثالث مالي صدقة وأما اذا كان يكره وقوع الجزاء وان وجد الشرط وانما التزمه ليخص نفسه أو يمنها أو يخص غيره أو يمنه فهذا مخالف لقوله ان فعلت كذا فانا يهودي أو نصراني ومالي صدقة وعبيدي أحرار ونسائي طوالق وعلي عشر حجج وصوم فهذا حالف باتفاق الصحابة والفقهاء وسائر الطوائف وقد قال الله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم ) وقال تعالى ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) ( وثبت ) عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه في الصحيح انه قال من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه وهذا يتناول جميع المسلمين لفظاً ومعنى ولم يخصه نص ولا اجماع ولا قياس بل الأدلة الشرعية تحقق عمومها واليمين في كتاب الله وسنة رسوله نوعان نوع محترم منعقد مكفر كالحلف بالله ونوع غير محترم ولا منعقد ولا مكفر وهو الحلف بالخلوقات فان كانت هذه اليمين من أيمان المسلمين ففيها الكفارة وهي من النوع الاول وان لم تكن من أيمان المسلمين فهو من الثاني وأما إثبات يمين منعقدة غير مكفرة فهذا لا أصل له في الكتاب

والسنة \* وتقسيم أيمان المسلمين الى يمين مكفرة وغير مكفرة كتقسيم الشراب المسكر الى خمر وغير خمر وتقسيم السفر الى طويل وقصير وتقسيم المسير الى محرم وغير محرم بل الاصول تقتضي خلاف ذلك وبسط الكلام له موضع آخر لكن هذا القول الثالث وهو القول بثبوت الكفارة في جميع أيمان المسلمين هو القول الذي تقوم عليه الادلة الشرعية التي لا تناقض وهو المأثور عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكابر التابعين إما في جميع الأيمان وإما في بعضها وتعليل ذلك بأنه يمين والتعليل بذلك يقتضي ثبوت الحكم في جميع أيمان المسلمين \* والصيغ ثلاثة صيغة تنجز كقوله أنت طالق فهذه ليست يميناً ولا كفارة في هذا باتفاق المسلمين (والثاني) صيغة قسم كما اذا قال الطلاق يلزمني لأفعلن كذا فهذه يمين باتفاق أهل اللغة والفقهاء والثالث صيغة تعليق فهذه ان قصد بها اليمين فحكمها حكم الثاني باتفاق العلماء وأما ان قصد وقوع الطلاق عند الشرط مثل ان يختار طلاقها اذا اعطته العوض فيقول ان اعطيتني كذا فانت طالق ويختار طلاقها اذا أتت كبيرة فيقول أنت طالق ان زيت أو سرفت وقصده الابقاع عند الصفة لا الحلف فهذا يقع به الطلاق باتفاق السلف فان الطلاق المعلق بالصفة روي وقوع الطلاق فيه عن غير واحد من الصحابة كعلي وابن مسعود وأبي ذر وابن عمر ومعاوية وكثير من التابعين ومن بعدهم وحكي الاجماع على ذلك غير واحد وما علمت أحداً نقل عن أحد من السلف ان الطلاق بالصفة لا يقع وانما علم النزاع فيه عن بعض الشيعة وعن ابن حزم من الظاهرية وهؤلاء الشيعة بلغتهم فتاوى عن بعض فقهاء أهل البيت فيمن قصده الحلف فظنوا ان كل تعليق كذلك كما ان طائفة من الجمهور بلغتهم فتاوى عن بعض الصحابة والتابعين فيمن علق الطلاق بصفة انه يقع عندها فظنوا ان ذلك يمين وجعلوا كل تعليق يميناً كمن قصده اليمين ولم يفرقوا بين التعليق الذي يقصد به اليمين والذي يقصد به الابقاع كما لم يفرق أولئك بينهما في نفس الطلاق وما علمت أحداً من الصحابة أفتى في اليمين بلزوم الطلاق كما لم أعلم أحداً منهم أفتى في التعليق الذي يقصد به اليمين وهو المعروف عن جمهور السلف حتى قال به داود وأصحابه ففرقوا بين تعليق الطلاق الذي يقصد به اليمين والذي يقصد به الابقاع كما فرقوا بينهما في تعليق النذر وغيره والفرق بينهما ظاهر فان الحالف يكره وقوع الجزاء وان وجدت الصفة كقول المسلم ان فملت كذا فانا يهودي أو نصراني فهو يكره الكفر وان وجدت

الصفة وانما التزمه لثلا يلزم وللمتنع به من الشرط لا القصد وجوده عند الصفة وهكذا الخالف بالاسلام لو قال الذي ان فعلت كذا فانا مسلم والخالف بالنذر والحرام والظهار والطلاق والعناق اذا قال ان فعلت كذا فلي الحج وعبيدي أحرار ونسائي طوائق ومالي صدقة فهو يكره هذه اللوازم وان وجد الشرط وانما علقها للمتنع نفسه من الشرط لا القصد وقوعها واذا وجد الشرط فالتعليق الذي يقصد به الايقاع من باب الايقاع والذي يقصد به اليمين من باب اليمين وقد بين الله في كتابه أحكام الطلاق وأحكام الأيمان واذا قال ان سرقت ان زنت فانت طالق فهذا قد يقصد به اليمين وهو ان يكون مقامها مع هذا الفعل أحب اليه من طلاقها وانما قصده زجرها وتخويفها لثلا تفعل فهذا حالف لا يقع به الطلاق وقد يكون قصده ايقاع الطلاق وهو ان يكون فراغها أحب اليه من المقام معها مع ذلك الفعل فيختار اذا فعلته ان تطلق منه فهذا يقع به الطلاق والله أعلم

﴿ فصل ﴾ وأما المسألة الثانية وهو قوله لها أنت طالق ثلاثاً وهي حائض فهي مبنية على أصلين أحدهما ان الطلاق في الحيض محرم بالكتاب والسنة والاجماع فانه لا يعلم في تحريمه نزاع وهو طلاق بدعة وأما طلاق السنة أن يطلقها في طهر لا يمسها فيه أو يطلقها حاملاً قد استبان حملها فان طلقها في الحيض أو بعد ما وطئها وقبل أن يستبين حملها له فهو طلاق بدعة كما قال تعالى (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) وفي الصحاح والسنن والمسائيد أن ابن عمر طاق امرأته وهي حائض فذكر عمر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها حتى تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ان شاء امسكها وان شاء طلقها قبل أن يمسها ففلك العدة التي أمر الله أن يطلق فيها النساء \* وأما جمع الطلقات الثلاث ففيه قولان (أحدهما) محرم أيضا عند أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وهذا مذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين عنه واختاره أكثر أصحابه وقال أحمد تدبرت القرآن فاذا كل طلاق فيه فهو الطلاق الرجعي يعني طلاق المدخول بها غير قوله (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) وعلى هذا القول فهل له أن يطلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة بان يفرق الطلاق على ثلاثة أطهار فيطلقها في كل طهر طلقة فيه قولان هما روايتان عن أحمد ﴿ احدهما ﴾ له ذلك وهو قول طائفة من السلف ومذهب أبي حنيفة والثانية ليس له ذلك

وهو قول أكثر السلف وهو مذهب مالك وأصح الروايتين عن أحمد التي اختارها أكثر أصحابه  
كأبي بكر عبد العزيز والقاضي أبي يعلى وأصحابه والقول الثاني أن جمع الثلاث ليس بمحرم بل  
هو ترك الأفضل وهو مذهب الشافعي والرواية الأخرى عن أحمد اختارها الحنفي واحتجوا  
بأن فاطمة بنت قيس طلقها زوجها أبو حفص بن المغيرة ثلاثاً وبأن امرأة رفاعه طلقها زوجها  
ثلاثاً وبأن الملاءن طلق امرأته ثلاثاً ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك وأجاب الأكثرون  
بأن حديث فاطمة وامرأة رفاعه إنما طلقها ثلاثاً متفرقات هكذا ثبت في الصحيح أن الثالثة  
كانت آخر ثلاث تطليقات لم يطلق ثلاثاً لا هذا ولا هذا مجتمعات وقول الصحابي طلق ثلاثاً  
يتناول ما إذا طلقها ثلاثاً متفرقات بأن يطلقها ثم يراجعها ثم يطلقها ثم يراجعها  
ثم يطلقها وهذا طلاق سني واقع باتفاق الأئمة وهو المشهور على عهد رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في معنى الطلاق ثلاثاً \* وأما جمع الثلاث بكلمة فهذا كان منكراً عندهم إنما يقع قليلاً فلا  
يجوز حمل اللفظ المطلق على القليل المنكر دون الكثير الحق ولا يجوز أن يقال يطلق مجتمعات  
لا هذا ولا هذا بل هذا قول بلا دليل بل هو بخلاف الدليل \* وأما الملاءن فإن طلاقه وقع  
بعد البيئونة أو بعد وجوب الابانة التي تحرم بها المرأة أعظم مما يحرم بالطلقة الثالثة فكان  
مؤكدًا لموجب اللعان والنزاع إنما هو في طلاق من يمكنه امساكها لاسيما والنبي صلى الله  
عليه وسلم قد فرق بينهما فإن كان ذلك قبل الثلاث لم يقع بها ثلاث بل غيرها وإن كان بعدها  
دل على بقاء النكاح والمعروف أنه فرق بينهما بعد أن طلقها ثلاثاً فدل ذلك على أن الثلاث  
لم يقع بها إذ لو وقعت لكانت قد حرمت عليه حتى تنكح زوجها غيره وامتنع حينئذ أن يفرق  
النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لأنهما صارا أجنبيين ولكن غاية ما يمكن أن يقال حرما عليه تحريماً  
مؤبداً فيقال فكان ينبغي أن يحرمها عليه لا يفرق بينهما فلما فرق بينهما دل على بقاء النكاح وإن  
الثلاث لم يقع جميعاً بخلاف ما إذا قيل أنه يقع بها واحدة رجعية فإنه يمكن فيه حينئذ أن يفرق  
بينهما وقول سهل بن سعد طلقها ثلاثاً فأنفذه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على  
أنه احتاج إلى انفاذ النبي صلى الله عليه وسلم واختصاص الملاءن بذلك ولو كان من شرعه أنها  
محرم بالثلاث لم يكن للملاءن اختصاص ولا يحتاج إلى انفاذ فدل على أنه لما قصد الملاءن بالطلاق  
الثلاث أن يحرم عليه أنفذ النبي صلى الله عليه وسلم مقصوده بل زاده فإن تحريم اللعان أبلغ من تحريم

الطلاق اذ تحريم اللعان لا يزول وان نكحت زوجا غيره وهو مؤبد في أحد قولي العلماء لا يزول بالتوبة واستدل الا كثرون بأن القرآن العظيم يدل على ان الله لم يبيح الا الطلاق الرجعي والا الطلاق للعدة كما في قوله تعالى (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا العدة) الى قوله (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ( وهذا انما يكون في الرجعي وقوله طلقوهن لعدتهن يدل على انه لا يجوز ارداف الطلاق للطلاق حتى تقضى العدة أو راجعها لانه انما أباح الطلاق للعدة أي لاستقبال العدة فتى طلقها الثانية والثالثة قبل الرجعة بنت على العدة ولم تستأنفها باتفاق جماهير المسلمين فان كان فيه خلاف شاذ عن خلاص وابن حزم فقد يندبنا فسادة في موضع آخر فان هذا قول ضعيف لانهم كانوا في أول الاسلام اذا أراد الرجل اضرار امرأته طلقها حتى اذا شارفت انقضاء العدة راجعها ثم طلقها ليطلق حبسها فلو كان اذا لم يراجعها تستأنف العدة لم يكن حاجة الى أن يراجعها والله تعالى قصرهم على الطلاق الثلاث دفناً لهذا الضرر كما جاءت بذلك الآثار ودل على انه كان مستقراً عند الله أن العدة لا تستأنف بدون رجعة سواء كان ذلك لان الطلاق لا يقع قبل الرجعة أو يقع ولا يستأنف له العدة وابن حزم انما أوجب استئناف العدة بان يكون الطلاق لاستقبال العدة فلا يكون طلاق الا يتعقبه عدة اذا كان بعد الدخول كما دل عليه القرآن فلزمه على ذلك هذا القول الفاسد وأما من أخذ بمقتضى القرآن وما دلت عليه الآثار فانه يقول ان الطلاق الذي شرعه الله هو ما يتعقبه العدة وما كان صاحبه مخيراً فيها بين الامساك بمعروف والتسريح باحسان وهذا منتف في ايقاع الثلاث في العدة قبل الرجعة فلا يكون جائزاً فلم يكن ذلك طلاقاً للعدة ولانه قال فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف فخير بين الرجعة وبين أن يدعها تقضى العدة فيسرحها باحسان فاذا طلقها ثانية قبل انقضاء العدة لم يمك بمعروف ولم يسرح باحسان وقد قال تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ) فهذا يقتضي أن هذا حال كل مطلقة فلم يشرع الا هذا الطلاق ثم قال ( الطلاق مرتان ) أي هذا الطلاق المذكور مرتان واذا قيل سبع مرتين أو ثلاث مرات لم يجزه أن يقول سبحانه الله مرتين بل لا بد أن ينطق



بالتسبيح مرة بعد مرة فكذلك لا يقال طلق مرتين الا اذا طلق مرة بعد مرة فاذا قال  
 أنت طالق ثلاثا أو مرتين لم يجز أن يقال طلق ثلاث مرات ولا مرتين وان جاز أن يقال  
 طلق ثلاث تطليقات أو طلقين ثم قال بعد ذلك (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح  
 زوجا غيره) فهذه الطلقة الثالثة لم يشرعها الله الا بعد الطلاق الرجعي مرتين وقد قال الله تعالى  
 (واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن الآية) وهذا انما يكون  
 فيما دون الثلاث وهو يم كل طلاق فعلم أن جمع الثلاث ليس بمشروع \* ودلائل تحريم الثلاث  
 كثيرة قوية من الكتاب والسنة والآثار والاعتبار كما هو مبسوط في موضعه وسبب ذلك  
 أن الاصل في الطلاق الحظر وانما أيسح منه قدر الحاجة كما ثبت في الصحيح عن جابر عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن ايليس ينصب عرشه على البحر ويبعث سراياه فاقربهم اليه منزلة  
 أعظمهم فنته فيأتيه الشيطان فيقول ما زلت به حتى فعل كذا حتى يأتيه الشيطان فيقول ما زلت  
 به حتى فرقت بينه وبين امرأته فيدينه منه ويقول أنت أنت وتلتزمه وقد قال تعالى في ذم  
 السحر (ويتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) وفي السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال ان المحتلعات والمنزعات هن المناققات وفي السنن أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير ما بأس خرام عليها رائحة الجنة ولهذا لم يبح الا ثلاث  
 مرات وحرمت عليه المرأة بعد الثالثة حتى تنكح زوجا غيره واذا كان انما أيسح للحاجة  
 فالحاجة تندفع بواحدة فما زاد فهو باق على الحظر \* الاصل الثاني \* ان الطلاق المحرم الذي  
 يسمى طلاق البدعة اذا أوقمه الانسان هل يقع أم لا فيه نزاع بين السلف والخلف والا كثرون  
 يقولون بوقوعه مع القول بتحريمه وقال آخرون لا يقع مثل طاوس وعكرمة وخلاس وعمر  
 ومحمد بن اسحاق وحجاج بن أرطاة وأهل الظاهر كداود وأصحابه وطائفة من أصحاب أبي  
 حنيفة ومالك وأحمد ويروى عن أبي جعفر الباقر وجعفر بن محمد الصادق وغيرهما من أهل  
 البيت وهو قول أهل الظاهر داود وأصحابه لكن منهم من لا يقول بتحريم الثلاث ومن  
 أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد من عرف أنه لا يقع مجموع الثلاث اذا أوقمها جميعا بل يقع  
 منها واحدة ولم يعرف قوله في طلاق الحائض ولكن وقوع الطلاق جميعا قول طوائف من  
 أهل الكلام والشيعة ومن هؤلاء وهؤلاء من يقول اذا وقع الثلاث جملة لم يقع به شيء أصلا

لكن هذا قول مبتدع لا يعرف لقائله سلف من الصحابة والتابعين لهم باحسان وطوائف  
 من أهل الكلام والشيعة لكن ابن حزم من الظاهرية لا يقول بتحريم جمع الثلاث فلهذا  
 يوقعها وجمهورهم على تحريمها وأنه لا يقع الا واحدة \* ومنهم من عرف قوله في الثلاث ولم يعرف  
 قوله في الطلاق في الحيض كمن ينقل عنه من أصحاب أبي حنيفة ومالك \* وابن عمر روى عنه  
 من وجهين أنه لا يقع وروى عنه من وجوه أخرى أشهر وأثبت أنه يقع وروى ذلك عن زيد \*  
 وأما جمع الثلاث فاقوال الصحابة فيها كثيرة مشهورة روي الوقوع فيها عن عمر وعثمان  
 وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة وعمران بن حصين وغيرهم وروى عدم  
 الوقوع فيها عن أبي بكر وعن عمر صدرا من خلافته وعن علي بن أبي طالب وابن مسعود  
 وابن عباس أيضاً وعن الزبير وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم أجمعين \* قال أبو جعفر  
 أحمد بن محمد بن مغيث في كتابه الذي سماه المقنع في أصول الوثائق وبيان ما في ذلك من  
 الدقائق وطلاق البدعة أن يطلقها ثلاثاً في كلمة واحدة فان فعل لزمه الطلاق ثم اختلف أهل  
 العلم بعد اجماعهم على انه مطلق كم يلزمه من الطلاق فقال علي بن أبي طالب وابن مسعود رضي  
 الله تعالى عنهما يلزمه طقة واحدة وكذا قال ابن عباس وذلك لان قوله ثلاثاً لا معنى له لانه لم يطلق  
 ثلاث مرات لأنه اذا كان مخبراً عما مضى فيقول طلقت ثلاث مرات يخبر عن ثلاثة طلاقات  
 أتت منه في ثلاثة أفعال كانت منه فذلك يصح ولو طلقها مرة واحدة فقال طلقها ثلاث مرات  
 لكان كاذباً وكذلك لو حلف بالله ثلاثاً يردد الحلف كانت ثلاثة أيمان \* وأما لو حلف بالله فقال  
 أحلف بالله ثلاثاً لم يكن حلف الا يميناً واحدة والطلاق مثله قال ومثل ذلك قال الزبير بن العوام  
 وعبد الرحمن بن عوف رويما ذلك كله عن ابن وضاح يعني الامام محمد بن وضاح الذي يأخذ  
 عن طبقة أحمد بن حنبل وابن أبي شيبه ويحيى بن معين وسحنون بن سعيد وطبقته قال وبه  
 قال من شيوخ قرطبة ابن زباع شيخ هدي ومحمد بن عبد السلام الحسيني فقيه عصره وابن  
 بقي بن مخلد وأصبغ بن الحباب وجماعة سواهم من فقهاء قرطبة وذكر هذا عن بضعة عشر فقيها  
 من فقهاء طليطلة المتعبدین علی مذهب مالک بن أنس قلت وقد ذكره التلمساني رواية عن مالك  
 وهو قول محمد بن مقاتل الرازي من أئمة الحنفية حكاه عنه المازني وغيره وقد ذكر هذا رواية  
 عن مالك وكان يفتي بذلك أحياناً الشيخ أبو البركات بن تيمية وهو وغيره يحتجون بالحديث

الذي رواه مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما عن طاوس عن ابن عباس أنه قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافه عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الخطاب ان الناس قد استعجلوا أمراً كان لهم فبدأناه فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم وفي رواية أن أبا الصهباء قال لابن عباس هات من هاتك ألم يكن طلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأمضاه عليهم وأجازهم والذين ردوا هذا الحديث تأولوه بتأويلات ضعيفة وكذلك كل حديث فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أزم الثلاث يمين أوقعها جملة أو أن أحداً في زمنه أوقعها جملة فالزمه بذلك مثل حديث يروي عن علي وآخر عن عبادة بن الصامت وآخر عن الحسن عن ابن عمر وغير ذلك فكلها أحاديث ضعيفة باتفاق أهل العلم بالحديث بل هي موضوعة ويعرف أهل العلم بتقد الحديث أنها موضوعة كما هو مبسوط في موضعه وأقوى ما رددوه به أنهم قالوا ثبت عن ابن عباس من غير وجه أنه أفتى بلزوم الثلاث \* وجواب المستدلين أن ابن عباس روي عنه من طريق عكرمة أيضاً أنه كان يحملها واحدة وثبت عن عكرمة عن ابن عباس ما يوافق حديث طاوس مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم وموقوفاً على ابن عباس ولم يثبت خلاف ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فالمرفوع أن ركاة طلق امرأته ثلاثاً فردها عليه النبي صلى الله عليه وسلم \* قال الامام أحمد بن حنبل في مسنده حدثنا سعيد ابن ابراهيم حدثنا أبي عن ابن اسحق حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس قال طلق ركاة بن عبد يزيد أخو المطلب امرأته ثلاثاً في مجلس واحد فحزن عليها حزناً شديداً قال فساله رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال طلقها ثلاثاً قال فقال في مجلس واحد قال نعم قال فأنها تلك واحدة فارجعها ان شئت قال فارجعها وكان ابن عباس يقول إنما الطلاق عند كل طهر \* قلت وهذا الحديث قال فيه ابن اسحق حدثني داود وداود من شيوخ مالك ورجال البخاري وابن اسحق اذا قال حدثني فهو ثقة عند أهل الحديث وهذا اسناد جيد وله شاهد من وجه آخر رواه أبو داود في السنن ولم يذكر أبو داود هذا الطريق الجيد فذلك ظن أن تطليقه واحدة بائناً أصح وليس الامر كما قاله بل الامام أحمد رجح هذه الرواية على تلك وهو كما قال أحمد وقد بسطنا الكلام على ذلك في موضع آخر وهذا المروي عن ابن

عباس في حديث ركانة من وجهين وهو رواية عكرمة عن ابن عباس من وجهين عن عكرمة وهو أثبت من رواية عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة ونافع بن عجين انه طلقها البتة وان النبي صلى الله عليه وسلم استخلفه فقال ما أردت الا واحدة فان هؤلاء مجاهيل لا تعرف أحوالهم وليسوا فقهاء وقد ضعف حديثهم أحمد بن حنبل وأبو عبيد وابن حزم وغيرهم \* وقال أحمد بن حنبل حديث ركانة في البتة ليس بشيء وقال أيضا حديث ركانة لا يثبت انه طلق امرأته البتة لأن ابن اسحق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس أن ركانة طلق امرأته ثلاثا وأهل المدينة يسمون ثلاثا البتة فقد استدلل أحمد على بطلان حديث البتة بهذا الحديث الآخر الذي فيه انه طلقها ثلاثا وبين أن أهل المدينة يسمون من طلق ثلاثا طلق البتة وهذا يدل على ثبوت الحديث عنده وقد بينه غيره من الحفاظ وهذا الاسناد وهو قول ابن اسحق حدثني داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس هو اسناد ثابت عن أحمد وغيره من العلماء وبهذا الاسناد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على زوجها بالنكاح الاول وصحح ذلك أحمد وغيره من العلماء وابن اسحق اذا قال حدثني فحديثه صحيح عند أهل الحديث انما يخاف عليه التدليس اذا اعتقد وقد روى أبو داود في سننه هذا عن ابن عباس من وجه آخر وكلاهما يوافق حديث طاوس عنه وأحمد كان يمرض حديث طاوس بحديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثا ونحوه وكان أحمد يرى جمع الثلاث جائزا ثم رجع أحمد عن ذلك وقال تدبر القرآن فوجدت الطلاق الذي فيه هو الرجعي أو كما قال واستقر مذهبه على ذلك وعليه جمهور أصحابه وتبين من حديث فاطمة انها كانت مطلقة ثلاثا متفرقات لا بمجموعة \* وقد ثبت عنده حديثان عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من جمع ثلاثا لم يلزمه الا واحدة وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يخالف ذلك بل القرآن يوافق ذلك والنهي عنده يقتضي الفساد فهذه النصوص والاصول الثابتة عنه تقتضي من مذهبه أنه لا يلزمه الا واحدة وعدوله عن القول بحديث ركانة وغيره كان أولا لما عارض ذلك عنده من جواز جمع الثلاث فمكأن ذلك يدل على النسخ ثم انه رجع عن المعارضة وتبين له فساد هذا المارض وان جمع الثلاث لا يجوز فوجب على أصله العمل بالنصوص السالبة عن المارض وليس يدل حديث طاوس بفتيا ابن عباس بخلافه وهذا علمه في احدي الروايتين عنه ولكن ظاهر مذهبه الذي

عليه أصحابه ان ذلك لا يقدح في العمل بالحديث لاسيما وقد بين ابن عباس عذر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في الازام بالثلاث وابن عباس عذره هو المذر الذي ذكره عن عمر رضى الله عنه وهو أن الناس لما تابعوا فيما حرم الله عليهم استحقوا العقوبة على ذلك فعوقبوا بلزومه بخلاف ما كانوا عليه قبل ذلك فانهم لم يكونوا اكثر من فعل المحرم \* وهذا كما انهم لما أكثروا شرب الخمر واستخفوا بمحدها كان عمر يضرب فيها ثمانين وينفي فيها ويحلق الرأس ولم يكن ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وكما قاتل علي بدض أهل القبلة ولم يكن ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم والتفريق بين الزوجين هو مما كانوا يعاقبون به أحيانا إما مع بقاء النكاح وإما بدونه فالنبي صلى الله عليه وسلم فرق بين الثلاثة الذين خلفوا وبين نساءهم حتى تاب الله عليهم من غير طلاق والمطابق ثلاثا حرمت عليه امرأته حتى تسكح زوجها غيره عقوبة له ليمتنع عن الطلاق وعمر بن الخطاب ومن واقفه كمالك وأحمد في احدي الروايتين حرما المنكوحه في العدة على النكاح أبداً لانه استعجل ما أحله الله فعوقب بتقيض قصده والحكم ان لهما عند أكثر السلف ان يفرقا بينهما بلاعوض اذا رأيا<sup>(١)</sup> الزوج ظلماً معتدياً لما في ذلك من منعه من الظلم ودفع الضرر عن الزوجة ودل على ذلك الكتاب والسنة والآثار وهو قول مالك وأحد القوانين في مذهب الشافعي وأحمد والزام عمر بالثلاث لما أكثروا منه اما أن يكون رآه عقوبة تستعمل وقت الحاجة وإما أن يكون رآه شرعاً لازماً لا اعتقاده أن الرخصة كانت لما كان المسلمون لا يوقعونه الا قليلاً \* وهذا كما اختلف كلام الناس في نهيه عن المتعة هل كان نهى اختيار لان أفراد الحج لسفره والعمره لسفره كان أفضل من التمتع أو كان قد نهى عن الفسخ لا اعتقاده انه كان مخصوصاً بالصحابة وعلى التقديرين فالصحابة قد نازعوه في ذلك وخالفه كثير من أئمتهم من أهل الشورى وغيرهم في المتعة وفي الازام بالثلاث واذا تنازعوا في شيء وجب رد ما تنازعوا فيه الى الله والرسول كما ان عمر كان يرى أن المبتوتة لا نفقة لها ولا سكنى ونازعه في ذلك كثير من الصحابة وأكثر العلماء على قولهم وكان هو وابن مسعود يريان أن الجنب لا يقيم وخالفهما عمار وأبو موسى وابن عباس وغيرهم من الصحابة وأطبق العلماء على قول هؤلاء لما كان معهم الكتاب والسنة والكلام على هذا كثير مبسوط في موضع آخر والمقصود هنا

التنبيه على ما أخذ الناس به \* والذين لا يرون الطلاق المحرم لازماً يقولون هذا هو الأصل الذي عليه أئمة الفقهاء كمالك والشافعي وأحمد وغيرهم وهو أن إيقاعات المقود المحرمة لا تقع لازمة كإبيع المحرم والنكاح المحرم والكتابة المحرمة ولهذا أبطلوا نكاح الشغار ونكاح المحلل وأبطل مالك وأحمد البيع يوم الجمعة عند النداء وهذا بخلاف الظهار المحرم فإن ذلك نفسه محرم كما يحرم القذف وشهادة الزور واليمين الغموس وسائر الأقوال التي هي في نفسها محرمة فهذا لا يمكن أن ينقسم إلى صحيح وغير صحيح بل صاحبها يستحق العقوبة بكل حال فعوقب المظاهر بالكفارة ولم يحصل ما قصده به من الطلاق فاتهم كانوا يقصدون به الطلاق وهو موجب لفظه فأبطل الشارع ذلك لأنه قول محرم وأوجب فيه الكفارة \* أما الطلاق فجنسه مشروع كالنكاح والبيع فهو محل تارة ومحرم تارة فينقسم إلى صحيح وفاسد كما ينقسم البيع \* والنكاح والمنهي في هذا الجنس يقتضي فساد المنهي عنه \* ولما كان أهل الجاهلية يطلقون بالظهار فأبطل الشارع ذلك لأنه قول محرم كان مقتضى ذلك أن كل قول محرم لا يقع به الطلاق والافهم كانوا يقصدون الطلاق بلفظ الظهار كلفظ الحرام \* وهذا قياس أصل الأئمة مالك والشافعي وأحمد ولكن الذين خالفوا قياس أصولهم في الطلاق خالفوه لما بلغهم من الآثار فلما ثبت عندهم عن ابن عمر أنه اعتد بتلك التطليقة التي طلق امرأته وهي حائض قالوا هم أعلم بقصته فاتبعوه في ذلك ومن نازعهم يقول مازل ابن عمر وغيره يروون أحاديث ولا تأخذ العلماء بما فهموه منها فإن الاعتبار بما رووه لا بما رأوه وفهموه وقد ترك جمهور العلماء قول ابن عمر الذي فسره به قوله فاقدروا له وترك مالك وأبو حنيفة وغيرهما تفسيره لحديث البيهقي بالخيار مع أن قوله هو ظاهر الحديث وترك جمهور العلماء تفسيره لقوله (فاتوا حرثكم أني شتم) وقوله نزلت هذه الآية في كذا \* وكذلك إذا خالف الراوي ما رواه كما ترك الأئمة الأربعة وغيرهم قول ابن عباس أن بيع الأئمة طلاقها مع أنه روى حديث بريرة وأن النبي صلى الله عليه وسلم خيرها بعد أن بيعت وعقت فإن الاعتبار بما رووه لا بما رأوه وفهموه \* ولما ثبت عندهم عن أئمة الصحابة أنهم لزموا بالثلاث المجموعة قالوا لا يلزمون بذلك إلا وذلك مقتضى الشرع واعتقد طائفة لزوم هذا الطلاق وإن ذلك إجماع لكونهم لم يعلموا خلافاً ثابتاً لاسيما وصار القول بذلك معروفاً عن الشيعة الذين لم ينفردوا عن أهل السنة بحق \* قال المستدلون هؤلاء الذين هم

بعض الشيعة وطائفة من أهل الكلام يقولون جامع الثلاث لا يقع به شيء هذا القول لا يعرف عن أحد من السلف بل قد تقدم الاجماع على بعضه وانما الكلام هل يلزمه واحدة أو يقع ثلاث والنزاع بين السلف في ذلك ثابت لا يمكن رفعه وليس مع من جعل ذلك شرعا لازما للامة حجة يجب اتباعها من كتاب ولا سنة ولا اجماع وان كان بعضهم قد احتج على هذا بالكتاب وبعضهم بالسنة وبعضهم بالاجماع وقد احتج بعضهم بمجتبتين أو أكثر من ذلك لكن المنازع يبين ان هذه كلها حجاج ضعيفة وان الكتاب والسنة والاعتماد انما تدل على نفي اللزوم وتبين انه لا إجماع في المسألة بل الآثار الثابتة عن أئمة الثلاث مجموعة عن الصحابة تدل على انهم لم يكونوا يعملون ذلك مما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأئمة شرعا لازما كما شرع تحريم المرأة بعد الطلقة الثالثة بل كانوا مجتهدين في العقوبة بالزام ذلك اذا كثرت ولم ينته الناس عنه وقد ذكرت الالفاظ المنقولة عن الصحابة تدل على انهم ألزموا بالثلاث لمن عصى الله بايقاعها جملة فاما من كان يتق الله فان الله يقول (ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب) فمن لم يعلم التحريم حتى أوقعها ثم لما علم التحريم تاب والتزم أن لا يعود الى المحرم فهذا لا يستحق أن يعاقب وليس في الأدلة الشرعية الكتاب والسنة والاجماع والقياس ما يوجب لزوم الثلاثة له ونكاحه ثابت ييقن وامرأته محرمة على الغير ييقن وفي إزامه بالثلاث اباحتها للغير مع تحريمها عليه وذريعة الى نكاح التحليل الذي حرمه الله ورسوله ونكاح التحليل لم يكن ظاهرا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ولم ينقل قط ان امرأة أعيدت بعد الطلقة الثالثة على عهدهم الى زوجها بنكاح تحليل بل لعن النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له ولعن آكل الربا وموكله وشاهديه وكتبه ولم يذكر في التحليل الشهود ولا الزوجة ولا الولي لأن التحليل الذي كان يفعل كان مكتوبا بقصد المحلل أو يتواطأ عليه هو والمطلق المحلل له والمرأة ووليها لا يعلمون قصده ولو علموا لم يرضوا ان يزوجه فانه من أعظم المستقبحات والمنكرات عند الناس ولان عاداتهم لم تكن بكتابة الصداق في كتاب ولا إظهار عليه بل كانوا يتزوجون ويعملون النكاح ولا يلتزمون ان يشهدوا عليه شاهدين وقت العقد كما هو مذهب مالك واحد في إحدى الروايتين عنه وليس عن النبي صلى الله عليه وسلم في الإظهار على النكاح حديث صحيح هكذا قال أحمد بن حنبل وغيره فلما لم يكن على عهد عمر



رضى الله عنه تحليل ظاهر ورأى في انفاذ الثلاث زجرا لهم عن المحرم فمسل ذلك باجتهاده \*  
أما اذا كان الفاعل لا يستحق العقوبة وانفاذ الثلاث يفضى الى وقوع التحليل المحرم بالنص  
واجماع الصحابة والاعتقاد وغير ذلك من المفاصد لم يجوز أن يزال مفسدة حقيقية بمفاصد أغلظ  
منها بل جعل الثلاث واحدة في مثل هذا الحال كما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وأبي بكر أولى ولهذا كان طائفة من العلماء مثل أبي البركات يفتون بلزوم الثلاث في حال دون  
حال كما نقل عن الصحابة وهذا إما لكونهم رأوه من باب التمييز الذي يجوز فعله بحسب  
الحاجة كالزيادة على أربعين في الحر والنفي فيه وحلق الرأس وإما لاختلاف اجتهادهم فرأوه  
تارة لازما وتارة غير لازم \* وبالجملة فما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأئمة شرعا لازما انما  
لا يمكن تغييره فانه لا يمكن نسخ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يظن بأحد  
من علماء المسلمين أن يقصد هذا لاسيما الصحابة لاسيما الخلفاء الراشدون وانما يظن ذلك في  
الصحابة أهل الجهل والضلال كالرافضة والخوارج الذين يكفرون بمض الخلفاء أو يفسقونه ولو  
قدرا أن أحدا فعل ذلك لم يقره المسلمون على ذلك فان هذا اقرار على اعظم المنكرات والأمة  
معصومة أن تجتمع على مثل ذلك وقد نقل عن طائفة كعيسى بن أبيان وغيره من أهل الكلام  
والرأي من المتزلة وأصحاب أبي حنيفة ومالك ان الاجماع ينسخ به نصوص الكتاب والسنة  
وكنا نتاول كلام هؤلاء على ان مرادهم ان الاجماع يدل على نص ناسخ فوجدنا من ذكر  
عنهم أنهم يجعلون الاجماع نفسه ناسخا فان كانوا أرادوا ذلك فهذا قول يجوز تبديل المسلمين  
دينهم بعد نبيهم كما تقول النصارى من أن المسيح سوغ لعلمائهم أن يحرموا ما رأوا تحريمه  
مصلحة ويحللوا ما رأوا تحليله مصلحة وليس هذا دين المسلمين ولا كان الصحابة يسوغون  
ذلك لانفسهم ومن اعتقد في الصحابة أنهم كانوا يستحلون ذلك فانه يستتاب كما يستتاب أمثاله \*  
لكن يجوز أن يحتج الحاكم والمفتي فيصيب فيكون له أجران ويخطئ فيكون له أجر واحد  
وما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم شرعا مطلقا بسبب انما يكون مشروعا عند وجود السبب كاعطاء  
المؤلفة قلوبهم فانه ثابت بالكتاب والسنة وبعض الناس ظن ان هذا نسخ لما روي عن عمر انه  
ذكر أن الله أغنى عن التأفف فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وهذا الظن غلط ولكن عمر استغنى  
في زمنه عن اعطاء المؤلفة قلوبهم فترك ذلك لعدم الحاجة اليه لانسخته كما لو فرض انه عدم في بعض

الاوقات ابن السبيل والغارم ونحو ذلك \* ومتمعة الحج قد روي عن عمر انه نهى عنها وكان ابنه  
 عبد الله بن عمر وغيره يقولون لم يحرمها وانما قصد أن يأمر الناس بالأفضل وهو ان يمتنع  
 أحدهم من دويرة اهله في غير أشهر الحج فان هذه العمرة أفضل من عمرة التمتع والقارن باتفاق  
 الائمة حتى ان مذهب أبي حنيفة وأحمد المنصوص عنه أنه اذا اعتمر في غير أشهر الحج وافرد  
 الحج في أشهره فهذا أفضل من مجرد التمتع والقران مع قولها بأنه أفضل من الافراد المجرد  
 ومن الناس من قال ان عمر أراد فسخ الحج الى العمرة قالوا ان هذا محرم به لا يجوز وان ما أمر به  
 النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه من الفسخ كان خاصا بهم وهذا قول كثير من الفقهاء كابي  
 حنيفة ومالك والشافعي \* وآخرون من السلف والخلف قبلوا هذا وقالوا بل الفسخ واجب  
 ولا يجوز أن يحج أحد لا متمعا مبتدأ أو فاسخا كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه في  
 حجة الوداع وهذا قول ابن عباس وأصحابه ومن اتبعه من أهل الظاهر والشيعة والقول  
 الثالث ان الفسخ جائز وهو أفضل ويجوز أن لا يفسخ وهو قول كثير من السلف والخلف  
 كاحمد بن حنبل وغيره من فقهاء الحديث ولا يمكن الانسان أن يحج حجة مجمعا عليها الا أن  
 يحج متمعا ابتداء من غير فسخ \* فاما حج المفرد والقارن ففيه نزاع معروف بين السلف والخلف  
 كما تنازعوا في جواز الصوم في السفر وجواز الاتمام في السفر ولم يتنازعوا في جواز الصوم والتقصير  
 في الجملة وعمر لما نهى عن المتعة خالفه غيره من الصحابة كعمران بن حصين وعلي بن أبي طالب  
 وعبد الله بن عباس وغيرهم بخلاف نهيه عن متعة النساء فان عليا وسائر الصحابة وافقوه على  
 ذلك وأنكر علي بن عباس اباحة المتعة وقال انك امرؤ تائه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حرم متعة النساء وحرم لحوم الحرم الاهلية عام خير فأنكر علي بن أبي طالب على ابن عباس  
 اباحة الحرم واباحة متعة النساء لأن ابن عباس كان يبيع هذا وهذا فأنكر عليه علي ذلك وذكر  
 له أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم المتعة وحرم الحرم الاهلية ويوم خير كان تحريم الحرم  
 الاهلية وأما تحريم المتعة فانه عام فتحمة كما ثبت ذلك في الصحيح وظن بدخ الناس انها  
 حُرمت ثم أبيحت ثم حُرمت فظن بعضهم أن ذلك ثلاثا وليس الامر كذلك فقول عمر بن  
 الخطاب إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة فلو أئقذناه عليهم فأنقذه عليهم  
 هو سان أن الناس أحدثوا ما استحقوا عنده أن ينفذ عليهم الثلاث فهذا إما أن يكون

كالهي عن متعة الفسخ ليكون ذلك كان مخصوصا بالصحابة وهو باطل فان هذا كان على عهد  
 أنى بكر ولانه لم يذكر ما يوجب اختصاص الصحابة بذلك وبهذا أيضا تبطل دعوى من  
 ظن ذلك منسوخا كنسخ متعة النساء وان قدر أن عمر رأى ذلك لازما فهو اجتهاد منه  
 اجتهده في المنع من فسخ الحج لظنه أن ذلك كان خاصا وهذا قول مرجوح قد أنكره غير  
 واحد من الصحابة \* والحجة الثانية هي مع من أنكره وهكذا الإلزام بالثلاث من جعل قول  
 عمر فيه شرعا لازما قيل له فهذا اجتهاده قد نازعه فيه غيره من الصحابة واذا تنازعا في شيء  
 وجب رد ما تنازعا فيه الى الله والرسول والحجة مع من أنكر هذا القول المرجوح وإما أن  
 يكون عمر جعل هذا عقوبة تفعل عند الحاجة وهذا أشبه الأمرين بمع رثم العقوبة بذلك يدخلها  
 الاجتهاد من وجهين من جهة أن العقوبة بذلك هل تشرع أم لا فقد يرى الإمام أن يماق  
 بنوع لا يرى العقوبة به غيره كتحريق على الزنادقة بالتار وقد أنكره عليه ابن عباس وجمهور  
 الفقهاء مع ابن عباس ومن جهة أن العقوبة إنما تكون لمن يستحقها فمن كان من المتقين استحق  
 أن يجعل الله له فرجا ومخرجا ولم يستحق العقوبة ومن لم يعلم أن جمع الثلاث محرم فلما علم أن  
 ذلك محرم تاب من ذلك اليوم أن لا يطبق الا طلاقا سنيا فانه من المتقين في باب الطلاق فتل  
 هذا لا يتوجه الزامه بالثلاث بمجموعة بل يلزم بواحدة منها \* وهذه المسائل عظيمة وقد بسطنا  
 الكلام عليها في موضع آخر من مجلدين وانما نهنا عليها ههنا تنبيها لطيفا والذي يحمل عليه  
 أقوال الصحابة أحد أمرين إما أنهم رأوا ذلك من باب التعزير الذي يجوز فعله بحسب العادة  
 كالزيادة على اربعين في الحر وإما لاختلاف اجتهادهم فأروه تارة لازما وتارة غير لازم وأما  
 القول بكون لزوم الثلاث شرعا لازما كسائر الشرائع فهذا لا يقوم عليه دليل شرعي \* وعلى هذا  
 القول الراجع لهذا الموقع أن يلزم طلبة واحدة ويراجع أمراته ولا يلزمه شيء لكونها كانت  
 حائضا اذا كان بمن اتقى الله وتاب من البدعة

﴿ فصل ﴾ وأما الطلاق في الحيض فنشأ النزاع في وقوعه أن النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال لعمر بن الخطاب لما أخبره أن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض مره فليراجعها  
 حتى تحيض ثم نظهر ثم تحيض ثم تطهر \* فن العلماء من فهم من قوله فليراجعها أنها رجعة المطلقة  
 وبنا على هذا أن المطلقة في الحيض يؤمر برجعته مع وقوع الطلاق وهل هو أمر استعجاب

أو أمر إيجاب على قولين هما روايتان عن أحمد \* والاستعجاب مذهب أبي حنيفة والشافعي  
والجوب مذهب مالك وهل يطلقها في الطهر الاول الذي يلي حيضة الطلاق أولا يطلقها  
الا في طهر من حيضة ثانية على قولين أيضا هما روايتان عن أحمد ووجهان في قول أبي حنيفة وهل  
عليه أن يطلقها قبل الطلاق الثاني جمهورهم لا يوجبونه ومنهم من يوجبونه وهو وجه في مذهب  
أحمد وهو قوي على قياس قول من يوقع الطلاق لكنه ضعيف في الدليل \* وتلزمه في علة منع  
طلاق الحائض هل هو تطويل المدة كما يقوله أصحاب مالك والشافعي واكثر أصحاب أحمد  
أو لكونه حال الزهد في وطئها فلا تطلق الا في حال رغبة في الوطء لكون الطلاق ممنوما  
لا يباح الا للحاجة كما يقوله أصحاب أبي حنيفة وأبو الخطاب من أصحاب أحمد أو هو تبع لا يتقل  
معناه كما يقوله بعض المالكية على ثلاثة أقوال \* ومن العلماء من قال قوله مره غير اجمها لا يستلزم  
وقوع الطلاق بل لما طلقها طلاقا محرما حصل منه اعراض عنها ومجانبة لها لظنه وقوع الطلاق  
فأمره أن يردّها الى ما كانت كما قل في الحديث الصحيح لمن باع صاعا بصاعين هذا هو الزمان  
فردّه وفي الصحيح عن عمران بن حصين أن رجلا أعق ستة مملوكين فجزأهم فبني صلى الله  
عليه وسلم ثلاثة أجزاء فاعتق اثنين وردّ أربعة للرق وفي السنن عن ابن عباس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم ردّ زينب على زوجها أبي العاص بالنكاح الاول فبذارد لها وأمر علي بن أبي طالب  
أن يرد الغلام الذي باعه دون أخيه وأمر بشيرا أن يرد الغلام الذي وهبه لابنه ونظائر هذا كثيرة  
ولفظ المراجعة تدل على العود الى الحال الاول \* ثم قد يكون ذلك بمقد جديد كما في قوله تعالى  
( فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ) وقد يكون برجع بدن كل منهما الى صاحبه وان لم  
يحصل هناك طلاق كما اذا أخرج الزوجة أو الأمة من داره فليل له راجعها فأرجعها كما في  
حديث علي حين راجع الامر بالمعروف وفي كتاب عمر لابن موسى وأن تراجع الحق فذلك  
الخلاف فيهم واستعمال لفظ المراجعة يقتضي الغاطلة والرجعة من الطلاق يستعمل بها الزوج  
بمجرد كلامه فلا يكاد يستعمل فيها لفظ المراجعة بخلاف ما اذا رد بدن المرأة اليه فرجعت  
باختيارها فانها قد ترجعا كما يتراجعا بالمقد باختيارها بعد ان تتكح زوجها فديره والقباط  
الرجعة من الطلاق هي الرد والامساك وتستعمل في استدامة النكاح لقوله تعالى (واذ تقول  
للذي أنتم الله عليه وأنتم عليه أمسك عليك زوجك) ولم يكن هناك طلاق وقال تعالى

(الطلاق مرتان فاسد كالمعروف أو تسريح بالحسن) والمراد به الرجعة بعد الطلاق والرجعة يستعمل بها الزوج ويؤمر فيها بالأشهاد والنبي صلى الله عليه وسلم لم يأمر ابن عمر بالشهاد وقتل مريم فليراجعها ولم يقل ليرتجعها وأيضا ولو كان الطلاق قد وقع كان أو تجاعها ليطلقها في الطهر الاول أو الثاني زيادة وضرا عليها وزيادة في الطلاق المكروه فليس في ذلك مصلحة لاله ولا لها بل فيه ان كان الطلاق قد وقع بارتجاعه ليطلق مرة ثانية زيادة ضرر وهو لم ينه عن الطلاق بل أباح له في استقبال الطهر مع كونه مريدا له فلم انه انما أمره أن يسكها وأن يؤخر الطلاق الى الوقت الذي يباح فيه كما يؤمر من فعل الشيء قبل وقته أن يرد ما فعل ويفعله ان شاء في وقته لقوله صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد والطلاق المحرم ليس عليه أمر الله ورسوله فهو مردود وأمره بتأخير الطلاق الى الطهر الثاني ليتمكن من الوطئ في الطهر الاول فانه لو طلقها فيه لم يجوز أن يطلقها الا قبل الوطئ فلم يكن في أمره بلمسا كماله الا زيادة ضرر عليها اذا طلقها في الطهر الاول وأيضا فان في ذلك معاقبة له على أن يجعل ما أحله الله ففوق بقبض قصده وبسط الكلام في هذه المسألة واستيفاء كلام الطائفتين له موضع آخر وانما المقصود هنا التنبيه على الافعال ومأخذها ولا يجب أن الاصل بقاء الشكاح ولا يقوم دليل شرعي على زواله بالطلاق المحرم بل المنصوص والاصول تقتضي خلاف ذلك

﴿فصل﴾ وأما قول الخالف الطلاق يلزمي على مذاهب الائمة الاربعة أو على مذهب من يلزمه بالطلاق لا من يجوز في الخلف به كفارة أو فلي الحج على مذهب مالك بن أنس أو فلي كفارة على مذهب من يلزمه من فقهاء المسلمين أو فلي كذا على أغلظ قول قيل سيف الاسلام أو فلي كذا اني لأستفتي من يقتني بالكفارة في الخلف بالطلاق أو الطلاق يلزمي لأفضل كفارة ولا أستفتي من يقتني بحل يميني أو رجعة في يميني ونحو هذه الالفاظ التي يغلظ فيها المأزوم تغليظا يؤكد به لزوم المماق عند الحنث لئلا يحث في يمينه فانه الخالف عند اليمين يريد تأكيد يمينه بكلمة يحظر بباله من أسباب التأكيد ويريد منع نفسه من الحنث فيها بكل طريق يمكنه وذلك كله لا يخرج هذه العقود عن أن تكون أيماننا مكفرة ولو غلظ الأيمان التي شرع الله فيها الكفارة بما غلظ ولو قصد أن لا يحث فيها بحال فذلك لا يغير شرع الله وأيمان الخالفين

لاتغير شرائع الدين بل ما كان الله قد أمر به قبل يمينه فقد أمر به بعد اليمين واليمين ما زادته  
الا توكيدا وليس لأحد أن يفتي أحدا بترك ما أوجبه الله ولا بفعل ما حرمه الله ولو لم يحلف  
عليه فكيف اذا حلف عليه وهذا مثل الذي يحلف على فعل ما يجب عليه من الصلاة والزكاة  
والصيام والحج وبر الوالدين وصلة الأرحام وطاعة السلطان ومناصحته وترك الخروج ومحاربه  
وقضاء الدين الذي عليه وأداء الحقوق الى مستحقيها والامتناع من الظلم والفواحش وغير ذلك  
فهذه الامور كانت قبل اليمين واجبة وهي بعد اليمين أوجب وما كان محرما قبل اليمين فهو بعد  
اليمين أشد تحريما ولهذا كانت الصحابة يبايئون النبي صلى الله عليه وسلم على طاعته والجهاد معه  
وذلك واجب عليهم ولو لم يبايئوه فالبينة أكدته وليس لأحد أن يقض مثل هذا العقد وكذلك  
مبايعة السلطان التي أمر الله بالوفاء بها ليس لأحد أن يقضها ولو لم يحلف فكيف اذا حلف  
بل لو عاقد الرجل غيره على بيع أو إجارة أو نكاح لم يحز له أن يفسد به ولو جوب عليه الوفاء  
بهذا العقد فكيف بمعاودة ولاية الامور على ما أمر الله به ورسوله من طاعتهم ومناصحتهم  
والامتناع من الخروج عليهم فكل عقد وجب الوفاء به بدون اليمين اذا حلف عليه كانت اليمين  
مؤكدة له ولو لم يحز فسخ مثل هذا العقد بل قد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
أنه قال أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من  
النفاق حتى يدعها اذا حدث كذب واذا ائتمن خان واذا عاهد غدر واذا خاصم فجر وما كان  
مباحا قبل اليمين اذا حلف الرجل عليه لم يصير حراما بل له أن يفعله ويكفر عن يمينه وما لم  
يكن واجبا فله اذا حلف عليه لم يصير واجبا عليه بل له أن يكفر بيمينه ولا يفعله ولو غاظ في  
اليمين بأي شيء غلظها فأيمان الخالفين لاتغير شرائع الدين وليس لأحد أن يحرم بيمينه ما أحله  
الله ولا يوجب بيمينه ما لم يوجبه الله هذا هو شرع محمد صلى الله عليه وسلم وأما شرع من  
قبله فكان في شرع بني اسرائيل اذا حرم الرجل شيئا حرم عليه واذا حلف ليفعلن شيئا وجب  
عليه ولم يكن في شرعهم كفارة فقال تعالى (كل الطعام كان حلالا لبني اسرائيل الا ما حرم  
اسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة) فاسرائيل حرم على نفسه شيئا فحرم عليه وقال الله  
تعالى لنبينا (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتنى مرضاة أزواجك والله غفور رحيم قد  
فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وهذا الفرض هو المذكور في قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا

طيبات ما أحل الله لكم ولا تعمدوا ان الله لا يحب المعتدين وكلوا مما رزقكم الله حلالا طيبا  
واتقوا الله الذي أنتم به مؤمنون لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم  
الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير  
رقة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين  
الله لكم آياته لعلكم تشكرون ( ولهذا لما لم يكن في شرع من قبلنا كفارة بل كانت اليمين  
توجب عليهم فعل المحلوف عليه أمر الله أيوب أن يأخذ بيده ضغنا فيضرب به ولا يبحث لانه  
لم يكن في شرعه كفارة يمين ولو كان في شرعه كفارة يمين كان ذلك أيسر عليه من ضرب  
أصراثة ولو بضغت فان أيوب كان قد رد الله عليه أهله ومثلهم معهم لكن لما كان ما يوجبونه  
باليمين بمنزلة ما يجب بالشرع كانت اليمين عندهم كالنذر والواجب بالشرع قد يرخص فيه عند  
الحاجة كما يرخص في الجلد الواجب في الحد إذا كان المضروب لا يحتمل التفريق بخلاف  
ما التزمه الانسان يمينه في شرعنا فانه لا يلزم بالشرع فيلزمه ما التزمه وله مخرج من ذلك في  
شرعنا بالكفارة ولكن بعض علمائنا لما ظنوا أن من الأيمان ما لا يخرج لصاحبه منه بل يلزمه  
ما التزمه فظنوا أن شرعنا في هذا الموضع كشرع بني إسرائيل احتاجوا الى الاحتياط في الأيمان  
إما في لفظ اليمين وإما بمخلع اليمين وإما بدور الطلاق وإما بجعل النكاح فاسدا فلا يقع فيه  
الطلاق وان غلبوا عن هذا كله دخلوا في التحليل وذلك لعدم العلم بما بعث الله به محمدا صلى الله  
عليه وسلم في هذا الموضع من الحنيفة السمجة وما وضع الله به من الأصار والأغلال كما قال  
تعالى ( ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون  
الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف  
وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي  
كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون )  
وصار ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم لأئمة هو الحق في نفس الأمر وما أحدث غيره غايته  
أن يكون بمنزلة شرع من قبله مع شرعه وان كان الذين قالوه باجتهادهم لهم سعي مشكور وعمل  
مبرور وهم مأجورون على ذلك مثابون عليه فانه كلما كان من مسائل النزاع التي تنازعت فيه  
الأمة فأصوب القولين فيه ما وافق كتاب الله وسنة رسوله من أصاب بهذا القول فله أجران ومن



لم يؤده اجتهاده الا الى القول الآخر كان له أجر واحد والقول الموافق لسنته مع القول الآخر بمنزلة طريق سهل مخصب يوصل الى المقصود وتلك الاقوال فيها بعمد وفيها وعورة وفيها حدودة فصاحبها يحصل له من الثب والحمد أكثر مما في الطريقة الشرعية ولهذا اذا عوا ما دل عليه الكتاب والسنة على تلك الطريقة التي تتضمن من لزوم ما ينقضه الله ورسوله من القطيعة والفرقة وتشيت الشمل وتخريب الديار وما يحبه الشيطان والسحرة من التفريق بين الزوجين وما يظهر مافيهما من الفساد لكل عامل ثم اما أن يلزم وهذا الشر العظيم ويدخلوا في الاصار والأغلال وإما أن يدخلوا في منكرات أهل الاحتيل وقد نزه الله النبي وأصحابه من كلا الفريقين بما أغناهم به من الحلال \* فالطرق ثلاثة إما الطريقة الشرعية المحضة الموافقة للكتاب والسنة وهي طريق أفاضل السابقين الاولين وتاب عليهم بأحسن وإما طريقة الاصار والأغلال والمكر والاحتيل وان كان من سلكها من سادات أهل العلم والايمن وهم مطيعون لله ورسوله فيما أتوا به من الاجتهاد المأمور به ولا يكلف الله نفسا الا وسعها وهذا كالجهد في القبلة اذا أدى اجتهاد كل فرقة الى جهة من الجهات الاربع فكلهم مطيعون لله ورسوله مقيمون للصلاة لكن الذي أصاب القبلة في نفس الأمر له أجران \* والعلماء ورثة الانبياء وقال تعالى ( وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت اذ نفشت فيه غم القوم وكنالحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما ) وكل مجتهد مصيب بمعنى انه مطيع لله ولذلك الحق في نفس الأمر واحد \* والمقصود هنا ان ما شرع الله تكفيره من الأيمان هو مكفر ولو غلظه بأي وجه غلظ ولو التزم أن لا يكفره كان له أن يكفره فان التزمه أن لا يكفره التزم لتحرير ما أحله الله ورسوله وليس لاحد أن يحرم ما أحله الله ورسوله بل عليه في يمينه الكفارة فهذا الملتزم لهذا الالتزام الغليظ هو يكره لزومه اياه وكلما غلظ كان لزومه له أكثر اليه وانما التزمه لقصد الحظر والمنع ليكون لزومه له مانعا من الخفت لم يلزمه مقصد لزومه اياه عند وقوع الشرط فان هذا المقصد يناقض عقد اليمين فان الحالف لا يحلف الا بالتزام ما يكره وقوعه عند المخالفة ولا يحلف قط الا بالتزام ما يريد وقوعه عند المخالفة فلا يقول حالف ان فعلت كذا غفر الله لي ولا أمتني على الاسلام بل يقول ان فعلت كذا فانا يهودي أو نصراني أو نساقي طوائف أو عبيدي أحرار أو كلما أملاكم عذقة أو علي عشر حجج حافيا مكشوف الرأس على منهب

مالك بن أنس أو غلي الطلاق على المذاهب الأربعة أو غلي كذا على أغلظ قول \* وقد يقول  
مع ذلك على أن لا استغني من يفتني بالكفارة ويلتزم عند غضبه من اللوازم ما يري أنه لا يخرج  
له منه إذا حث ليكون لزوم ذلك له مانعا من الحث وهو في ذلك لا يقصد قط أن يقع به شيء  
من تلك اللوازم وأن وقع الشرط أو لم يقع وإذا اعتقد أنها تلزمه التزمها لاعتقاده لزومها إياه  
مع كراهته لأن يلتزمه لأمع إرادته أن يلتزمه وهذا هو الخالف واعتقاد لزوم الجزاء غير قصده  
للزوم الجزاء فإن قصد لزوم الجزاء عند الشرط لزمه مطلقا ولو كان بصيغة القسم فلو كان قصده  
أن يطلق امرأته إذا فعلت ذلك الأمر أو إذا فعل هو ذلك الأمر فقال الطلاق يلزمي لا تفعلين  
كذا وقصده أنها تفعله فتطلق ليس مقصوده أن ينهاها عن الفعل ولا هو كاره لطلاقها بل هو  
مريد لطلاقها طلق في هذه الصورة ولم يكن هذا في الحقيقة حالها بل هو منقح للطلاق على  
ذلك الفعل بصيغة القسم ومعنى كلامه معنى التعليق الذي يقصده الإيقاع فيقع به الطلاق هنا  
عند الحث في اللفظ الذي هو بصيغة القسم ومقصوده مقصود التعليق والطلاق هنا إنما وقع عند  
الشرط والذي قصد إيقاعه عنده لا عند ما هو حث في الحقيقة إذ الاعتبار بقصده وسراده لا بظنه  
واعتقاده فهو الذي تبني عليه الأحكام كما قال النبي صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما  
لكل امرئ ما نوى \* والسلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وجمهور الخلف من أتباع  
الأئمة الأربعة وغيرهم متفقون على أن اللفظ الذي يحتمل الطلاق وغيره إذا قصد به الطلاق  
فهو طلاق وإن قصد به غير الطلاق لم يكن طلاقا وليس للطلاق عندهم لفظ معين فلم إذا يقولون  
إنه يقع بالصرح والسكانية ولفظ الصريح عندهم كلفظ الطلاق لو وصله بما يخرج به عن طلاق  
المرأة لم يقع به الطلاق كما لو قال لها أنت طالق من وثاق الحبس أو من الزوج الذي كان قبلي  
ونحو ذلك والمرأة إذا بنضت الرجل كان لها أن تقتدي نفسها منه كما قال تطلق (ولا يحل لكم  
أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله  
فلا جناح عليهما فيما افتدت به تلك حدود الله فلا تمسوهن من بعد حدود الله فأولئك هم  
الظالمون) وهذا الخلع بين به المرأة فلا يحل له أن يتزوجها بعده إلا برضاها وليس هو كالطلاق  
المجرد فإن ذلك يقع رجعا له أن يرتجمها في المدة بدون رضاها لكن تنازع العلماء في هذا  
الخلع هل يقع به طلاقه يائنة محسوبة من الثلاث أو تقع به فرقة ثابتة وليس من الطلاق الثلاث

بل هو فسخ على قولين مشهورين (والاول) مذهب أبي حنيفة ومالك وكثير من السلف ونقل  
عن طائفة من الصحابة لكن لم يثبت عن واحد منهم بل ضعف أحمد بن حنبل وابن خزيمة  
وابن المنذر وغيرهم جميع ما روي في ذلك عن الصحابة (والثاني) انه فرقة ثابتة وليس من الثلاث  
وهذا ثابت عن ابن عباس باتفاق أهل المعرفة بالحديث وهو قول أصحابه كطاووس وعكرمة  
وهو أحد قولي الشافعي وهو ظاهر مذهب أحمد بن حنبل وغيره من فقهاء الحديث واسحق  
ابن راهويه وأبي ثور وداود بن المنذر وابن خزيمة وغيرهم \* واستدل ابن عباس على ذلك بأن الله  
تعالى ذكر الخلع بعد طلقتين ثم قال (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلو كان  
الخلع طلاقا لكان الطلاق أربعا \* ثم أصحاب هذا القول تنازعوا هل يشترط أن يكون الخلع  
بغير لفظ الطلاق أو لا يكون الا بلفظ الخلع والفسخ والمعادات ويشترط مع ذلك أن لا ينوي  
الطلاق ولا فرق بين أن ينويه أو لا ينويه وهو خلع بأي لفظ وقع بلفظ الطلاق أو غيره على  
أوجه في مذهب أحمد وغيره أصحها الذي دل عليه كلام ابن عباس وأصحابه وأحمد بن حنبل  
وقدما أصحابه وهو الوجه الأخير وهو أن الخلع هو الفرقة بعوض فتى فارقها بعوض فهي  
مفتدية لنفسها به وهو خالع لها بأي لفظ كان ولم يتقل أحد قط لاعتن ابن عباس وأصحابه ولا  
عن أحمد بن حنبل أنهم فرقوا بين الخلع بلفظ الطلاق وبين غيره بل كلامهم لفظه ومعناه  
يتناول الجمع \* والشافعي رضي الله عنه لما ذكر القولين في الخلع هل هو طلاق أم لا قال وأحسب  
الذين قالوا هو طلاق هو فيما اذا كان بغير لفظ الطلاق ولهذا ذكر محمد بن نصر والطحاوي  
ان هذا لا نزاع فيه والشافعي لم يحك عن أحد هذا بل ظن أنهم يفرقون وهذا بناء الشافعي على  
ان العقود وان كان معناها واحدا فان حكمها يختلف باختلاف الالفاظ وفي مذهبه نزاع في  
الاصل \* وأما أحمد ابن حنبل فان أصوله ونصوصه وقول جمهور أصحابه أن الاعتبار في العقود  
بمعانيها لا بالالفاظ وفي مذهبه قول آخر انه تختلف الاحكام باختلاف الالفاظ وهذا يذكر  
في التمسك بلفظ البيع وفي المزارعة بلفظ الاجارة وغير ذلك وقد ذكرنا الفاضل ابن عباس  
وأصحابه والفاظ أحمد وغيره وبيننا انها بينة في عدم التفريق وان أصول الشرع لا تحتل  
التفريق وذلك أصول أحمد وسببه ظن الشافعي أنهم يفرقون وقد ذكرنا في غير هذا الموضع  
وبينا ان الآثار الثابتة في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس وغيره تدل دلالة بينة

أنه خلع وان كان بلفظ الطلاق وهذه الفرقة توجب اليئونة \* والطلاق الذي ذكره الله تعالى في كتابه هو الطلاق الرجعي \* قال هؤلاء، وليس في كتاب الله طلاق بائن عسوب من الثلاث أصلاً بل كل طلاق ذكره الله تعالى في القرآن فهو الطلاق الرجعي \* وقال هؤلاء، ولو قال لامرأته أنت طالق طلقة بائنة لم يقع بها الا طلقة رجعية كما هو مذهب أكثر العلماء وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبه \* قالوا وتقسيم الطلاق الى رجعي وبائن تقسيم مخالف لكتاب الله وهذا قول فقهاء الحديث وهو مذهب الشافعي وظاهر مذهب أحمد فان كل طلاق بغير عرض لا يقع الا رجعياً وان قال أنت طالق طلقة بائنة أو طلاقاً بائناً لم يقع به عندها الا طلقة رجعية \* وأما الخلع ففيه نزاع في مذهبهما فمن قال بالقول الصحيح طرد هذا الأصل واستقام قوله ولم يتناقض كما يتناقض غيره الا من قال من أصحاب الشافعي وأحمد إن الخلع بلفظ الطلاق يقع طلاقاً بائناً فهو هؤلاء أثبتوا في الجملة طلاقاً بائناً محسوباً من الثلاث فنقضوا أصلهم الصحيح الذي دل عليه الكتاب والسنة \* وقال بعض الظاهرية اذا وقع بلفظ الطلاق كان طلاقاً رجعياً لا بائناً لانه لم يمكنه أن يجعله طلاقاً بائناً لمخالفة القرآن وظن انه بلفظ الطلاق يكون طلاقاً فجعله رجعياً وهذا خطأ فان مقصود الافتداء لا يحصل الا مع اليئونة ولهذا كان حصول اليئونة بالخلع مما لم يعرف فيه خلاف بين المسلمين لكن بعضهم جعله جائزاً فقال للزوج أن يرد العوض ويراجعها \* والذي عليه الأئمة الأربعة والجمهور انه لا يملك الزوج وحده أن يفسخه ولكن لو اتفقا على فسخه كالتقاييل فهذا فيه نزاع آخر كما بسط في موضعه \* والمقصود هنا أن كتاب الله يبين أن الطلاق بعد الدخول لا يكون الا رجعياً وليس في كتاب الله طلاق بائن الا قبل الدخول واذا انقضت المدة فاذا طلقها ثلاثاً فقد حرمت عليه وهذه اليئونة الكبرى وهي انما تحصل بالثلاث لا بطلقة واحدة مطلقة لا يحصل بها لا يئونة كبرى ولا صغرى \* وقد ثبت عن ابن عباس أنه قيل له إن أهل اليمن عامة طلاقهم الفداء فقال ابن عباس ليس الفداء بطلاق ورد المرأة على زوجها بعد طلقتين وخلع مرة وبهذا أخذ أحمد بن حنبل في ظاهر مذهبه والشافعي في أحد قولي \* لكن تنازع أهل هذا القول هل يختلف الحكم باختلاف الالفاظ والصحيح أن المعنى اذا كان واحداً فلا اعتبار بأي لفظ وقع وذلك أن الاعتبار بمقاصد العقود وحقائقها لا باللفظ وحده فما كان خلعاً فهو خلع بأي لفظ كان وما كان طلاقاً فهو طلاق بأي لفظ كان وما كان

يمينا فهو يمين بأي لفظ كان وما كان إيلاء فهو إيلاء بأي لفظ كان وما كان ظهارا فهو ظهار بأي  
 لفظ كان \* والله تعالى ذكر في كتابه الطلاق واليمين والظهار والإيلاء والافتداء وهو الخلع  
 وجعل لكل واحد حكما فيجب أن نعرف حدود ما أنزل الله على رسوله وندخل في الطلاق  
 ما كان طلاقا وفي اليمين ما كان يمينا وفي الخلع ما كان خلعاً وفي الظهار ما كان ظهارا وفي الإيلاء  
 ما كان إيلاء. وهذا هو الثابت عن أئمة الصحابة وفقهائهم والتابعين لهم بإحسان \* ومن العلماء من  
 اشتبه عليه بعض ذلك ببعض فيجعل ما هو خلع طلاقا ويجعل بعضهم ما هو يمين طلاقا ويجعل  
 ما هو إيلاء طلاقا ويجعل بعضهم ما هو ظهار طلاقا فيكثر بذلك وقوع الطلاق الذي يعضه  
 الله ورسوله ويحتاجون إما إلى دوام المكروه وإما إلى زواله بما هو أكره إلى الله ورسوله  
 منه وهو نكاح التحليل \* وأما الطلاق الذي شرعه الله ورسوله فهو أن يطلق امرأته إذا أراد  
 طلاقها طليقة واحدة في طهر لم يصبها فيه أو كانت حاملا قد استبان حملها ثم يدعها تربص ثلاثة  
 قروم فإن كان له فيها غرض راجعها في العدة وإن لم يكن له فيها غرض سرحها بإحسان \* ثم إن  
 بدى له بعد هذا رجوعها بغير عقد جديد ثم إذا أراد أن يتجملها أو تزوجها وإن أراد أن يطلقها طلقها  
 بهذا الطلاق السنة المشروعة ومن لم يطلق إلا طلاق السنة لم يحتج إلى ما حرم الله ورسوله من  
 نكاح التحليل وغيره بل إذا طلقها ثلاث تطليقات له في كل طليقة رجعة أو عقد جديد فيها قد  
 حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره ولا يجوز عودها إليه بنكاح تحليل أصلا بل قد لعن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له واتفق على ذلك أصحابه وخلفاؤه الراشدون وغيرهم  
 فلا يعرف في الإسلام أن النبي صلى الله عليه وسلم أو أحدا من خلفائه أو أصحابه أعاد المطلقة  
 ثلاثا إلى زوجها بعد نكاح تحليل أبداً ولا كان نكاح التحليل ظاهراً على عهد النبي صلى الله  
 عليه وسلم وخلفائه بل كان من فعله سرا وقد لا تعرف المرأة ولا وليها وقد لعن النبي صلى الله  
 عليه وسلم المحلل والمحلل له وفي الرضا قال لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه فلعن  
 الكتاب والشهود لأنهم كانوا يشهدون على دين الربا ولم يكونوا يشهدون على نكاح التحليل  
 وأيضا فإن النكاح لم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم يكتب فيه صداق كما تكتب الديون  
 ولا كانوا يشهدون فيه لأجل الصداق بل كانوا يعقدونه بينهم وقد عرفوا به ويسوق الرجل  
 المهر للمرأة فلا يبقى لها عليه دين فلماذا لم يذكر الله في نكاح التحليل الكتاب والشهود كما ذكرهم

في الزبا ولهذا لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاشهاد على النكاح حديث ونزاع العلماء  
 في ذلك على أقوال في مذهب أحمد وغيره قليل يجب الاعلان أشهدوا أو لم يشهدوا فإذا أعلنوه  
 ولم يشهدوا تم العقد وهو مذهب مالك وأحمد في أحادي الروايات وقيل يجب الاشهاد أعلنوه أو لم  
 يعلنوه فتي أشهدوا وتواصوا بكتمانه لم يبطل وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحادي  
 الروايات وقيل يجب الامران الاشهاد والاعلان وقيل يجب احدهما وكلاهما يذكر في مذهب  
 أحمد وأما نكاح السر الذي يتواصون بكتمانه ولا يشهدون عليه أحدا فهو باطل عنده عامة  
 العلماء وهو من جنس السباح قال الله تعالى ( وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتنوا بأموالكم  
 مخفين غير مصالحين ولا متخذي أخدان ) وهذه المسائل مبسطة في مواضعها وإنما المقصود  
 هنا التنبيه على الفرق بين الأقوال الثابتة بالكتاب والسنة وما فيها من العدل والحكمة والرحمة  
 وبين الأقوال المرجوحة وإن ما بعث الله به نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من الكتاب والحكمة  
 يجمع مصالح العباد في المعاش والمعاد على أكمل وجه فإنه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين  
 ولا نبي بعده وقد جمع الله في شريعته ما فرقه في شرائع من قبله من التكامل إذ ليس بعده نبي  
 فأكمل به الأمر كما كمل به الدين فكتابه أفضل الكتب وشرعه أفضل الشرائع وضاهجه أفضل  
 المناهج وأتمته خير الأمم وقد عصمها الله على لعانه فلا تجتمع على ضلالة لكن يكون عند بعضها  
 من العلم والفهم ما ليس عند بعض العلماء وورثة الانبياء وقد قال تعالى (وداود وسليمان إذ يحكمان  
 في الحرت إذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما )  
 فهذان نبيان كريماني حكما في قصة فخص الله أحدهما بالفهم ولم يعب الآخر بل أثنى عليها جميعا  
 بالحكم والعلم وهكذا حكم العلماء المجتهدين وورثة الانبياء وخلفاء الرسول العاملين بالكتاب وهذه  
 القضية التي قضى فيها داود وسليمان لعلماء المسلمين فيها وما يشبهها أيضا قولان منهم من يقضي  
 بقضاء داود ومنهم من يقضي بقضاء سليمان وهذا هو الصواب وكثير من العلماء أو أكثرهم  
 لا يقول به بل قد لا يعرفه وقد بسطنا هذا في غير هذا الجواب والله أعلم بالصواب \* وأما إذا حلف  
 بالحرمان فقال الحرمان يلزمي لأفمل كذا أو الحلف على حرام لأفمل كذا أو ما أحل الله علي حرام أن  
 فعلت كذا أو ما يحل على المسلمين يحرم علي أن فعلت كذا أو نحو ذلك وله زوجة في هذه المسألة  
 نزاع مشهور بين السلف والخلف لكن القول الراجح أن هذه عين لا يلزمه بها طلاق ولو قصد

بذلك الحلف بالطلاق وهو مذهب أحمد المشهور عنه حتى لو قال أنت علي حرام ونوى به الطلاق لم يقع به الطلاق عنده ولو قال أنت علي كظهر أمي وقصد به الطلاق فإن هذا لا يقع به الطلاق عند عامة العلماء وفي ذلك أنزل الله القرآن فأنهم كانوا يعدون الظهار طلاقا والابلاء طلاقا فرغ الله ذلك كله وجعله في الظهار الكفارة الكبرى وجعل الالباء يميناً يترتب فيها الرجل أربعة أشهر فاما أن يمسك بمعروف أو يسرح بإحسان وكذلك قال كثير من السلف والخلف إنه إذا كان مزوجاً فحرم امرأته أو حرم الحلال مطلقاً كان مظاهراً وهو مذهب أحمد وإذا حلف بالظهار أو الحرام لا يفمل شيئاً وحث في يمينه أجزاءه الكفارة في مذهبه لكن قيل إن الواجب كفارة ظهار سواء حلف أو أوقع وهو المتقول عن أحمد وقيل بل إن حلف به أجزأته كفارة يمين وإن أوقعه لزمه كفارة ظهار وهذا أقوى وأقبح على أصل أحمد وغيره فالخلف بالحرام تجزؤه كفارة يمين كما تجزئ الحالف بالتندر إذا قال إن فعلت كذا فلي الحج أو فالي صدقة وكذلك إذا حلف بالعتق لزمته كفارة يمين عند أكثر السلف من الصحابة والتابعين وكذلك الحلف بالطلاق تجزئ أيضاً كفارة يمين كما أفق من أفق به من السلف والخلف والثابت عن الصحابة لا يخالف ذلك بل معناه يوافقه وكل يمين يحلف بها المسلمون من أيمانهم ففيها كفارة يمين كما دل عليه الكتاب والسنة \* وأما إذا كان مقصود الرجل أن يطلق أو يستق أو أن يظهر فهذا يلزمه ما أوقعه سواء كان منجزاً أو معلقاً فلا تجزؤه كفارة يمين والله أعلم بالصواب

(٤) ﴿مسألة﴾ سئل الشيخ رحمه الله تعالى أيضاً عن الفرق بين الطلاق الحلال والطلاق الحرام وعن الطلاق الحرام هل هو لازم أو ليس بلام وعن الفرق بين الخلع والطلاق وعن حكم الحلف بلفظ الحرام هل هو طلاق أم لا وعن بسط الحكم في ذلك

﴿فاجاب﴾ رحمه الله تعالى بقوله الطلاق منه ما هو محرم بالكتاب والسنة والاجماع ومنه ما ليس بمحرم فالطلاق المباح باتفاق العلماء أن يطلق الرجل امرأته طليقة واحدة إذا طهرت من حیضها بعد أن تغتسل وقبل أن يطأها ثم يدعها فلا يطلقها حتى تنقضي عدتها وهذا الطلاق يسمى طلاق السنة فإن أراد أن يرجعها في المدة فله ذلك بدون رضاها ولا رضي وليها ولا مهر جديد وإن تركها حتى تنقضي المدة فعليه أن يسرحها بإحسان فقد بات منه فإن أراد أن يتزوجها بعد انقضاء المدة جاز له ذلك لكن يكون بعقد جديد كإله تزوجها ابتداءً أو تزوجها



بغيره ثم اذا ارتجما في العدة أو تزوجا بعد العدة وأراد ان يطلقها فانه يطلقها كما تقدم \* ثم اذا ارتجما أو تزوجا مرة ثانية وأراد ان يطلقها فانه يطلقها كما تقدم فاذا طلقها الطلقة الثالثة حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره كما حرم الله ذلك ورسوله فينبذ لا يباح له أن يتزوجها الا بالنكاح المعروف الذي يفعله الناس اذا كان الرجل راغبا في نكاح المرأة أو يفارقها واما أن يتزوجها بقصد أن يحملها لغيره فانه محرم عند أكثر العلماء كما نقل عن الصحابة والتابعين لم بأحسن وغيرهم كمادات على ذلك النصوص النبوية والأدلة الشرعية ومن العلماء من رخص في ذلك كما قد بين ذلك في غير هذا الموضع \* وان كانت المرأة لا تحيض لصغرها أو كبرها فانه يطلقها متى أشاء سواء كان وطئها أو لم يكن وطئها فان هذه عدتها ثلاثة أشهر في أي وقت طلقها لعدتها فانها لا تعتد بقروء ولا بحمل لكن من العلماء من يسمي ذلك طلاق سنة ومنهم من لا يسميه طلاق سنة ولا بدعة \* وان طلقها في الحيض أو طلقها بعد ان وطئها وقبل ان يتبين حملها فهذا الطلاق محرم ويسمى طلاق البدعة وهو حرام بالكتاب والسنة والاجماع \* وان كان قد تبين حملها وأراد ان يطلقها فله ان يطلقها وهل يسمى هذا طلاق سنة أو لا يسمى طلاق سنة ولا بدعة فيه نزاع لفظي \* وهذا الطلاق المحرم في الحيض وبعد الوطئ وقبل تبين الحمل هل يقع أولا يقع سواء كان واحدة أو ثلاثا فيه قولان معروفان للسلف والخلف \* وان طلقها ثلاثا في طهر واحد بكلمة أو كلمات مثل ان يقول أنت طالق ثلاثا أو طالق وطالق وطالق أو أنت طالق ثم طالق ثم طالق أو يقول عشر تطليقات أو مائة طلقة أو ألف طلقة ونحو ذلك من المبارات فهذا للعلماء من السلف والخلف فيه ثلاثة أقوال سواء كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها ومن السلف من فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها وفيه قول رابع محدث مبتدع (أحدها) انه طلاق مباح لازم وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية القديمة عنه اختارها الجزبي (والثاني) انه طلاق محرم وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في الرواية المتأخرة اختارها أكثر أصحابه وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين والذي قبله منقول عن بعضهم (والثالث) انه محرم ولا يلزم منه الا طلقة واحدة وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف وبروي عن علي وعن ابن مسعود وابن عباس

القولان وهو قول داود وأكثر أصحابه ويروى ذلك عن أبي جعفر محمد بن علي بن  
 حسين وابنه جعفر بن محمد ولهذا ذهب الى ذلك من ذهب من الشيعة وهو قول أصحاب أبي  
 حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل \* وأما القول الرابع الذي قاله بعض المعتزلة والشيعة فلا يعرف عن  
 أحد من السلف وهو انه لا يلزمه شيء \* والقول الثالث هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة فان كل  
 طلاق شرعه الله في القرآن في المدخول بها ولم يشرع له ان يطلق المدخول بها طلاقاً بائناً لکن  
 اذا طلقها قبل الدخول بها بابت منه فاذا انقضت عدتها بابت منه \* فالطلاق ثلاثة أنواع باتفاق  
 المسلمين الطلاق الرجعي وهو الذي يمكنه ان يرتجها فيه بنفي اختيارها واذا مات أحدهما في  
 العدة ووثه الآخر \* والطلاق البائن وهو ما يبقى به خاطباً من الخطاب لا تباح له الا بمقتد  
 جديد \* والطلاق المحرم لما لا تحمل له حتى تنكح زوجاً غيره وهو فيما اطلقها ثلاث تطليقات كما  
 أذن الله ورسوله وهو ان يطلقها ثم يرتجها في العدة أو يتزوجها ثم يطلقها ثم يرتجها أو يتزوجها  
 ثم يطلقها الطائفة الثالثة \* فهذا الطلاق المحرم لما حتى تنكح زوجاً غيره باتفاق العلماء وليس في  
 كتاب الله ولا سنة رسوله طلاق بائن يحسب من الثلاث ولهذا كان مذهب فقهاء الحديث  
 كالامام أحمد فظاهر مذهبه والشافعي في أحد قوليهِ واسحاق بن راهويه وأبي ثور وابن المنذر  
 وداود وغيرهم ان الخلع فسخ للنكاح وفرقة بائنة بين الزوجين لا يحسب من الثلاث وهذا  
 هو الثابت عن الصحابة كابن عباس وكذلك ثبت عن عثمان بن عفان وابن عباس وغيرهما ان  
 المختلعة ليس عليها أن تمتد بثلاثة قروء وانما عليها أن تمتد بحیضة وهو قول اسحق بن راهويه  
 وابن المنذر وهو احدى الروایتين عن أحمد وروى في ذلك أحاديث معروفة في السنن عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم يصدق بعضها بمضاهية وتبين ان ذلك ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روى  
 من طائفة من الصحابة انهم جعلوا الخلع طلاقاً ضعفه أئمة الحديث كالامام أحمد بن حنبل  
 وابن عزيمة وابن المنذر والبيهقي وغيرهم ما روي في ذلك عنهم \* والخلع ان تبذل المرأة عوضاً  
 لزوجها ليفارقها قال الله تعالى ( والمطلقات يتربصن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان  
 يكتمن ما حق الله في أرحامهن ان كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في  
 ذلك ان أرادوا إصلاحاً ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة والله عزيز  
 حكيم للطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن

شيئاً الا ان يخاف ان لا يقيم حدود الله فان خفتم ان لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما في ما افتدت  
 به تلك حدود الله فلا تعتدوها ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون فان طلقها فلا تحل له  
 من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان طلقها فلا جناح عليهما ان يترابعا ان ظنا ان يقيم حدود  
 الله وتلك حدود الله بينهن لقوم يعلمون واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو  
 سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لاعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ولا تتخذوا  
 آيات الله هزوا واذا كروا نعمة الله عليكم وما أنزل عليكم من الكتاب والحكمة يعظكم به  
 واتقوا الله واعلموا ان الله بكل شيء عليم ) فبين سبحانه ان المطلقات بعد الدخول يترابصن  
 أي ينتظرن ثلاث قروء والقرء عند أكثر الصحابة كتمان وعلي وابن مسعود وأبي موسى  
 وغيرهم الحيض ولا تزال في العدة حتى تنقضي الحيضة الثالثة وهذا مذهب أبي حنيفة وأحمد  
 في أشهر الروايتين عنه وذهب ابن عمر وعائشة وغيرهما ان العدة تنقضي بطعنها في  
 الحيضة الثالثة وهي مذهب مالك \* والشافعي \* فاما المطلقة قبل الدخول فقد قال الله تعالى  
 ( يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم  
 عليهن من عدة تعتدونها فتموهن وسرحوهن سراحا جميلا ) ثم قال وبعولتهن أحق بردهن  
 في ذلك أي في ذلك الترابص ثم قال الطلاق مرتان فبين ان الطلاق الذي ذكره هو الطلاق  
 الرجعي الذي يكون فيه أحق بردها هو مرتان مرة بعد مرة كما اذا قيل للرجل سبع مرتين  
 أو سبع ثلاث مرات أو مائة مرة فلا بد ان يقول سبحان الله سبحان الله حتي يستوفي العدد  
 فقلوا أراد ان يحمل ذلك فيقول سبحان الله مرتين أو مائة مرة لم يكن قد سبع الا  
 مرة واحدة والله تعالى لم يقل الطلاق طلقتان بل قال مرتان فاذا قال لامرأته أنت طالق  
 اثنتين أو ثلاثا أو عشرة أو ألفا لم يكن قد طلقها الا مرة واحدة \* وقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لأُم المؤمنين جويرية لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بماء فلتين لو زنتهن سبحان الله عدد  
 خلقه سبحان الله زنة عرشه سبحان الله رضى نفسه سبحان الله مداد كلماته معناه انه سبحانه  
 يستحق التسبيح بعدد ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ربنا ولك الحمد ملاء السموات وملاء  
 الارض وملاء ما بينهما وملاء ما شئت من شيء بعد ليس المراد انه سبع تسبيحا بقدر ذلك  
 فالمقدار تارة يكون وصفا لفعل العبد وفعله محصور وتارة يكون لما يستحقه الرب فذلك الذي

يعظم قدره والا فلو قال المصلي في صلاته سبحان الله عدد خلقه لم يكن قد سبح الا مرة  
 واحدة \* ولما شرع النبي صلى الله عليه وسلم ان يسبح دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ويحمد ثلاثا  
 وثلاثين ويكبر ثلاثا وثلاثين فلو قال سبحان الله والحمد لله والله أكبر عدد خلقه لم يكن قد  
 سبح الا مرة واحدة ولا نعرف أحدا طلق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم امرأته ثلاثا  
 بكلمة واحدة فألزمه النبي صلى الله عليه وسلم بالثلاث ولا روي في ذلك حديث صحيح ولا  
 حسن ولا نقل أهل الكتب المعتمدة عليها في ذلك شيئا \* بل رويت في ذلك أحاديث كلها  
 ضعيفة باتفاق علماء الحديث بل موضوعة بل الذي ثبت في صحيح مسلم وغيره من السنن  
 والمسائيد عن طاوس عن ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد استعجلوا في  
 أمر كانت لهم فيه اناة فلو أمضيناه عليهم فامضاه عليهم وفي رواية لمسلم وغيره عن طاوس  
 ان أبا الصهباء قال لابن عباس أنعم انما كانت اثلاث تجعل واحدة على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وثلاثة من اماره عمر فقال ابن عباس نعم \* وفي رواية ان أبا الصهباء  
 قال لابن عباس هات من هنالك ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأبي بكر واحدة قال قد كان ذلك فلما كان في زمن عمر تتابع الناس في الطلاق واحدة  
 فأجازهم عليهم \* وروى الامام أحمد في مسنده حدثنا سعيد بن ابراهيم حدثنا أبي محمد بن اسحاق  
 حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد  
 يزيد أخو بني المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد فخرن عليها حزنا شديدا قال فسأله رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم كيف طلقها قال طلقها ثلاثا قال فقال في مجلس واحد قال نعم قال فانما  
 تلك واحدة فأرجعها ان شئت قال فرجعها فكان ابن عباس يرى ان الطلاق عند كل طهر وقد  
 أخرجه أبو عبد الله المقدسي في كتابه المختار الذي هو أصح من صحيح الحاكم وهكذا روى  
 أبو داود وغيره من حديث ابن جريج عن بعض ولد أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس  
 وهذا موافق لما رواه طاوس عن ابن عباس وعكرمة أعلم الناس بابن عباس فان عكرمة كان  
 مولاه صاحباً له وكان طاوس خاصاً عند ابن عباس يجتمع به مع خاصة ابن عباس لتمظيم ابن  
 عباس له وعطاء وغيره من أصحابه كانوا يجتمعون به مع العامة ولهذا كان طاوس وعكرمة

يفتيان بأن الثلاث واحدة وكذلك ابن اسحق لما روى هذا الحديث أخذ به لصحته عنده  
وكان يقول رجل جهل السنة فرد إليها قول النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد قال نعم  
يتناول ما اذا طلقها بكلمة أو كلمات وهذا مما لا أعرف فيه نزاعا بين العلماء فان الاصل ان جمع  
الثلاث في الطهر الواحد يحرم عند الجمهور فليس له ان يردف الطلاق بالطلاق ولكن تنازع  
هؤلاء هل له ان يطلقها واحدة ثانية في الطهر الثاني والثالثة في الطهر الثالث من غير رجعة  
على قولين هما روايتان عن أحمد أحدهما له ذلك وهو قول أبي حنيفة والثانية ليس له ذلك  
وهو مذهب مالك وظاهر مذهب أحمد المشهور عنه وعليه أكثر أصحابه وذلك ان الله أمر  
المطلق اذا بلغت المطلقة أجلها ان يسكنها بمحروف أو يسرحها باحسان فلم يجعل له قسما ثالثا يفعله  
وطلاقه مرة ثانية ليس امساكا بمحروف ولا تسريحا باحسان فان التسريح بالاحسان هو ان  
يسببها اذا انقضت العدة فلا يحبسها \* وقول النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد مفهومه انه  
لو لم يكن في مجلس واحد لم يكن الامر كذلك وذلك لانها لو كانت في مجالس لأمكن في  
العادة ان يكون قد ارجعها فانها عنده والطلاق بعد الرجعة يقع \* والمفهوم لا عموم له في جانب  
المسكوت عنه بل قد يكون فيه تفصيل كقوله اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث أو لم ينجسه  
شيء وهو اذا بلغ قلتين فقد يحمل الخبث وقد لا يحمله وقوله في الابل السائمة الزكاة وهي اذا  
لم تكن سائمة قد يكون فيها زكاة زكاة التجارة وقد لا يكون فيها وكذلك قوله من قام ليلة  
القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ومن لم يقمها فقد يغفر له بسبب آخر وكقوله من  
صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقوله تعالى (ان الذين آمنوا وهاجروا  
وجاهدوا في سبيل الله أولئك يرجون رحمة الله) ومن لم يكن كذلك فقد يعمل عملا آخر يرجو  
به رحمة الله مع الايمان وقد لا يكون كذلك فلو كان في مجالس فقد يكون له فيها رجعة وقد  
لا يكون كذلك بخلاف المجلس الواحد الذي جرت عادة صاحبه بانه لا يارجعها فيه فان له فيه  
الرجعة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال ارجعها ان شئت ولم يقل كما قال في حديث ابن  
عمر مره فليرجعها فامر به بالرجعة والرجعة يستقل بها الزوج بخلاف المراجعة \* وقد روى أبو  
داود وغيره ان ركانة طلق امرأته البتة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم الله ما أردت بها الا  
واحدة فقال ما أردت بها الا واحدة فردها اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو داود

لم يرو في سننه الحديث الذي في مسند أحمد فقال حديث البتة أصح عن حديث ابن جريج ان  
 ركانة طلق امرأته ثلاثا لأن أهل بيته أعلم لكن الأئمة الاكابر المارفون بطل الحديث والتفقه  
 كالامام أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما وأبي عبيد وأبي محمد بن حزم وغيره ضعفوا حديث  
 البتة وبينوا ان رواه قوم مجاهيل لم تعرف عدلتهم وضبطهم وأحمد أثبت حديث الثلاث وبين  
 انه الصواب مثل قوله حديث ركانة لا يثبت انه طلق امرأته البتة وقال أيضا حديث ركانة في  
 البتة ليس بشئ لأن ابن اسحق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس ان  
 ركانة طلق امرأته ثلاثا وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثا طلق البتة وأحمد انما عدل عن  
 حديث ابن عباس لانه كان يرى ان الثلاث جائزة موافقة للشافعي فامكن ان يقال حديث ركانة  
 منسوخ ثم لما رجع عن ذلك وتبين انه ليس في القرآن والسنة طلاق مباح الا رجعي عدل  
 عن حديث ابن عباس لأنه أفنى بخلافه وهذا علة عنده في احدى الروايتين عنه لكن الرواية  
 الاخرى التي عليها أصحابه انه ليس بعتة فيلزم ان يكون مذهبه العمل بحديث ابن عباس \* وقد  
 بين في غير هذا الموضع أعذار الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم الذين ألزموا من أوقع جملة بها  
 مثل عمر رضي الله عنه فانه لما رأى الناس قد أكثروا مما حرّمه الله عليهم من جمع الثلاث  
 ولا يشهون عن ذلك الا بمقوبة رأى عقوبتهم بالزامها لثلاثا يفعلوها إما من نوع التعزير المعارض  
 للنبي يفضل عند الحاجة كما كان يضرب في الحر ثمانين ويحلق الرأس وينفى وكما منع النبي صلى  
 الله عليه وسلم الثلاث الذين تخلفوا عن الاجتماع بنسائهم وإما ظنا ان جعلها واحدة كان مشروطا  
 بشرط وقد زال كما ذهب الى مثل ذلك في متممة الحج إما مطلقا وإما متممة الفسخ والالزام  
 بالفرقة لمن لم يقم بالواجب مما يسوغ فيه الاجتهاد لكن تارة يكون حقا للمرأة كما في العنين  
 والمولي عند جمهور العلماء والعاجز عن النفقة عند من يقول به وتارة يقال انه حق لله كما في  
 الحكمين بين الزوجين عند الاكثرين اذا لم يجعلا وكيلين وكما في وقوع الطلاق بالمولي عند  
 من يقول بذلك من الساف والخلف اذا لم يف في مدة التبرص وكما قال من الفقهاء من أصحاب  
 أحمد وغيره انهما اذا تطاوعا في الايمان في الدبر فرق بينهما والاب الصالح اذا أمر ابنه بالطلاق  
 لما رآه من مصاحبة الولد فعليه ان يطيعه كما قال أحمد وغيره كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 عبد الله بن عمر ان يطيع أباه لما أمره أبوه بطلاق امرأته فالالزام إما من الشارع وإما من

الامام بالفرقة اذا لم يقيم الزوج بالواجب هو من موارد الاجتهاد فلما كان الناس اذا لم يلزموا  
 بالثلاث يفعلون المحرم رأى عمر الزامهم بذلك لانهم لم يلزموا طاعة الله ورسوله مع بقاء النكاح  
 ولكن كثير من الصحابة والتابعين نازعوا من قال ذلك إما لانهم لم يروا التنزيه بمثل ذلك  
 وإما لان الشارع لم يعاقب بمثل ذلك وهذا فيمن يستحق العقوبة وأما من لا يستحقها بجمل  
 أو تأويل فلا وجه لالزامه بالثلاث وهذا شرع شرعه النبي صلى الله عليه وسلم كما شرع نظائره  
 لم يخصه ولهذا قال من قال من السلف والخلف ان ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم في فسخ الحج  
 الى العمرة التمتع كما أمر به أصحابه في حجة الوداع هو شرع مطلق كما أخبر به لما سئل أمرتنا  
 هذه لعلمنا هذا أم للأبد فقال لا بل لأبد الأبد دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة وان قول  
 من قال انما شرع للشيوخ لمعنى يختص بهم مثل بيان جواز العمرة في أشهر الحج قول فاسد  
 لوجوه مبسوطة في غير هذا الموضع وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا  
 الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله  
 واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا) فأمر المؤمنين عند تنازعهم برد ما تنازعوا فيه الى  
 الله والرسول فانا تنازع فيه السلف والخلف وجب رده الى الكتاب والسنة وليس في الكتاب  
 والسنة ما يوجب الالزام بالثلاث بمن أوقفها جملة بكلمة أو كلمات بدون رجعة أو عقد بل انما  
 في الكتاب والسنة الالزام بذلك من طلق الطلاق الذي أباحه الله ورسوله وعلى هذا يدل  
 القياس والاعتبار بسائر أصول الشرع فان كل عقد يباح تارة ويحرم تارة كالبيع والشكاح اذا  
 فعل على الوجه المحرم لم يكن لازما نافذا كما يلزم الحلال الذي أباحه الله ورسوله ولهذا اتفق  
 المسلمون على ان ما حرمه الله من نكاح الحازم ومن نكاح العدة ونحو ذلك يقع باطلا غير  
 لازم وكذلك ما حرمه الله من بيع المحرمات كالخمر والخنزير والميتة وهذا بخلاف ما كان محرم  
 الجنس كالظهار والتفد والكذب وشهادة الزور ونحو ذلك فان هذا يستحق من فعله العقوبة  
 بما شرعه الله من الاحكام فانه لا يكون تارة حلالا وتارة حراما حتى يكون تارة صحيحا وتارة  
 فاسدا وما كان محرما من أحد الجانبين مباحا من الجانب الآخر كافتداء الاسير واشتراء  
 المجنود عتقه ورشوة الظالم لدفع ظلمه أو لبذل الحق الواجب وكاشتراء الانسان المصراة وما  
 دلس عيه واعطاء المؤلفة قلوبهم ليفعل الواجب أو ليرك المحرم وكبيع الجالب لمن تلقى منه

ونحو ذلك فان المظلوم يباح له ما فعله وله ان يفسخ العقد وله أن يمضيه بخلاف الظالم فان ما فعله ليس بلازم والطلاق هو مما أباحه الله تارة وحرمه أخرى وإذا فعل على الوجه الذي حرمه الله ورسوله لم يكن لازما نافذا كما يلزم ما أحله الله ورسوله كما في الصحيحين عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد وقد قال تعالى (الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان) فين ان الطلاق الذي شرعه للمدخل بها والطلاق الرجعي مرتان وبعد المرتين إما امساك بمعروف بان يراجعها فتدق زوجته وتبقى معه على طلاق واحدة وإما تسريح بإحسان بأن يرسلها اذا انقضت العدة كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها فتموهن وسرحوهن سرا حايلا) ثم قال بعد ذلك (ولا يحل لكم ان تأخذوا مما آتيتموهن شيئا الا أن يخافا ان لا يقيما حدود الله فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افنت به) وهذا هو الخلع سماه افنته لان المرأة تفدي نفسها من أسر زوجها كما يفندي الاسير والعبد نفسه من سيده بما يبذله قال فان طلقها يعني هذا الزوج الثاني فلا جناح عليهما يعني عليها وعلى الزوج الاول ان يتراجعا ان ظنا ان يقيما حدود الله وكذلك قال الله تعالى (يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فإذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف واشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا) وفي الصحيح والسنن والمسانيد عن عبد الله بن عمر انه طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال صره فليرجعها حتى تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء بعد أمسكها وان شاء طلقها قبل ان يجامعها فتلك العدة التي أمر الله ان يطلق لها النساء وفي رواية في الصحيح انه أمره ان يطلقها طاهرا أو حاملا وفي رواية في الصحيح وقرأ النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن قبل عدتهن وعن ابن عباس وغيره من الصحابة الطلاق على أربعة أوجه



وجهان حلال ووجهان حرام فاما اللذان هما حلال فان يطلق امرأته طاهرا في غير جماع أو يطلقها حاملا قد استبان حملها \* وأما اللذان هما حرام فان يطلقها حائضا أو يطلقها بعد الجماع لا يدري اشتمل الرحم على ولد أم لا رواه الدارقطني وغيره وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يحل له ان يطلقها الا اذا طهرت من الحيض قبل ان يجامعها وهذا هو الطلاق للعدة أي لاستقبال العدة فان ذلك الطهر أول العدة فان طلقها قبل العدة يكون طلاقها قبل الوقت الذي أذن الله فيه ويكون قد طول عليها التربص وطلقها من غير حاجة به الى طلاقها والطلاق في الأصل مما يبغضه الله وهو أبغض الحلال الى الله وانما أباح منه ما يحتاج اليه الناس كما تباح المحرمات للحاجة فلذا حرّمها بعد الطلقة الثالثة حتى تنكح زوجا غيره عقوبة لينتهي الانسان عن إكثار الطلاق فاذا طلقها لم تزل في العدة متربصة ثلاثة قروء وهو مالك لها يرثها وترثه وليس له فائدة في تعجيل الطلاق قبل وقته كما لا فائدة في مسابقة الامام ولهذا لا يعتدله بما فعله قبل الامام بل تبطل صلاته اذا تعمد ذلك في احد قولي العلماء وهو لا يزال معه في الصلاة حتى يسلم ولهذا جوزأكثر العلماء الخلع في الحيض لانه على قول فقهاء الحديث ليس بطلاق بل فرقة بائنة وهو في أحد قولهم تستبرأ بحیضة لعدة عليها ولانها تملك نفسها بالاختلاع فلها فائدة في تعجيل الابانة لرفع الشر الذي بينهما بخلاف الطلاق الرجعي فانه لا فائدة في تعجيله قبل وقته بل ذلك شر بلاخير وقد قيل انه طلاق في وقت لا يرغب فيها وقد لا يكون محتاجا اليه بخلاف الطلاق وقت الرغبة فانه لا يكون الا عن حاجة \* وقول النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر مره فليراجعها مما تنازع العلماء فيه في مراد النبي صلى الله عليه وسلم ففهم منه طائفة من العلماء ان الطلاق قد لزمه فأمره أن يرتجعها ثم يطلقها في الطهر ان شاء وتنازع هؤلاء هل الارتجاع واجب أو مستحب وهل له ان يرتجعها في الطهر الاول أو الثاني وفي حكمة هذا النهي أقوال ذكرناها وذكروا مأخذها في غير هذا الموضع وفهم طائفة أخرى ان الطلاق لم يقع ولكنه لما قارفها بيده كما جرت العادة من الرجل اذا طلق امرأته اعتزلها بيده واعتزلته بيدها فقال لعمر مره فليراجعها ولم يقل فليرتجعها والمراجعة مفاعلة من الجنائين أي ترجع اليه بيدها فيجتمعان كما كانا لان الطلاق لم يلزمه فاذا جاء الوقت الذي أباح الله فيه الطلاق طلقها حينئذ ان شاء \* قال هؤلاء ولو كان الطلاق قد لزم لم يكن في الامر بالرجعة

ليطلقها طلاقاً ثانية فائدة بل فيه مضرة عليهما فان له ان يطلقها بعد الرجعة بالنص والاجماع  
وحيث ان يكون في الطلاق مع الاول تكثير الطلاق وتطويل المدة وتعذيب الزوجين جميعاً  
فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوجب عليه ان يطلقها قبل الطلاق بل اذا وطئها لم يحل له ان  
يطلقها حتى يتبين حملها أو تطهر الطهر الثاني وقد يكون زاهداً فيها فيكره ان يطلقها فتعلق منه  
فكيف يجب عليه وطئها ولهذا لم يوجب الوطء أحد من الأئمة الاربعة وأما لهم من أئمة  
المسلمين ولكن أخر الطلاق الى الطهر الثاني ولولا انه يطلقها أولاً لكان له ان يطلقها في الطهر  
الأول لأنه لو أيسح له الطلاق في الطهر الاول لم يكن في امساكها فائدة مقصودة بالنكاح  
اذا كان ما عسكها الا لأجل الطلاق لو أراد ان يطلقها في الطهر الاول الا زيادة ضرر عليهما  
والشارع لا يأمر بذلك فاذا كان ممتعاً من طلاقها في الطهر الاول ل يكون متمكناً من الوطء  
الذي لا يقبه طلاق فان لم يطلقها أو وطئها أو حاضت بعد ذلك فله ان يطلقها ولانه اذا  
امتنع من وطئها في ذلك الطهر ثم طلقها في الطهر الثاني دل على انه محتاج الى طلاقها لانه  
لا رغبة له فيها اذ لو كانت له فيها رغبة لجامعها في الطهر الاول قالوا لانه لم يأمر عمر بالاشهاد  
على الرجعة كما أمر الله ورسوله ولو كان الطلاق قد وقع وهو يرتجمها لأمر بالاشهاد ولان الله تعالى  
لما ذكر الطلاق في غير آية لم يأمر أحدا بالرجعة لاسيما الرجعة عقيب الطلاق بل قال ( فاذا  
بين أن طهرن فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ) فخير الزوج اذا قرب انقضاء المدة  
بين أن يمسكها بمعروف وهو الرجعة وبين أن يسبها فيخل سبيلها اذا انقضت المدة ولا يجبرها  
بعد انقضاء المدة كما كانت محبوسة عليه في المدة قال الله تعالى ( لا تخرجوهن من بيوتهن  
ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة ) وأيضاً فلو كان الطلاق المحرم قد لزم لكان حصل  
الفساد الذي كرهه الله ورسوله وذلك الفساد لا يرتفع برجعة يباح له الطلاق بعدها والأمر  
برجعة لا فائدة فيها مما تنزه عنه الله ورسوله فانه ان كان راعياً في المرأة فله ان يرتجمها وان كان  
راغباً عنها فليس له ان يرتجمها فليس في أمره برجعتها مع لزوم الطلاق له مصلحة شرعية  
بل زيادة مفسدة ويجب تنزه الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأمر بما يستلزم زيادة الفساد  
والله ورسوله إنما نهى عن الطلاق البدعي لمنع الفساد فكيف يأمر بما يستلزم زيادة الفساد  
وقول الطائفة الثانية أشبه بالاصول والنصوص فان هذا القول متناقض اذ الأصل الذي عليه

السلف والفقهاء ان المبادات والعقود المحرمة اذا فعلت على الوجه المحرم لم تكن لازمة صحيحة وهذا وان كان نازع فيه طائفة من أهل الكلام فالصواب مع السلف وأئمة الفقهاء لان الصحابة والتابعين لم يباحسان كانوا يستدلون على فساد المبادات والعقوبة بتحريم الشارع لها وهذا متواتر عنهم \* وأيضاً فان لم يكن ذلك دليلاً على فسادها لم يكن عن الشارع ما يبين الصحيح من الفساد فان الذين قالوا النهي لا يقتضي الفساد قالوا نعم صحة المبادات والعقود وفسادها بجعل الشارع هذا شرطاً أو مانعاً ونحو ذلك وقوله هذا صحيح وليس بصحيح من خطاب الوضع والاعخبار معلوم انه ليس في كلام الله ورسوله وهذه المبادات مثل قوله الظهيرة شرط في الطلاق والكفر مانع من صحة الحج وهذا العقد هذه المبادات لا تصح ونحو ذلك بل انما في كلامه الامر والنهي والتحليل والتحريم وفي نفي القبول والصلاح كقوله لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول وقوله هذا لا يطلع وفي كلامه ان الله يكره كذا وفي كلامه الوعد ونحو ذلك من المبادات فلم نستفد الصحة والفساد الا بما ذكره وهو لا يلزم ان يكون بين ذلك وهذا مما يعلم فساد قطعا وأيضاً فالشارع يحرم الشيء لما فيه من المفسدة الخالصة أو الراجعة ومقصوده بالتحريم المنع من ذلك الفساد وجعله معصوماً فلو كان مع التحريم يترتب عليه من الاحكام ما يترتب على الحلال فيجعله لازماً نافذاً كالحلال لكان ذلك التزاماً منه بالفساد الذي قصد عدمه فيلزم ان يكون ذلك الفساد قد أودع عدمه مع انه ألزم الناس به وهذا متناقض ينزه عنه الشارع صلى الله عليه وسلم وقد قال بعض هؤلاء انه لما حرم الطلاق الثلاث لئلا يلزم المطلق دل على لزوم الندم له اذا فعله وهذا يقتضي صحته فيقال له هذا يتضمن ان كلما نهى عنه يكون صحيحاً كالجمع بين المرأة وعمتها لئلا يفضي الى قطيعة الرحم فيقال هذا دليل على صحة العقد اذ لو كان فاسداً لم تحصل القطيعة وهذا جهل وذلك ان الشارع بين حكمته في منعه مما نهى عنه وانه لو أباحه للزم الفساد فقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) وقوله عليه السلام لا تنكح المرأة على عمها ولا خالتها فانكم اذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم ونحو ذلك فيبين ان الفعل لو أصبح لحصل به الفساد فحرم منعا من هذا الفساد ثم الفساد ينشأ من اباحته ومن فعله اذا اعتقد الفاعل انه مباح أو انه صحيح فاما مع اعتقاد انه محرر باطل والتزام أمر الله ورسوله فلا تحصل المفسدة وانما تحصل المفسدة من مخالفة أمر الله ورسوله والمفاسد فتنه

وعذاب قال الله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) وقول القائل لو كان الطلاق غير لازم والجمع غير لازم لم يحصل الفساد فيقال هذا هو مقصود الشارع صلى الله عليه وسلم فهي عنه وحكم بطلانه ليزول الفساد ولولا ذلك لفعله الناس واعتقدوا صحته فيلزم الفساد وهذا نظير قول من يقول النهي عن شيء يدل على أنه مقصود وأنه شرعي وأنه يسمى بيعاً ونكاحاً وصوماً كما يقولون في نهيه عن نكاح الشغار ولعمري المحلل والمحلل له ونهيه عن بيع الثمار قبل ان يبدوا صلاحها ونهيه عن صوم يوم العيد ونحو ذلك فيقال أما تصوره خساً فلا ريب فيه وهذا كنهيه عن نكاح الامهات والبنات وعن بيع الخمر والميتة ولحم الخنزير والاصنام كما في الصحيحين عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها وباعوها وأكلوا اثمانها فتسميته لهذا نكاحاً وبما لم يمنع ان يكون فاسداً باطلاً بل دل على امكانه حساً وقول القائل انه شرعي ان أراد انه يسمى بما سماه به الشارع فهذا صحيح وان أراد ان الله أذن فيه فهذا خلاف النص والاجماع وان أراد انه رتب عليه حكمه وجعله يحصل المقصود ويلزم الناس حكمه كما في المباح فهذا باطل بالاجماع في أكثر الصور التي هي من موارد النزاع ولا يمكن ان يدعى ذلك في صورة مجمع عليها فان أكثر ما يحتاج به هؤلاء بنهيه عن الطلاق في الحيض ونحو ذلك مما هو من موارد النزاع فليس معهم صورة قد ثبت فيها مقصودهم لا بنص ولا اجماع وكذلك المحال الملعون لعنه لانه قصد التحليل الاول بمقده لا لانه أحلها في نفس الامر فانه لو تزوجها بنكاح رغبة لكان قد أحلها بالاجماع وهذا غير ملعون بالاجماع فلم ان اللعنة لمن قصد التحليل وعلم ان الملعون لم يحلها في نفس الامر ودلت اللعنة على تحريم فعله والنزاع يقول فعله مباح \* فتبين انه لا حاجة معهم بل الصواب مع السلف وأئمة الفقهاء ومن خرج عن هذا الأصل من العلماء المشهورين في بعض المواضع فان لم يكن له جواب صحيح والا فقد تناقض في مواضع غير هذه والاصول التي لا تناقض فيها ما ثبت بنص أو اجماع وما سوى ذلك التناقض موجود فيه فليس هو حجة على أحد والقياس الذي لا يتناقض هو موافق للنص والاجماع بل ولا بد ان يكون

النص قد دلّ على الحكم كما قد بسط في موضع آخر وهذا معنى العصمة فان كلام المصوم فيها  
 بئنه عن الله تعالى وكذلك الامة أيضا معصومة ان تجتمع على ضلالة بخلاف ما سوى ذلك  
 ولهذا كان مذهب أئمة الدين ان كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك الا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فانه الذي فرض الله على جميع الخلائق الايمان به وطاعته وتحليل ما حله  
 وتحريم ما حرّمه وهو الذي فرق الله به بين المؤمنين والكافرين وأهل الجنة وأهل النار والهدى  
 والضلال والنبي والرشاد فالمتؤمنون أهل الجنة وأهل الهدى والرشاد وهم متبعوه والبكفار  
 أهل النار وأهل النقي والضلال الذين لم يتبعوه من آمن به باطنا وظاهرا واجتهد في متابته  
 فهو من المؤمنين السعداء وان كان قد أخطأ وغلط في بعض ما جاء به فلم يئنه ولم<sup>(١)</sup> يفهمه  
 قال الله تعالى عن المؤمنين (ربنا لا تؤاخذنا ان نسبنا أو أخطأنا) وقد ثبت في بعض الصحيح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله قال قد فلتت وفي السنن عنه صلى الله عليه وسلم انه قال  
 السلام ورة الانبياء ان الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ  
 وافر وقد قال تعالى (وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرت اذ نفثت فيه غم القوم وكنا  
 لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكما وعلما) قد خص أحد النبيين الكريمين  
 بالفهم مع ثبته على كل منهما بانه أوتي علما وحكما فكذا اذا خص الله أحد العالمين بعلم أمر  
 وفهمه لم يوجب ذلك ذم من لم يحصل له ذلك من العلماء بل كل من اتى الله ما استطاع فهو  
 من أولياء الله المتقين وان كان قد خفي عليه من الدين ما علمه غيره وقد قال واثة بن الاسقع  
 وبعضهم يرضه الى النبي صلى الله عليه وسلم من طلب علما فادركه فله أجران ومن طلب علما فلم  
 يدركه فله أجر وهذا بواقعه ما في الصحيح عن عمرو بن العاص وعن أبي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران واذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر  
 وهذه الاصول لبسطها موضع آخر وانما المقصود هنا التنبيه على هذا لأن الطلاق المحرم مما  
 يقول فيه كثير من الناس انه لازم والسلف أئمة الفقهاء والجمهور يسلمون ان النبي يقتضي  
 الفساد ولا يذكرون في الاعتذار عن هذه الصورة فرقا صحيحا وهذا مما تسلط به عليهم من  
 نازعهم في ان النبي يقتضي الفساد واحتج بما سلموه له من الصورة وهذه حجة جدلية لا فائدة

العلم بصحة قوله وإنما تفيد أن منازعيه اخطؤا أما في صور النقض وخطوهم في أحداها لا يوجب<sup>(١)</sup>  
 والسنة لم تشرع لعبادة قط الا طلاقا رجعيا أما في محل النزاع بل هذا الأصل أصل عظيم  
 عليه مدار كثير من الأحكام الشرعية فلا يمكن نقضه بقول بعض العلماء الذين ليس معهم  
 نص ولا إجماع بل الأصول والنصوص تنافض قولهم \* ومن تدبر الكتاب والسنة تبين له  
 أن الله لم يشرع الطلاق المحرم جملة قط وأما الطلاق البائن فإنه شرعه قبل الدخول وبعد انقضاء  
 العدة وطائفة من العلماء يقول لمن لم يجعل الثلاث المجموعة الا واحدة وأنتم خالفتم عمر وقد  
 استقر الأمر على الالتزام بذلك في زمن عمر وبعضهم يجعل ذلك إجماعا فيقول لهم أنتم خالفتم  
 عمر في الأمر المشهور عنه الذي اتفق عليه الصحابة بل وفي الأمر الذي معه فيه الكتاب  
 والسنة فإن منكم من يجوز التحليل وقد ثبت عن عمر أنه قال لا أوتي بمحل ولا محال له الا رجعتما  
 وقد اتفق الصحابة على النهي عنه مثل عثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر وغيرهم ولا  
 يعرف عن أحد من الصحابة أنه أعاد المرأة الى زوجها بنكاح تحليل \* وعمر وسائر الصحابة معهم  
 الكتاب والسنة كل من النبي صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له وقد خالفهم من خالفهم في  
 ذلك اجتهدا والله يرضي عن جميع علماء المسلمين \* وأيضا فقد ثبت عن عمر أنه كان يقول في  
 الخلية والبرية ونحو ذلك أنها طائفة رجعية وأكثرتهم يخالفون عمر في ذلك وقد ثبت عن عمر  
 أنه خير المفقود أنه إذا رجع فوجد امرأته تزوجت خيره بين امرأته وبين المهر وهذا أيضا  
 معروف عن غيره من الصحابة كعثمان وعلي وذكره أحمد عن ثمانية من الصحابة وقال الى  
 أي شيء يذهب الذي يخالف هؤلاء ومع هذا فأكثرهم يخالفون عمر وسائر الصحابة في ذلك  
 ومنهم من ينقض حكم من حكم به وعمر والصحابة جعلوا الأرض المفتوحة عنوة كأرض الشام  
 ومصر والعراق وخراسان والمغرب فثنا للمسلمين ولم يقسم عمر ولا عثمان أرضا فتحتها عنوة  
 ولم يستطع عمر أنفس جميع الغنائم في هذه الأرضين وإن ظن بعض العلماء أنهم استطابوا  
 أنفسهم في السواد بل طلب منهم بلال والزبير وغيرهما قسمة أرض العنوة فلم يجبههم ومع هذا  
 فطائفة منهم يخالف عمر والصحابة في مثل هذا الأمر العظيم الذي استقر الأمر عليه من  
 زمنهم بل ينقض حكم من حكم بحكمهم أيضا فأبو بكر وعمر وعثمان وعلي لم يخلصوا قط مال في

ولا خمسة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جعلوا خمس الغنيمة خمسة أقسام متساوية ومع هذا فكثير منهم يخالف ذلك ونظائر هذا متعددة والاصل الذي اتفق عليه علماء المسلمين أيما تنازعوا فيه وجب رده الى الله والرسول كما قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الامر منكم فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تأويلا) لا يجوز لأحد ان يظن بالصحابة انهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أجمعوا على خلاف شريعته بل هذا من أقوال أهل الاتحاد ولا يجوز دعوى نسخ ما شرعه الرسول باجماع أحد بعده كما يظن طائفة من الغالطين بل كلما أجمع المسلمون عليه فلا يكون الاموافقا لما جاء به الرسول لا بخالذاله بل كل نص منسوخ باجماع الامة فع الامة النص الناسخ له بحفظ الامة النص الناسخ كما تحفظ النص المنسوخ وحفظ الناسخ أهم عندها وأوجب عليها من حفظ المنسوخ ويمنع ان يكون عمر والصحابة معه أجمعوا على خلاف نص الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن قد يجتهد الواحد وينازعه غيره وهذا موجود في مسائل كثيرة هذا منها كما بسط في موضع غير هذا ولهذا لما رأى عمر رضى الله عنه ان المبتوتة لانفقة لها ولا سكنى فظن ان القرآن يدل عليه نازعه أكثر الصحابة فنههم من قال لها السكنى فقط ومنهم من قال لانفقة لها ولا سكنى وكان من هؤلاء ابن عباس وجابر وفاطمة بنت قيس وهى التى روت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس لك نفقة ولا سكنى فلما احتجوا عليها بحجة عمر وهى قوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة) قال هى وغيرها من الصحابة كابن عباس وجابر وغيرها هذا في الرجعية كقوله تعالى (لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) فأى أمر يحدث بعد الثلاث وفقهاء الحديث مع فاطمة بنت قيس \* وكذلك أيضا في الطلاق لما قال تعالى (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) قال غير واحد من الصحابة والتابعين والعلماء هذا يدل على ان الطلاق الذي ذكره الله هو الطلاق الرجعي فانه لو شرع ايقاع الثلاث عليه لكان المطلق يتدم اذا فعل ذلك ولا سبيل الى رجعتها فيحصل له ضرر بذلك والله أمر الابد بما ينفعهم ونهاهم عما يضرهم ولهذا قال تعالى أيضا بعد ذلك (فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) وهذا انما يكون في الطلاق الرجعي لا يكون في الثلاث ولا في البائن وقال تعالى (واشهدوا

ذوي عدل منكم) فأمر بالاشهاد على الرجمة والاشهاد عليها مأمور به باتفاق الأمة قبل أمر  
 ايجاب وقيل أمر استحباب • وقد ظن بعض الناس ان الاشهاد هو على الطلاق وظن ان  
 الطلاق الذي لا يشهد عليه لا يقع وهذا خلاف اجماع السلف وخلاف الكتاب والسنة ولم  
 يقل أحد من العلماء المشهورين به فان الطلاق أذن فيه أولا ولم يأمر فيه بالاشهاد وانما أمر  
 بالاشهاد حين قال ( فاذا بلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف أو فارقوهن بعروف ) والمراد منها  
 بالمفارقة تخلية سبيلها اذا قضت العدة وهذا ليس بطلاق ولا برجمة ولا نكاح والاشهاد في  
 هذا باتفاق المسلمين فلم ان الاشهاد انما هو الرجمة ومن حكمة ذلك انه قد يطلقها ويرتجها  
 فيزين له الشيطان كتمان ذلك حتى يطلقها بعد ذلك طلاقا محرما ولا يدري أحد فتكون معه  
 حراما فأمر الله ان يشهد على الرجمة ليظهر انه قد وقعت به طلاق كما أمر النبي صلى الله عليه  
 وسلم من وجد اللقطة ان يشهد عليها ثلاثين له الشيطان كتمان اللقطة وهذا بخلاف الطلاق  
 فانه اذا طلقها ولم يراجعها بل خلى سبيلها فانها تظهر للناس انها ليست امرأته بل هي مطلقه  
 بخلاف ما اذا بقيت زوجة عنده فانه لا يدري الناس أطلقها أم لم يطلقها واما النكاح فلا بد من  
 التميز بينه وبين السفاح واتخاذ الاخذان كما أمر الله تعالى ولهذا مضت السنة باعلانه فلا يجوز  
 ان يكون كالسفاح مكتوما لكن هل الواجب مجرد الاشهاد أو مجرد الاعلان وان لم يكن  
 اشهادا ويكفي أيهما كان هذا فيه نزاع بين العلماء كما قد ذكر في موضعه وقال الله تعالى ( ومن  
 يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ) وهذه الآية عامة في كل من يتق الله  
 وسياق الآية يدل على ان التقوى مرادة من هذا النص العام فن اتق الله في الطلاق فطلق كما  
 أمر الله تعالى جعل الله له مخرجا مما ضاق على غيره ومن يتد حدود الله فيفعل ما حرم الله  
 عليه فقد ظلم نفسه ومن كان جاهلا بتحريم الطلاق البدعة فلم يعلم ان الطلاق في الحيض حرم  
 أو ان جمع الثلاث محرم فهذا اذا عرف التحريم وتاب صار ممن اتق الله فاستحق ان يجعل الله له  
 مخرجا ومن كان يعلم ان ذلك حرام وفعل المحرم وهو يعتقد انها تحرم عليه ولم يكن عنده الا  
 من يفتيه بأنها تحرم عليه فانه يعاقب عقوبة بقدر ظلمه كما عاقب أهل السبت بمنع الحيتان ان  
 تأتهم فانه ممن لم يتق الله فعوقب بالضيق وان هداه الله ففرغه الحق وألهمه التوبة وتاب  
 فالتائب من الذنب كمن لا ذنب له وحينذ قد دخل فيمن يتق الله فيسحق ان يجعل الله له



فرجا ومخرجا فان نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة ونبي الملحمة فكل من تاب فله فرج في شرعه بخلاف شرع من قبلنا فان التائب منهم كان يعاقب بمعقوبات كقتل أنفسهم وغير ذلك ولهذا كان ابن عباس اذا سئل عمن طلق امرأته ثلاثا يقول له لو اتقيت الله لجعل لك مخرجا وكان تارة يوافق عمر في الالتزام بذلك للمكثرين من فعل البدعة المحرمة عليهم مع علمهم بأنها محرمة وروى عنه انه كان تارة لا يلزم الا واحدة وكان ابن مسعود يغضب على أهل هذه البدعة ويقول أيها الناس ما أتى الامر على وجهه<sup>(١)</sup> فقد يتركه والافوا الله ما لظاظة بكل ما تحلفون ولم يكن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي نكاح تحليل ظاهر تعرفه اليهود والمرأة والاولياء ولم ينقل أحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا خلفائه الراشدين انهم أعادوا المرأة على زوجها بنكاح تحليل فانما كانوا يطلقون في الغالب طلاق السنة ولم يكونوا يحلفون بالطلاق ولهذا لم ينقل عن الصحابة نقل خاص في الحلف وانما نقل عنهم الكلام في ايقاع الطلاق لا في الحلف به والفرق ظاهر بين الطلاق وبين الحلف به كما يعرف الفرق بين النذر وبين الحلف بالنذر فاذا كان الرجل يطلب من الله حاجة فقال ان شفا الله مرضي أو قضى ديني أو خلصني من هذه الشدة فله عليّ ان تصدق بألف درهم أو أصوم شهراً أو أعتق رقبة فهذا تعليق نذر يجب عليه الوفاء به بالكتاب والسنة والاجماع واذا علق النذر على وجه اليمين فقال ان سافرت معكم ان زوجت فلانا ان أضرب فلانا ان لم أسافر من عندكم فليّ الحج أو فليّ صدقة أو فليّ عتق فهذا عند الصحابة وجهور الدماء هو حالف بالنذر ليس بنادر فاذا لم يف بما التزمه اجزأه كفارة يمين وكذلك أفتى الصحابة فيمن قال ان فعلت كذا فكل مملوك لي حرّ انه يمين يجزيه فيها كفارة اليمين وكذلك قال كثير من التابعين في هذا كله لما احدث الحجاج بن يوسف تحليف الناس بأيمان البيعة وهو التحليف بالطلاق والعتاق والتحليف باسم الله وصدقة المال وقيل كان معها التحليف بالحج تكلم حينئذ التابعون ومن بعدهم في هذه الأيمان وتكلموا في بعضها على ذلك ففهم من قال اذا حنث بها لزمه ما التزمه ومنهم من قال لا يلزمه الا الطلاق والعتاق ومنهم من قال بل هذا جنس أيمان أهل الشرك لا يلزم بها شيء ومنهم من قال بل هي من أيمان المسلمين يلزم فيها ما يلزم في سائر أيمان

المسلمين وأتبع هؤلاء ما نقل في هذا الجنس عن الصحابة وما دل عليه الكتاب والسنة كما بسط في موضع آخر \* والمقصود هنا أنه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين لم تكن امرأة ترد الى زوجها بنكاح تحليل وكان إنما يفعل سراً ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه ولعن المحلل والمحلل له قال الترمذي حديث صحيح ولعن صلى الله عليه وسلم في الربا الآخذ والمعطي والشاهدين والكتاب لانه دين يكتب وبشهاد عليه ولعن في التحليل المحلل والمحلل له ولم يلعن الشاهدين والكتاب لانه لم يكن على عهده تكتب الصداقات في كتاب فانهم كانوا يحلون الصداق في العادة العامة قبل الدخول ولا يقي دينار في ذمة الزوج ولا يحتاج الى كتاب وشهود وكان المحلل يكتم ذلك هو والزوج المحلل له والمرأة والأولياء والشهود لا يدرون بذلك ولعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له اذ كانوا هم الذين فلووا المحرم دون هؤلاء والتحليل لم يكونوا يحتاجون اليه في الامر الغالب اذ كان الرجل إنما يقع منه الطلاق الثلاث اذا طلق بعد رجعة أو عقد فلا يندم بعد الثلاث الا نادر من الناس وكان يكون ذلك بعد عصيانه وتديته لحدود الله فيستحق العقوبة فيأمن من يقصد تحليل المرأة له ويأمن هؤلاء أيضاً لانهما تعاونا على الاثم والعدوان فلما حدث الحلف بالطلاق واعتقد كثير من الفقهاء ان الحائث يلزمه ما تلزمه نفسه ولا تجزئه كفارة يمين واعتقد كثير منهم ان الطلاق المحرم يلزم واعتقد كثير منهم ان جمع الثلاث ليس بمحرم واعتقد كثير منهم ان طلاق السكران يقع واعتقد كثير منهم ان طلاق المكره يقع وكان بعض هذه الأقوال مما تنازع فيه الصحابة وبعضها مما قيل بعدهم كثر اعتقاد الناس لوقوع الطلاق مع ما يقع من الضرر العظيم والفساد في الدين والدنيا بمفارقة الرجل امرأته فصار المزمون بالطلاق في هذه المواضع المتنازع فيها حزينين حزبا تابعوا ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة في تحريم التحليل فحرموا هذا مع تحريمهم لما لم يحرمه الرسول صلى الله عليه وسلم في تلك الصور فصار في قولهم من الاغلال والا صار والخرج العظيم المفضي الى مفساد عظيمة في الدين والدنيا أمور منهارة بعض الناس عن الإسلام لما أفتي بلزومه ما التزمه ومنها سفك الدم المعصوم ومنها زول العقل ومنها العداوة بين الناس ومنها تنقيص شريعة الاسلام الى كثير من الآثام الى غير ذلك من الامور وحزبا رأوا ان

يزيلوا ذلك الحرج العظيم بأنواع من الحيل التي بها تعود المرأة الى زوجها وكان مما أحدث  
أولاً نكاح التحليل ورأى طائفة من العلماء ان فاعله يثاب لما رأى في ذلك من ازالة تلك المفسد  
بإعادة المرأة الى زوجها وكان هذا حيلة في جميع الصور لرفع وقوع الطلاق ثم أحدث في الأيمان  
حيل أخرى فأحدث أولاً الاحتيال في لفظ اليمين ثم أحدث الاحتيال بخلع اليمين ثم أحدث  
الاحتيال بدور الطلاق ثم أحدث الاحتيال بطلب افساد النكاح وقد أنكر جمهور السلف  
والعلماء وأثمهم هذه الحيل وأمثالها ورأوا ان في ذلك ابطال حكمة الشريعة وابطال حقائق  
الأيمان المودعة في آيات الله وجعل ذلك من جنس المخادعة والاستهزاء بآيات الله حتى قال  
أيوب السخيتاني في مثل هؤلاء، يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان لو أتوا الامر على وجهه  
لكان أهون على ثم تسلط الكفار والمناققون بهذه الامور على القدح في الرسول صلى الله عليه  
وسلم وجعلوا ذلك من أعظم ما يحتجون به على من آمن به ونصره وعزره ومن أعظم ما يصدون  
به عن سبيل الله ويمنعون من أراد الايمان به ومن أعظم ما يتمتع الواحد منهم به عن الايمان  
كما أخبر من آمن منهم بذلك عن نفسه وذكر انه كان يتبين له محاسن الاسلام الا ما كان  
من جنس التحليل فانه الذي لا يجد فيه ما يشفي الغليل وقد قال تعالى ( ورحمتي وسعت كل شيء )  
فسأكتبها للذين يتقون ويؤتوا الزكاة والذينهم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول للنبي  
الامي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر  
ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين  
آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون ) فوصف رسوله  
بأنه يأمر بكل معروف وينهى عن كل منكر ويحل كل طيب ويحرم كل خيث ويضع الأصار  
والأغلال التي كانت على من قبله وكل من خالف ما جاء به من الكتاب والحكمة من الاقوال  
الموجودة فهي من الاقوال المبتدعة التي أحسن أحوالها ان تكون من الشرع المنسوخ الذي  
رفعه الله بشرع محمد صلى الله عليه وسلم وان كان قائله من أفضل الامة وأجلها وهو في ذلك  
القول مجتهد قد اتقى الله ما استطاع وهو مثاب على اجتهاده وتقواه مغفور له خطؤه فلا يلزم  
الرسول قول قائله غيره باجتهاده وقد ثبت عنه في الصحيحين انه قال اذا اجتهد الحاكم فاصاب  
فله أجران واذا اجتهد الحاكم فخطأ فله أجر وثبت عنه في الصحيح انه كان يقول لمن بعثه

أميراً على سرية وجيئس وإذا حاصرت أهل حصن فسألوكم أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله فانك لا تدري ما حكم الله فيهم ولكن أنزلهم على حكمك وحكم أصحابك وهذا يوافق ما ثبت في الصحيح أن سعد بن معاذ لما حكمه النبي صلى الله عليه وسلم في بني قريظة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد حاصرهم فنزلوا على حكمه فانزلهم على حكم ابن معاذ لما طالب منهم حلفاً وهم من الانصار أن يحسن اليهم وكان سعد بن معاذ خلاف ما يظن به بعض قومه مقدمه أَرْضَى الله ورسوله على رضى قومه ولهذا لما مات اهتز له عرش الرحمن فرحاً بقدم روحه فحكم فيهم أن يقتل مقاتلتهم وتسيى حريمهم وتقسم أموالهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حكمت فيهم بحكم الملك وفي رواية لقد حكمت فيهم بحكم الله من فوق سبع سموات والعلماء ورثة الانبياء وقد قال تعالى (وداود وسليمان اذ يحكما في الحرث اذ نفثت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً) فهذان نبيان كريمان حكما في حكومة واحدة فخص الله أحدهما بفهمها مع ثنائه على كل منهما بأنه آتاه حكماً وعلماً فكذلك العلماء المجتهدون رضى الله عنهم للمصيب منهم أجران والآخر أجر وكل منهم مطيع لله بحسب استطاعته ولا يكافئه الله ما عجز عن علمه ومع هذا فلا يلزم الرسول صلى الله عليه وسلم قول غيره ولا يلزم ما جاء به من الشريعة شئ من الاقوال المحدثه لاسيما ان كانت شنيعة ولهذا كان الصحابة اذا تكلموا بجتهادهم ينزهون شرع الرسول صلى الله عليه وسلم من خطئهم وخطأ غيرهم كما قال عبد الله بن مسعود في المفوضة أقول فيها برأيي فان يكن صواباً فمن الله وان يكن خطأ فني ومن الشيطان والله ورسوله بريتان منه وكذلك روي عن الصديق في الكلدانة وكذلك عن عمر في بعض الأمور هذا مع انهم كانوا يصيبون فيما يقولونه على هذا الوجه حتى يوجد النص موافقاً لاجتهادهم كما وافق النص اجتهاد ابن مسعود وغيره وانما كانوا أعلم بالله ورسوله وبما يجب من تعظيم شرع الرسول صلى الله عليه وسلم ان يضيفوا اليه الا ما عدوه منه وما اخطؤوا فيه وان كانوا مجتهدين قالوا ان الله ورسوله بريتان منه وقد قال الله تعالى (وما على الرسول الا البلاغ المبين) وقال (فانما عليه ما حمل وعليكم ما حملتم) وقال (فلنساءن الذين أرسل اليهم ولنساءن المرسلين) ولهذا تجرد المسائل التي تنازعت فيها الامة على أقوال ان القول الذي بعث به الرسول صلى الله عليه وسلم واحد منها وسائرهما اذا

كان أهلها من أهل الاجتهاد أهل العلم والدين فيهم مطيعون لله ورسوله مأجورون غير مأزورين كما اذا خفيت جهة القبلة في السفر اجتهد كل قوم فوصلوا الى جهة من الجهات الاربع فان الكعبة ليست الا في جهة واحدة منها وسائر المصلين مأجورون على صلاتهم حيث اتقوا ما استطاعوا \* ومن آيات ما باث به الرسول صلى الله عليه وسلم انه اذا ذكر مع غيره على الوجه المبين ظهر النور والهدي على ما باث به \* واعلم ان القول الآخر دونه فان خير الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم وقد قال سبحانه وتعالى (قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) وبهدي التحدي والتعجيز ثابت في لفظه ونظمه ومعناه كما هو مذكور في غير هذا الموضع ومن أمثال ذلك ما تنازع المسلمون فيه من مسائل الطلاق قابل تجرد الاقوال فيه أربعة قول فيه آصار وأغلال وقول فيه خداع واحتيال وقول فيه علم واعتدال وقول يتضمن سبيل المهاجرين والانصار وتجدد في مجالس الأيمان بالنذر والطلاق والعناق على ثلاثة أقوال قول يسقط أيمان المسلمين ويحملها بمنزلة أيمان المشركين وقول يجعل الأيمان لازمة لبس فيها كفارة ولا تحلة كما كان شرع غير أهل القبلة وقول يقيم حرمة ايمان التوحيد والايمان ويفرق بينهما وبين أيمان أهل الشرك والأوثان ويجعل فيها من الكفارة والتحليل ما جاء به النص والتنزيل واختص به أهل القرآن دون أهل التوراة والانجيل وهذا هو الشرع الذي جاء به خاتم المرسلين وأمام المتقين وأفضل الخلق أجمعين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

(٥) ﴿مسئلة﴾ سئل رحمه الله تعالى أيضا عن قول ان المرأة اذا وقع بها الطلاق الثلاث تباح بدون نكاح ثان للذي طلقها ثلاثا فهل قال هذا القول أحد من المسلمين ومن قال هذا القول ماذا يجب عليه ومن استحلمها بعد وقوع الثلاث بدون نكاح ثان ماذا يجب عليه وما صفة النكاح الثاني الذي يبيحها للأول أفتونا مأجورين مثاين يرحمكم الله

(فأجاب) رضي الله عنه \* الحمد لله رب العالمين \* اذا وقع بالمرأة الطلاق الثلاث فأنها تحرم عليه حتى تنكح زوجا غيره بالكتاب والسنة واجماع الامة ولم يقل أحد من علماء المسلمين انها تباح بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون زوج ثان ومن نقل هذا عن أحد منهم فقد كذب ومن قال ذلك أو استحل وطأها بعد وقوع الطلاق الثلاث بدون نكاح زوج ثان فإن كان جاهلا

يعدر بجهله. مثل ان يكون نشأ بمكان قوم لا يعرفون فيه شرائع الاسلام أو يكون حديث عهد بالاسلام  
أو نحو ذلك فانه يمرتف دين الاسلام فان أصر على القول بانها تباح بعد وقوع الثلاث بدون نكاح  
ثان أو على استحلال هذا الفعل فانه يستتاب فان تاب والا قتل كما مثاله من المرتدين الذين يجحدون  
وجوب الواجبات وتحريم المحرمات وحل المباحات التي علم انها من دين الاسلام وثبت ذلك  
بنقل الامة المتواتر عن نبيها عليه أفضل الصلاة والسلام وظهر ذلك بين الخاص والعام كمن  
يجحد وجوب مباني الاسلام من الشهادات الخمس والصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج  
البيت الحرام أو جحد تحريم الظلم وأنواعه كالربا والميسر أو تحريم الفواحش ما ظهر منها وما  
بطن وما يدخل في ذلك من تحريم نكاح الاقارب سوى بنات العمومة والخوالة وتحريم المحرمات  
بالمصاهرة وهن أمهات النساء وبناتهن وحلائل الاء والابناء ونحو ذلك من المحرمات أو  
حل الخبز واللحم والنكاح واللباس وغير ذلك مما علمت اباحتها بالاضطرار من دين الاسلام  
فهذه المسائل مما لم يتنازع فيها المسلمون لاسنيهم ولا بدعيهم ولكن تنازعوا في مسائل كثيرة  
من مسائل الطلاق والنكاح وغير ذلك من الاحكام كتنازع الصحابة والفقهاء بعدهم في الحرام  
هل هو طلاق أو يمين أو غير ذلك وكتنازعهم في السكنايات الظاهرة كالخلية والبرية والبتنة  
هل يقع بها واحدة رجعية أو بائن أو ثلاث أو يفرق بين حال وحال وكتنازعهم في المولي هل  
يقع به الطلاق عند انقضاء المدة اذا لم يف فيها أم يوف بعد انقضائها حتى يف أو يطلق وكتنازع  
العلماء في طلاق السكران والمسكره وفي الطلاق بالخط وطلاق الصبي المميز وطلاق الاب على  
ابنه وطلاق الحكم الذي هو من أهل الزوج بدون توكيله كما تنازعوا في بذل أجر الموض بدون  
توكيلها وغير ذلك من المسائل التي يعرفها العلماء وتنازعوا أيضاً في مسائل تعليق الطلاق بالشرط  
ومسائل الحلف بالطلاق والعناق والظهار والحرام والذمر كقوله ان فعلت كذا فعلي الحج أو صوم  
شهر أو الصدقة بألف وتنازعوا أيضاً في كثير من مسائل الأيمان مطلقاً في موجب اليمين وهذا  
كتنازعهم في تعليق الطلاق بالنكاح هل يقع أو لا يقع أو يفرق بين العموم والخصوص أو  
بين ما يكون فيه مقصود شرعي وبين ان يقع في نوع ملك أو غير ملك وتنازعوا في الطلاق  
المعلق بالشرط بعد النكاح على ثلاثة أقوال فقليل يقع مطلقاً وقليل لا يقع وقليل يفرق بين الشرط

الذي يقصد وقوع الطلاق عند كونه وبين الشرط الذي يقصد عدمه وعدم الطلاق عنده  
 فلا أول كقوله ان أعطيتني ألفاً فانت طالق والثاني كقوله ان فعلت كذا فمبدي احرار  
 ونسائي طوالق وعليّ الحج وأما النذر المعلق بالشرط فاتفقوا على انه اذا كان مقصوده وجود  
 الشرط كقوله ان شفى الله مريضى أو سلم مالي الغائب فلي صوم شهر أو الصدقة بمائة انه يلزمه  
 وتنازعوا فيما اذا لم يكن مقصوده وجود الشرط بل مقصوده عدم الشرط وهو حالف بالنذر  
 كما اذا قال لا أسافر وان سافرت فلي الصوم أو الحج أو الصدقة أو عليّ عتق رقبة ونحو ذلك  
 على ثلاثة أقوال فالصحابه وجمهور الساف على انه يجزیه كفارة يمين وهو مذهب الشافعي  
 وأحمد وهو آخر الروایتين عن أبي حنيفة وقول طائفة من المالكية كابن وهب وابن أبي العمر  
 وغيرهما وهل يتعين ذلك أم يجزیه الوفاء على قواين في مذهب الشافعي وأحمد وقيل عليه الوفاء  
 كقول مالك واحدى الروایتين عن أبي حنيفة وحكاه بعض المتأخرين قولاً للشافعي ولا أصل  
 له في كلامه وقيل لاشي عليه بحال كقول طائفة من التابعين وهو قول داود وابن حزم وهكذا  
 تنازعوا على هذه الاقوال الثلاثة فيمن حلف بالعناق أو الطلاق ان لا يفعل شيئاً كقوله ان  
 فعلت كذا فمبدي حر أو امرأتى طالق هل يقع ذلك اذا حنث أو يجزیه كفارة يمين أو لاشي  
 عليه على ثلاثة أقوال ومنهم من فرق بين الطلاق والعناق واتفقوا على انه اذا قال ان فعلت كذا  
 فلي ان أطلق امرأتى لا يقع به الطلاق بل ولا يجب عليه اذ لم يكن قرينة ولكن هل عليه  
 كفارة يمين على قولين \* أحدهما يجب عليه كفارة يمين وهو مذهب أحمد في المشهور عنه  
 ومذهب أبي حنيفة فيما حكاه ابن المنذر والخطابي وابن عبد البر وغيرهم وهو الذى وصل  
 الينا في كتب أصحابه وحكى القاضي أبو يعلى وغيره عنه انه لا كفارة فيه \* والثاني لاشي عليه  
 وهو مذهب الشافعي \*

﴿فصل﴾ وأما اذا قال ان فعلته فعلي اذا عتق عبدي فاتفقوا على انه لا يقع العتق بمجرد  
 الفعل لكن يجب عليه العتق وهو مذهب مالك واحدى الروایتين عن أبي حنيفة وقيل  
 لا يجب عليه شيء وهو قول طائفة من التابعين وقول داود وابن حزم وقيل عليه كفارة يمين  
 وهو قول الصحابة وجمهور التابعين ومذهب الشافعي وأحمد وهو غير بين التكفير والاعتناق  
 على المشهور عنهما وقيل يجب التكفير عينا ولم ينقل عن الصحابة شيء في الحلف بالطلاق فيما

باقنا بعد كثرة البحث وتبع كتب المتقدمين والمتأخرين بل المنقول عنهم اما ضعيف بل كذب  
 من جهة النقل واما ان لا يكون دليلا على الحلف بالطلاق فان الناس لم يكونوا يحلفون بالطلاق  
 على عهدهم ولكن نقل عن طائفة منهم في الحلف بالمتق ان يجزيه كفارة يمين كما اذا قال ان  
 فعلت كذا فبدي حر وقد نقل عن بعض هؤلاء نقيض هذا القول وانه يمتق وقد تكلمنا  
 على أساسه ذلك في غير هذا الموضع ومن قال من الصحابة والتابعين انه لا يقع المتق فانه  
 لا يقع الطلاق بطريق الاولى كما صرح بذلك من صرح به من التابعين وبعض العلماء ظن  
 ان الطلاق لا نزاع فيه فاضطره ذلك الى ان عكس موجب الدليل فقال يقع الطلاق دون  
 العتاق وقد بسط الكلام على هذه المسائل وبين ما فيها من مذاهب الصحابة والتابعين لم  
 باحسان والائمة الاربعة وغيرهم من علماء المسلمين وحجة كل قوم في غير هذا الموضع وتنازع  
 العلماء فيما اذا حلف بالله أو الطلاق أو الظهار أو الحرام أو النذر انه لا يفعل شيئا ففعله ناسيا  
 ليمينه أو جاهلا بانه المحلوف عليه فهل يحنث كقول أبي حنيفة ومالك وأحمد وأحد القولين  
 للشافعي واحدى الروايات عن أحمد أولا يحنث بحال كقول المكيين والقول الآخر للشافعي  
 والرواية الثانية عن أحمد أو يفرق بين اليمين بالطلاق والعتاق وغيرهما كالرواية الثالثة عن أحمد  
 وهو اختيار القاضى والخرق وغيرهما من أصحاب أحمد والقفال من أصحاب الشافعي  
 وكذلك لو اعتقد ان امرأته بات بفعل المحلوف عليه ثم تبين له انها لم تبين فقيه قولان وكذلك  
 اذا حلف بالطلاق أو غيره على شيء يمتقده كما حلف عليه فتبين بخلافه فقيه ثلاثة أقوال كما  
 ذكر ولو حلف على شيء يشك فيه ثم تبين صدقه فقيه قولان عند مالك يقع وعند  
 الاكثرين لا يقع وهو المشهور من مذهب أحمد والمنصوص عنه في رواية حزب  
 التوقف في المسئلة فيخرج على وجهين كما اذا حلف ليفعلن اليوم كذا ومضى اليوم أو شك في  
 قوله هل يحنث على وجهين واتفقوا على انه يرجع في اليمين الى نية الحالف اذا احتملها لفظه  
 ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوما وتنازعوا هل يرجع الى سبب اليمين وسباقها وما  
 هيجهما على قولين فذهب المدنيين كمالك وأحمد وغيره انه يرجع الى ذلك والمعروف في مذهب  
 أبي حنيفة والشافعي انه لا يرجع لكن في مسائلهما ما يقتضي خلاف ذلك وان كان السبب أعم  
 من اليمين عمل به عند من يرى السبب وان كان خاصا فهل يقصر اليمين عليه فيه قولان في مذهب



احمد وغيره وان حلف على معين بمتدده على صفة فتبين بخلافها فيه أيضاً قولان وكذلك لو  
 طلق امرأته بصفة ثم تبين بخلافها مثل ان يقول أنت طالق ان دخلت الدار بالفتح أي لأجل  
 دخولك الدار ولم تكن دخلت فهل يقع به الطلاق على قولين في مذهب احمد وغيره وكذلك  
 اذا قال أنت طالق لأنك فعلت كذا ونحو ذلك ولم تكن فعلته ولو قيل له امرأتك فعلت كذا  
 فقال هي طالق ثم تبين انهم كذبوا عليها فيه قولان وتنازعوا في الطلاق بالحرم كالطلاق في الحيض  
 وكجمع الثلاث عند الجمهور الذين يقولون انه حرام ولكن الأربنة وجمهور العلماء يقولون كونه  
 حراماً لا يمنع وقوعه كما ان الظهار محرم واذا ظاهر ثبت حكم الظهار وكذلك النذر قد ثبت في الصحيح  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عنه ومع هذا يجب عليه الوفاء به بالنص والاجماع والذين قالوا  
 لا يقع اعتقدوا ان كل ما نهى الله عنه فانه يقع فاسدا لا يترتب عليه حكم والجمهور فرقوا بين ان يكون  
 الحكم كعنه لا يناسب فعل المحرم كحل الاموال والابضاع واجزاء المبادات وبين ان يكون عقوبة  
 تناسب فعل المحرم كالايجاب والتحريم فان المنهي عن شيء اذا فعله قد تلزمه بفعله كفارة أو غير  
 ذلك من العقوبات فكذلك قد ينهى عن فعل شيء فاذا فعله تلزمه واجبات ومحرمات ولكن  
 لا ينهى عن شيء اذا فعله أحلت له بسبب فعل المحرم الطيبات فبرئت ذمته من الواجبات فان  
 هذا من باب الاكرام والاحسان والمحرمات لا تكون سبباً لمحضا للاكرام والأحسان بل  
 هي سبب للعقوبات اذا لم يتقوا الله تبارك وتعالى كما قال تعالى ( فبظلم من الذين هادوا حرمنا  
 عليهم طيبات أحلت لهم ) وقال تعالى ( وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذي ظفر ) الى قوله تبارك  
 وتعالى ( ذلك جزيناهم بينهم ) وكذلك ما ذكره تعالى في قصة البقرة من كثرة سؤالهم وثوقهم  
 عن امتثال أمره كان سبباً لزيادة الايجاب ومنه قوله تعالى ( لا تستلوا عن أشياء ان تبدلكم تسوؤكم )  
 وحديث النبي صلى الله عليه وسلم ان أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم  
 يحرم فحرم من أجل مسأله ولما سأله عن الحج أفي كل عام قال لا ولو قلت نعم لوجب ولو  
 وجب لم تطيقوه مذروني ما تركتكم فاء هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فاذا  
 نهيتكم عن شيء فاجتنبوه واذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم ومن هنا قال طائفة من العلماء ان  
 الطلاق الثلاث حرمته المرأة عقوبة للرجل حتى لا يطلق فان الله ينقض الطلاق وانما يأمر به  
 الشياطين والسحرة كما قال تعالى في السحر ( فيعلمون منه ما عرفون به بين المرء وزوجه ) وفي

الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان الشيطان ينصب عمره على البحر ويمت  
 جنوده فأقربهم اليه منزلة أعظمهم فتنة فيأتي أحدهم فيقول ما زلت به حتى شرب الخمر فيقول  
 الساعة يتوب ويأتي الآخر فيقول ما زلت به حتى فرقت بينه وبين امرأته فيقبله بين عليه  
 ويقول أنت أنت وقد روى أهل التفسير والحديث والفقهاء انهم كانوا في أول الاسلام يطلقون بغير  
 عدد يطلق الرجل المرأة ثم يدعها حتى اذا شارفت انقضاء العدة راجعها ثم طلقها ضاراً فقصروا  
 الله على الطلقات الثلاث لأن الثلاث أول حد الكثرة وآخر حد القلة ولولا ان الحاجة داعية  
 الى الطلاق لكان الدليل يقتضي تحريمه كما دلت عليه الآثار والاصول ولكن الله تعالى اباحه  
 رحمة منه بعباده لحاجتهم اليه احياناً وحرمة في مواضع باتفاق العلماء كما اذا طلقها في الحيض  
 ولم تكن سألته الطلاق فان هذا الطلاق حرام باتفاق العلماء والله تعالى بعث محمداً صلى الله  
 عليه وسلم بأفضل الشدائد وهي الخيفية السمحة كما قال أحب الدين الى الله الخيفية السمحة فأباح  
 لعباده المؤمنين الوطء بالنكاح والوطء بملك اليمين واليهود والنصارى لا يطؤون الا بالنكاح  
 لا يطؤون بملك اليمين وأصل ابتداء الرق انما يقع من السبي والغنائم لم تحل الا لامة محمد  
 صلى الله عليه وسلم كما ثبت في الحديث الصحيح انه قال فضلنا على الانبياء بخمس جعلت صفوفنا  
 كصفوف الملائكة وجعلت لي الارض مسجداً وطهوراً وأحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد كان  
 قبلاً وكان النبي يبعث الى قومه خاصة وبعثت الى الناس عامة واعطيت الشفاعة فأباح سبحانه  
 للؤمنين ان ينكحوا وان يطلقوا وان يتزوجوا المرأة المطلقة بعد ان يتزوج بغير زوجها  
 والنصارى يحرمون النكاح على بعضهم ومن أباحوا له النكاح لم يبيحوا له الطلاق واليهود  
 يبيحون الطلاق لكن اذا تزوجت المطلقة بغير زوجها حرمت عليه عندهم والنصارى لا طلاق  
 عندهم واليهود لا مراجعة بعد ان يتزوج غيره عندهم والله تعالى أباح للؤمنين هذا وهذا ولو  
 أيسح الطلاق بغير عدد كما كان في أول الامر لكان الناس يطلقون دائماً اذا لم يكن أمر بزرعهم  
 عن الطلاق وفي ذلك من الضرر والفساد ما أوجب الحرمة ذلك ولم يكن فساد الطلاق لمجرد حق المرأة  
 فقط كالطلاق في الحيض حتى يباح دائماً بسؤالها بل نفس الطلاق اذا لم تدع اليه حاجة منهى عنه باتفاق  
 العلماء اما نهى تحريم أو نهى تنزيه وما كان مباحاً للحاجة قدر بقدر الحاجة والثلاث هي مقدار  
 ما أيسح للحاجة كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل للسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاث ليال

يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام وكما قال لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج فإنها تحم عليه أربعة أشهر وعشرا وكما رخص للمهاجر أن يقيم بمكة بعد قضاء نسكه ثلاثا وهذه الأحاديث في الصحيح وهذا مما احتج به من لا يرى وقوع الطلاق إلا من القصد ولا يرى وقوع طلاق المكره كما لا يكفر من تكلم بالكفر مكرها بالنص والاجماع ولو تكلم بالكفر متهزئا بآيات الله وبالله ورسوله كفر كذلك من تكلم بالطلاق هازلا وقع به ولو حلف بالكفر فقال إن فعل كذا فهو بريء من الله ورسوله أو فهو يهودي أو نصراني لم يكفر بفعل المحلوف عليه وإن كان هذا حكما مطلقا بشرط في اللفظ لأن مقصوده الحلف به بنفسه ونفورا عنه لا إرادة له بخلاف من قال إن أعطيتوني ألفا كفرت فإن هذا يكفر وهكذا يقول من يفرق بين الحلف بالطلاق وتعليقه بشرط لا يقصد كونه وبين الطلاق المقصود عند وقوع الشرط ولهذا ذهب كثير من السلف والخلف إلى أن الخلع فسخ للنكاح وليس هو من الطلقات الثلاث كقول ابن عباس والشافعي وأحمد في أحد قوليهما لأن المرأة اقتدت نفسها من الزوج كافتداء الأسير وليس هو من الطلاق المكره في الأصل ولهذا يباح في الحيض بخلاف الطلاق وأما إذا عدل هو عن الخلع وطلقها إحدى الثلاث بعوض فالتفريط منه وذهب طائفة من السلف كعثمان بن عفان وغيره ورووا في ذلك حديثا مرفوعا وبعض المتأخرين من أصحاب الشافعي وأحمد جعلوه مع الأجنبية ففسخا كالأقالة والصواب أنه مع الأجنبية كما هو مع المرأة فإنه إذا كان افتداء المرأة كما يقتدي الأسير فقد يقتدي الأسير بمال منه ومال من غيره وكذلك العبد يعتق بمال يبذله هو ومال يبذله الأجنبي وكذلك الصالح يصح مع المدعى عليه ومع أجنبي فإن هذا جميعه من باب الإسقاط والإزالة وإذا كان الخلع رفعا للنكاح وليس هو من الطلاق الثلاث فلا فرق بين أن يكون المال المبدول من المرأة أو من أجنبي وتشبيه فسخ النكاح بفسخ البيع فيه نظر فإن البيع لا يزول إلا برضى المتبايعين لا يستقل أحدهما بإزالته بخلاف النكاح فإن المرأة ليس إليها إزالته بل الزوج يستقل بذلك لكن افتداؤها بنفسها منه كافتداء الأجنبي لها ومسائل الطلاق وما فيها من الاجماع والتزاع مبسوط في غير هذا الموضع والمقصود هنا إذا وقع به الثلاث حرمت عليه المرأة باجماع المسلمين كما دل عليه الكتاب والسنة ولا يباح إلا بنكاح ثان وبوطئه لها عند عامة السلف والخلف فإن النكاح

للمأمور به يؤمر فيه بالمقد وبالوطء بخلاف المنهي عنه فإنه ينهى فيه عن كل من المقد والوطء.  
 ولهذا كان النكاح الواجب والمستحب يؤمر فيه بالوطء من المقد والنكاح المحرم يحرم فيه مجرد  
 المقد وقد ثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لامرأة رفاعة القرظي لما أرادت أن ترجع  
 إلى رفاعة بدون الوطء لا حتى تذوق عسلته ويذوق عسلتك وليس في هذا خلاف إلا عن سعيد بن  
 المسيب فإنه مع أنه أعلم التابعين لم تبلغه السنة في هذه المسئلة والنكاح المبيح هو النكاح المعروف  
 عند المسلمين وهو النكاح الذي جعل الله فيه بين الزوجين مودة ورحمة ولهذا قال النبي صلى  
 الله عليه وسلم حتى تذوق عسلته ويذوق عسلتك فاما نكاح المحلل فإنه لا يحلها الأول  
 عند جماهير السلف وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لن الله المحلل والمحلل له وقال  
 عمر بن الخطاب لا أتو بمحلال ومحلل له إلا رجتها وكذلك قال عثمان وعلي وابن عباس وابن عمر  
 وغيرهم أنه لا يبيحها إلا بنكاح وغبة لا نكاح محلل ولم يعرف عن أحد من الصحابة أنه رخص  
 في نكاح التحليل ولكن تنازعوا في نكاح التمة فإن نكاح التمة خير من نكاح التحليل من  
 ثلاثة أوجه • أحدها أنه كان مباحاً في أول الإسلام بخلاف التحليل • الثاني أنه رخص فيه ابن  
 عباس وطائفة من السلف بخلاف التحليل فإنه لم يرخص فيه أحد من الصحابة • الثالث أن المتمتع  
 له رغبة في المرأة وللرأة رغبة فيه إلى أجل بخلاف المحلل فإن المرأة ليس لها رغبة فيه بمحل  
 وهو ليس له رغبة فيها بل في أخذ ما يعطاه وإن كان له رغبة فهي من رغبته في الوطء لا في  
 اتحاذها زوجة من جنس رغبة الزاني ولهذا قال ابن عمر لا يزالان زانيين وإن مكثا عشرين سنة  
 إذ الله علم من قلبه أنه يريد أن يحلها له ولهذا تدم فيه خصائص النكاح فإن النكاح المعروف  
 كما قال تعالى (ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة  
 ورحمة) والتحليل فيه البغضة والنفرة ولهذا لا يظهروا أصحابه بل يكتُمونه كما يكتُم السفاح ومن  
 شتم النكاح اعلاه كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اعنوا النكاح واضربوا عليه بالدف  
 ولهذا يكتفى في اعلاه الشهادة عليه عند طائفة من العلماء وطائفة أخرى توجب الأشهاد  
 والاعلان فإذا تواصوا بكتماته بطل ومن ذلك الوليمة عليه والنتار والطيب والشراب ونحو  
 ذلك مما جرت به عادات الناس في النكاح واما التحليل فإنه لا يفعل فيه شيء من هذا لأن أهله  
 لم يريدوا أن يكون المحلل زوج المرأة ولا أن تكون المرأة امرأته وإنما المقصود استمارته لينزو

عليها كما جاء في الحديث المرفوع تسميته بالتيس المستعار ولهذا شبه بحمار الشرين الذي  
يكثري للتفيز على الاناث ولهذا لا تقي المرأة مع زوجها بعد التحليل كما كانت قبله بل يحصل  
بينهما نوع من الفرة ولهذا لما لم يكن في التحليل مقصود صحيح يأمر به الشارع صار الشيطان  
يشبه به أشياء مخالفة للاجماع فصار طائفة من عامة الناس يظنون ان ولادتها لذكر يحلها أو إنا  
وطئها بالرجل على قدمها أو رأسها أو فوق سقف أو سلم هي تحته يحلها \* ومنهم من يظن انها  
اذا التقيا بعرفات كما التقى آدم وامرأته أحلها ذلك \* ومنهم من اذا تزوجت بالحلل به لم تمكنه  
من نفسها بل تمكنه من أمة لها \* ومنهم من تعطيه شيئاً وتوصيه بأن يقر بوطئها \* ومنهم من  
يحلل الام وينتها الى أمور آخر قد بسطت في غير هذا الموضع بينها في كتاب بيان الدليل على  
بطلان التحليل \* ولا ريب ان المنسوخ من الشريعة وما تنازع فيه السلف خير من مثل هذا  
فانه لو قدر ان الشريعة تأتي بان الطلاق لا عدد له لكان هذا ممكناً وان كان هذا منسوخاً وأما  
ان يقال ان من طلق امرأته فانها لا تحل له حتى يستكري من يطأها فهذا لا تأتي به شريعة  
وكثير من أهل التحليل يفعلون أشياء محرمة باتفاق المسلمين فان المرأة المعتدة لا تحل لتفسير  
زوجها ان يصرح بخطبتها سواء كانت معتدة من عدة طلاق أو عدة وفاة \* قال تعالى (ولا  
جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء أو أكننتم في أنفسكم علم الله انكم ستذكرونهن  
ولكن لا تواعدوهن سرّاً الا ان تقولوا قولاً معروفاً ولا تؤمروا عقدة النكاح حتى يبلغ  
الكتاب أجله) فنهى الله تعالى عن المواعدة سرا وعن عزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب  
أجله واذا كان هذا في عدة الموت فهو في عدة الطلاق أشد باتفاق المسلمين فان المطلقة قد  
ترجع الى زوجها بخلاف من مات عنها \* وأما التعريض فانه يجوز في عدة التوفى عنها ولا يجوز  
في عدة الرجعية وفيما سواهما فهذه المطلقة ثلاثاً لا تحل لأحد ان يواعدها سرا ولا يعزم عقدة  
النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين واذا تزوجت بزواج ثان وطلقها ثلاثاً لم تحل  
للاول ان يواعدها سرا ولا يعزم عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله باتفاق المسلمين وذلك  
أشد وأشد واذا كانت مع زوجها لم يحل لأحد ان يخطبها لا تصريحاً ولا تعريضاً باتفاق  
المسلمين فاذا كانت لم تزوج بعد لم يحل للمطلق ثلثا ان يخطبها لا تصريحاً ولا تعريضاً باتفاق  
المسلمين وخطبتها في هذه الحال أعظم من خطبتها بعد ان تزوج بالثاني وهؤلاء أهل التحليل

قد يواعد أحدهم المطلقة ثلاثاً ويمزمان قبل أن تنقضي عدتها وقبل نكاح الثاني على عقدة النكاح بعد النكاح الثاني نكاح المحلل ويعطيهما ما تنفقه على شهود عقد التحليل والمحلل وما ينفقه عليها في عدة التحليل والزوج المحلل لا يعطيها مهراً ولا نفقة عدة ولا نفقة طلاق فإن كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز في هذه وقت نكاحها بالثاني أن يخطبها الأول لا تصريحاً ولا تعريضاً فكيف إذا خطبها قبل أن تزوج بالثاني وإذا كان بعد أن يطلقها الثاني لا تحل للأول أن يواعدهما سرا ولا يزوج عقد النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله فكيف إذا فعل ذلك من قبل أن يطلق بل قبل أن يتزوج بل قبل أن تنقضي عدتها منه فهذا كله يحرم باتفاق المسلمين وكثير من أهل التحليل يفعله وليس في التحليل صورة اتفق المسلمون على حلها ولا صورة أباعها النكاح بل من صور التحليل ما أجمع المسلمون على تحريمه ومنها ما تنازع فيه العلماء \* وأما الصحابة فلم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن المحلل والمحلل له منهم وهذا وغيره يبين أن من التحليل ما هو شر من نكاح المتعة وغيره من الانكحة التي تنازع فيها السلف وبكل حال فالصحابة أفضل هذه الأمة وبعدم التابعون كما ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال خير القرون القرن الذي بمت فيهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فنكاح تنازع السلف في جوازه أقرب من نكاح أجمع السلف على تحريمه وإذا تنازع فيه الخلف فإن أولئك أعظم علماً وديناً وما أعظمه على تعظيم تحريمه كان أمره أحق مما اتفقوا على تحريمه وإن أشبهه تحريمه على من بعدهم والله تعالى أعلم \*

(٦) \* مسألة \* سئل رضى الله عنه عن السكران غائب العقل هل يحنث إذا حلف

بالطلاق أم لا \*

هو أجاب رضى الله عنه \* الحمد لله رب العالمين \* هذه المسئلة فيها قولان للعلماء أحسبها أنه لا يقع طلاقه فلا تعديعين السكران ولا يقع به طلاق إذا طلق وهذا ثابت عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان ولم يثبت عن الصحابة خلافه فيما أعلم وهو قول كثير من السلف والخلف كعمر بن عبد العزيز وغيره وهو إحدى الروايتين عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه وهو القول القديم للشافعي واختاره طائفة من أصحابه وهو قول طائفة من أصحاب أبي حنيفة كالطحاوي وهو مذهب غير هؤلاء \* وهذا القول هو الصواب فإنه قد ثبت في الصحيح

عن ماعز بن مالك لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وأقرانه زنى أمر النبي صلى الله عليه وسلم ان يستنكحوه ليعلموا هل هو سكران أم لا قالت كان سكرانا لم يصح اقراره واذا لم يصح اقراره علم ان اقواله باطلة كاقوال المجنون ولان السكران وان كان عاصيا في الشرب فهو لا يعلم ما يقول واذا لم يعلم ما يقول لم يكن له قصد صحيح وإنما الاعمال بالنيات وصار هذا كما لو تناول شيئا محرما جعله مجنونا فان جنونه وان حصل بمصيبة فلا يصح طلاقه ولا غير ذلك من اقواله ومن تأمل أصول الشريعة ومقاصدها تبين له ان هذا القول هو الصواب وان ايقاع الطلاق بالسكران قول ليس له حجة صحيحة يعتمد عليها ولهذا كان كثير من محققي مذهب مالك والشافعي كابي الوليد الباجي وأبي المعالي الجويني يعملون الشرائع في النشوان فاما الذي علم انه لا يدري ما يقول فلا يقع به طلاق بلا ريب والصحيح انه لا يقع الطلاق الا ممن يعلم ما يقول كما انه لا تصح صلاته في هذه الحالة فن لا تصح صلاته لا يقع طلاقه . وقد قال تعالى ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) والله أعلم \*

(٧) ﴿ مسألة ﴾ سئل رضي الله عنه عن رجل حلف بالطلاق انه ما يتزوج فلانة ثم بدا له ان ينكحها فهل له ذلك وفي رجل تزوج امرأة وشرط في العقد انه لا يتزوج عليها ثم تزوج فهل يثبت لها الخيار أم لا \*

﴿ فاجاب ﴾ نور الله مرقده وضريحه الحمد لله رب العالمين \* له ان يتزوجها ولا يقع بها طلاق اذا تزوجها عند جمهور السلف وهو مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما واذا شرط في العقد انه لا يتزوج عليها وان تزوج عليها كان أمرا يدها كان هذا الشرط صحيحا لازما في مذهب مالك وأحمد وغيرهما وحتى تزوج عليها فأمرها بيدها ان شاءت اقامت وان شاءت فارقت والله أعلم (٨) ﴿ مسألة ﴾ سئل الشيخ رضي الله تعالى عنه عن من أوقع العقود المحرمة ثم تاب ما الحكم فيه ( فأجاب ) بقوله رضي الله عنه \*

قال الله تعالى في الربا ( وان تبتم فلمكن رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ) وقد بسط الكلام على هذا في موضعه وقد قال تعالى لما ذكر الخلع والطلاق فقال في الخلع ( ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتوهن شيئا الا أن يخافا أن لا يقيموا حدود الله فان خفتم أن لا يقيموا حدود الله فلا جناح عليهما فيما اقتدت به تلك حدود الله فلا تمتدوها ومن يمتد

حدود الله فأولئك هم الظالمون ( الى قوله ( واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن  
 بمعروف أو سرحوهن بمعروف ولا تمسكوهن ضرارا لتمتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم  
 نفسه ) وقال تعالى ( اذا طلقتم النساء فطالقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم  
 لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا أن يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد  
 حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن  
 بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم وأقيموا الشهادة لله ذلكم يوعظ  
 به من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب  
 ومن يتوكل على الله فهو حسبه ان الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا ) فالطلاق  
 المحرم كالطلاق في الحيض وفي طهر قد أصابها فيه حرام بالنص والاجماع والطلاق الثلاث  
 عند الجمهور وهو تعد لحدود الله وفاعله ظالم لنفسه كما ذكر الله تعالى انه من يتعد حدود الله  
 فقد ظلم نفسه والظالم لنفسه اذا تاب تاب الله عليه لقوله ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم  
 يستغفر الله يجد الله غفورا رحيم ) فهو اذا استغفره غفر له ورحمه وحينئذ يكون من المتقين  
 فيدخل في قوله ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب ( والذين أؤمهم  
 عمر ومن وافقه بالطلاق المحرم كانوا عالمين بالتحريم وقد نهوا عنه فلم يفتوا فلم يكونوا من  
 المتقين فهم ظالمون لتمديهم مستحقون للعقوبة وكذلك قال ابن عباس لبعض المستفتين ان عمك  
 لم يتق الله فلم يجعل له فرجا ومخرجا ولو اتقى الله لجعل له فرجا ومخرجا . وهذا انما يقال لمن علم  
 أن ذلك محرم وفعله فمن لم يعلم بالتحريم لا يستحق العقوبة . ولا يكون متعديا اذا عرف أن ذلك  
 محرم وتاب من عوده اليه والزم أن لا يفعله . والذين كان النبي صلى الله عليه وسلم يجعل ثلاثهم  
 واحدة في حياته كانوا يتوبون فيصرون متقين ومن لم يتب فهو الظالم كما قال تعالى ( بنس  
 الاسم الفسوق بعد الايمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون ) فحصر الظلم فيمن لم يتب فمن  
 تاب فليس بظالم فلا يجعل متعديا لحدود الله بل وجود قوله كدمه ومن لم يتب فهو محل  
 لجهاد . فممر عاقبهم بالالزام ولم يكن هناك تحليل فكانوا لا اعتقادهم أن النساء يحرم من عليهم  
 لا يقعون بالطلاق المحرم فانكفوا بذلك عن تعدي حدود الله فاذا صاروا يوقعون الطلاق المحرم ثم  
 يردون النساء بالتحليل المحرم صاروا يفعلون المحرم مرتين ويتمدون حدود الله مرتين بل ثلاثا



بل أربما لأن الطلاق الاول كان تمديا لحدود الله وكذلك نكاح الحلال لها ووطؤه لها قد صار بذلك مأمونا هو والزوج الاول فقد تمديا حدود الله هذا مرة أخرى وذلك مرة والمرأة ووليها لما علما بذلك وفعلاه كانا متعديين لحدود الله فلم يحصل بالالتزام في هذه الحال انكفاف عن تعدي حدود الله بل زاد التعدي لحدود الله فترك الزامها بذلك وان كانا ظالمين غير تائبين خير من الزامهم فذلك الزنا يعود الي تعدي حدود الله مرة بعد مرة والذي استفتى ابن عباس ونحوه لو قيل له تب لتاب ولهذا كان ابن عباس يفتي أحيانا بترك الزوم كما نقله عنه عكرمة وغيره • وعمر ما كان يحمل الخلية والبرية الا واحدة وجميعا ولما قال عمر<sup>(١)</sup> (ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد ثبوتا) واذا كان الالتزام عاما ظاهرا كان تخصيص البعض بالاعانة قضا لذلك ولم يوثق بتوبة • فالمراتب أربعة • أما اذا كانوا يتقون الله ويتوبون فلا ريب ان ترك الالتزام كما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر خير وان كانوا لا ينتهون الا بالالتزام فينتهون حينئذ ولا يوقعون المحرم ولا يحتاجون الى تحليل فهذا هو الدرجة الثانية التي فعلها فيهم عمر • والثالثة أن يحتاجوا الى التحليل المحرم فهذا ترك الالتزام خير • والرابعة انهم لا ينتهون بل يوقعون المحرم ويلزمونه بلا تحليل فهذا ليس في الزامهم به فائدة الا إصرار وأغلل لم يوجب لهم تقوي الله وحفظ حدوده بل حرمت عليهم نساؤهم وخربت ديارهم فقط والشارع لم يشرع ما يوجب حرمة النساء وتخريب الديار بل ترك الزامهم بذلك أقل فسادا وان كانوا أذنبوا فهم مذنبون على التقديرين لكن تخريب الديار أكثر فسادا والله لا يحب الفساد • وأما ترك الالتزام فليس فيه الا أنه أذنب ذنبا بقوله فلم يتب منه • وهذا أقل فسادا من الفساد الذي قصد الشارع دفعه ومنه بكل طريق • وأصل المسألة أن النهي يدل على ان النهي عنه فساد راجع على صلاحه فلا يشرع التزام الفساد من يشرع دفعه ومنه • وأصل هذا ان كل ما نهى الله عنه وحرمه في بعض الاحوال وأباحه في حال أخرى فان الحرام لا يكون صحيحا نافذا كالحلال يترتب عليه الحكم كما يترتب على الحلال ويحصل به المقصود كما يحصل وهذا معنى قولهم النهي يقتضي الفساد وهذا مذهب الصحابة والتابعين لم باحسان وأئمة المسلمين وجهورهم • وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالف في هذا لما ظن

ان بمض مانهي عنه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلاة في الدار المنصوبة ونحو ذلك \* قالوا  
لو كان النهي موجبا للفساد لزم انتقاض هذه الملة فدل على أن الفساد حصل بسبب آخر غير  
مطلق النهي \* وهؤلاء لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقل لهم بأي  
شيء يعرف أن المباداة فاسدة والمقد فاسد قالوا بأن يقول الشارع هذا صحيح وهذا فاسد  
واما هذا فشرطه في صحته كذا وكذا فاذا وجد المانع انتفت الصحة \* وهؤلاء وأمثالهم  
لا يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة التي جعلها الله ورسوله أدلة على الأحكام  
الشرعية بل يتكلمون في أمور يقدرونها في أذهانهم انها اذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل  
والكلام في ذلك لا فائدة فيه \* ولهذا لا يمكنهم أن ينتفعوا بما يقدرونه من أصول الفقه في  
الاستدلال بالأدلة المفضلة على الأحكام فانهم لم يعرفوا نفس أدلة الشرع الواقعة بل قدروا  
أشياء قد لا تقع وأشياء ظنوا انها من جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب \* فان  
الشارع لم يدل الناس قط بهذه الالفاظ التي ذكروها ولا يوجد في كلامه شروط البيع أو  
النكاح كذا وكذا ولا هذه المباداة أو المقد صحيح أو ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه  
دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عيبرات أحدثها من أحدثها من أهل الرأي والكلام \*  
وانما الشارع دل الناس بالامر والنهي والتحليل والتحريم وبقوله في عقود هذا لا يصلح  
فيقال الصلاح المضاد للفساد فاذا قال لا يصلح علم انه فاسد كما قال في بيع مدين بعد تمر الا يصلح  
والصحابة والتابعون وسائر أئمة المسلمين كانوا يحتجون على فساد العقود بمجرد النهي كما  
احتجوا على فساد نكاح ذوات المحارم بالنهي المذكور في القرآن - وكذلك على فساد عقد الجمع  
بين الاختين \* ومنهم من توهم ان التحريم فيها تمارض فيها نضان فتوقف \* وقيل ان بعضهم  
أباح الجمع \* وكذا نكاح المطلقة ثلاثا استدلوا على فساد بقوله ( فان طلقها فلا تحل له من  
بعد حتى تنكح زوجا غيره ) \* وكذلك الصحابة استدلوا على فساد نكاح الشغار بالنهي عنه  
وكذلك عقود الربا وغيرها وانهم قد علموا أن مانهى الله عنه فهو من الفساد ليس من الصلاح  
فان الله لا يحب الفساد ويحب الصلاح فلا ينهى عما يحبه وانما ينهى عما لا يحبه \* فعملوا أن  
المانهى عنه فاسد ليس بصلاح وان كانت فيه مصلحة فمصلحته مرجوحة بفسادته \* وقد علموا  
أن مقصود الشرع رفع الفساد ومنعه لا إيقاعه والالزام به فلو ألزموا بموجب العقود المحرمة

لكانوا مفسدين غير مصلحين والله لا يصلح عمل المفسدين \* وقوله تعالى ( واذا قيل لهم  
 لا تفسدوا في الارض ) أى لا تعملوا بمعصية الله فكل من عمل بمعصية الله فهو مفسد  
 والمحرمات معصية الله فالشارع ينهى عنها لمنع الفساد ويدفعه \* ولا يوجد قط في شئ من  
 صور النهي صورة ثبتت فيها الصحة بنص ولا اجماع فالطلاق المحرم والصلاة في الدار المنصوبة  
 فيها نزاع وليس على الصحة نص يجب اتباعه فلم يبق مع المحتج بهما حجة لكن من البيوع  
 ما نهى عنها لما فيها من ظلم أحدهما للآخر كبيع المصراة والمعيب وتلقي السلع والنجش ونحو  
 ذلك ولكن هذه البيوع لم يجعلها الشارع لازمة كالبيوع الحلال بل جعلها غير لازمة والخيرة  
 فيها الى المظلوم ان شاء أبطلها وان شاء أجازها فان الحق في ذلك له والشارع لم ينه عنها لحق  
 مختص بالله كما نهى عن الفواحش بل هذه اذا علم المظلوم بالحال في ابتداء العقد مثل أن يعلم  
 بالمعيب والتدليس والتصرية ويعلم السعر اذا كان قادما بالسلعة ويرضى بأن يفتنه المتلقي جاز ذلك  
 فكذلك اذا علم بعد العقد ان رضى أجاز وان لم يرض كان له الفسخ وهذا يدل على أن العقد  
 يقع غير لازم بل موقوفا على الاجازة ان شاء أجازها صاحب الحق وان شاء رده وهذا متفق  
 عليه في مثل بيع المعيب مما فيه الرضا بشرط السلامة من العيب فاذا فقد الشرط بقي موقوفا على  
 الاجازة فهو لازم ان كان على صفة وغير لازم ان كان على صفة وأما اذا كان غير لازم مطلقا  
 بل هو موقوف على رضا المجيز فهذا فيه نزاع واكثر العلماء يقولون بوقف العقود وهو مذهب  
 مالك وأبي حنيفة وغيرها وعليه أكثر نصوص أحمد وهو اختيار القدماء من أصحابه كالخريقي  
 وغيره كما هو مبسوط في موضعه \* اذ المقصود هنا ان هذا النوع يحسب طائفة من الناس انه  
 من جملة ما نهى عنه ثم تقول طائفة وليس بفاسد فالنهي لا يجب أن يقتضى الفساد وتقول طائفة  
 بل هذا فاسد . فمنهم من أفسد بيع النجش اذا نجش البائع أو واطأ ومنهم من أفسد نكاح  
 الخاطب على خطبة أخيه وبيعه على بيع أخيه ومنهم من أفسد بيع المعيب المدلس فلما عورض  
 بالمصراة توقف . ومنهم من صحح نكاح الخاطب على خطبة أخيه مطلقا وبيع النجش بلا خيار \*  
 والتحقيق ان هذا النوع لم يكن النهى فيه لحق الله كنكاح المحرمات والمطلقة ثلاثا وبيع الربا  
 بل لحق الانسان بحيث لو علم المشتري ان صاحب السلعة ينجش ورضى بذلك جاز وكذلك اذا  
 علم أن غيره ينجش وكذلك المخطوبة متى أذن الخاطب الاول فيها جاز \* ولما كان النهي هنا لحق

الادمي لم يجعله الشارع صحيحاً لازماً كالحلال بل أثبت حق المظلوم وسلطه على الخيار فان  
 شاء أمضى وان شاء فسخ فالمشتري مع النجس ان شاء رد البيع فحصل بهذا مقصوده وان  
 شاء رضى به اذا علم بالنجس فاما كونه فاسداً مردودا وان رضى به فهذا لاوجه له وكذلك  
 الرد باليبس والمدلس والمصرأة وغير ذلك وكذلك الخطوبة ان شاء الخاطب أن يفسخ نكاح  
 هذا المتعدي عليه ويتزوجها برضاها فله ذلك وان شاء أن يمضي نكاحه فله ذلك وهو اذا اختار  
 فسخ نكاحه عاد الامر الى ما كان فان شاءت نكحته وان شاءت لم تنكحه اذ مقصوده  
 حصل بفسخ نكاح الخاطب واذا قال هو غير قلب المرأة علي قيل ان شئت عاقبناه على هذا  
 بان نمنه من نكاحها فيكون هذا قصاصاً لظلمه اياك وان شئت عفوت عنه فانفذنا نكاحه  
 \* وكذلك الصلاة في الدار المنصوبة والذبح بآلة منصوبة وطبخ الطعام بمحطب منصوب  
 وتسخين الماء بمحطب منصوب كل هذا انما حرم لما فيه من ظلم الانسان وذلك يزول باعطاء  
 المظلوم حقه فاذا أعطاء بدل ما أخذه من منفعة ماله أو من أعيان ماله فاعطاه كراء الدار وثمان  
 الحطب وتاب هو الى الله من فعل ما نهاه عنه فقد برئ من حق الله وحق العبد وصارت  
 صلاته كالصلاة في مكان مباح والطعام كالطعام بوقود مباح والذبح بسكين مباحه وان لم يفعل  
 ذلك كان لصاحب السكين أجره ذبحه ولا تحرم الشاة كلها وكان لصاحب الدار أجره داره لا تحبط  
 صلاته كلها لاجل هذه الشبهة وهذا اذا أكل الطعام ولم يوفه ثمنه كان بمنزلة من أخذ طعاما  
 لغيره فيه شركة ليس فعله حراما ولا هو حلالا محضا فان نضج الطعام لصاحب الوقود فيه  
 شركة وكذلك الصلاة يبقى عليه اسم الظلم ينقص من صلاته بقدره فلا تبرأ ذمته كبرائة من  
 صلى صلاة تامة ولا يعاقب كعقوبة من لم يصل بل يعاقب على قدر ذنبه \* وكذلك آكل الطعام  
 يعاقب على قدر ذنبه والله تعالى يقول ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة  
 شرا يره ) وانما قيل في الصلاة في الثوب النجس وبالمكان كذلك بالاعادة بخلاف هذا لانه  
 هناك لا سبيل له الى براءة ذمته الا بالاعادة وهنا يمكنه ذاك بارتضائه المظلوم ولكن الصلاة في  
 الثوب الحرير هي من ذلك القسم الحق فيها لله لكن نهي عن ذلك في الصلاة وغير الصلاة ولم  
 ينه عنه في الصلاة فقط فقد تنازع الفقهاء في مثل هذا فذهب من يقول التهي هنا للمنى في غير  
 المنهي عنه وكذلك يقولون في الصلاة في الدار المنصوبة والثوب المنصوب والطلاق في الحيض

والبيع وقت النداء ونحو ذلك وهذا الذي قالوه لا حقيقة له فانه ان عني بذلك أن نفس الفعل المنهي عنه ليس فيه معنى يوجب النهي فهذا باطل فان نفس البيع اشتدل على تعطيل الصلاة ونفس الصلاة اشتملت على الظلم والفخر والخيلاء ونحو ذلك مما أوجب النهي كما اشتملت الصلاة في الثوب النجس على ملابسة الخبيث وان أرادوا بذلك أن ذلك المعنى لا يختص بالصلاة بل هو مشترك بين الصلاة وغيرها فهذا صحيح فان البيع وقت النداء لم ينع عنه الا لكونه شاغلا عن الصلاة وهذا موجود في غير البيع لا يختص بالبيع لكن هذا الفرق لا يجي في طلاق الحائض فانه ليس هناك معنى مشترك وهم يقولون انما نهى عنه لاطالة العدة وذلك خارج عن الطلاق فيقول وغير ذلك من المحرمات كذلك انما نهى عنها لافضائه الى فساد خارج عنها فالجمع بين الاختين نهى عنه لافضائه الى قطيعة الرحم والقطيعة أمر خارج عن النكاح والحرم والميسر حرما وجعل رجسا من عمل الشيطان لان ذلك يفضي الى الصد عن الصلاة وإيقاع العداوة والبغضاء وهو أمر خارج عن الحر والربا والميسر حرما لان ذلك يفضي الى أكل المال بالباطل وذلك خارج عن نفس عقد الربا والميسر فكل ما نهى الله عنه لا بد أن يشتمل على معنى فيه يوجب النهي ولا يجوز أن ينهى عن شيء لا لمعنى فيه أصلا بل لمعنى أجني عنه فان هذا من جنس عقوبة الانسان بذنب غيره والشرع منزعه عن ذلك فكما لا تزر وازرة وزر أخرى في المال فكذلك في الاعمال لكن في الاشياء ما ينهى عنه لسد الذريعة فهو مجرد عن الذريعة لم يكن فيه مفسدة كالنهى عن الصلاة في أوقات النهي قبل طلوع الشمس وغروبها ونحو ذلك وذلك لان هذا الفعل اشتمل على مفسدة الافضاء الى التشبه بالمشركين وهذا معنى فيه \* ثم من هؤلاء الذين قالوا ان النهي قد يكون لمعنى في المنهى عنه وقد يكون لمعنى في غيره من قال انه قد يكون لوصف في الفعل لا في أصله فيدل على صحته كالنهى عن صوم يومي العيدين \* قالوا هو منهى عنه لوصف العيدين لا لجنس الصوم فاذا صام صبح لانه ساء صوما فيقال لهم وكذلك الصوم في أيام الحيض وكذلك الصلاة بلا طهارة والى غير القبلة جنبه مشروع وانما النهي لوصف خاص وهو الحيض والحديث واستقبال غير القبلة ولا يعرف بين هذا وهذا فارق معقول له تأثير في الشرع \* فانه اذا قيل الحيض والحديث صفة في الحائض والحديث وذلك صفة في الزمان \* قيل والصفة في محل الفعل زمانه ومكانه كالصفة في فاعله فانه لو وقف في عرفة في غير وقتها أو في غير عرفة لم يصح وهو صفة في

الزمان والمكان وكذلك لورمى الجمار في غير أيام منى أو في غير منى وهو صفة في الزمان والمكان  
واستقبال غير القبلة هو الصفة في الجهة لافيه ولا يجوز ولو صام بالليل لم يصح وإن كان هذا  
زماناً \* فإذا قيل للليل ليس بمحل للصوم شرعاً \* قيل ويوم العيد ليس بمحل للصوم شرعاً  
كما أن زمان الحيض ليس بمحل للصوم شرعاً \* فالفرق بين فعلين لا بد أن يكون فرقاً شرعياً  
فيكون معقولاً ويكون الشارع قد جعله مؤثراً في الحكم بحيث علق به الحل أو الحرمة الذي  
يختص بأحد الفعلين وكثير من الناس يتكلم بفروق لاحقة لها ولا تأثير له في الشرع ولهذا  
يقولون في القياس أنه قد يمنع في الوصف لافي الاصل أو الشرع أو يمنع تأثيره في الاصل  
وذلك أنه قد يتركز وصفاً يجمع به بين الاصل والفرع ولا يكون ذلك الوصف مشتركاً بينهما  
بل قد يكون منفياً عنهما أو عن أحدهما وكذلك الفرق قد يفرق بوصف يدعى انتقاضه بأحدى  
الصورتين ليس هو مختصاً بها بل هو مشترك بينهما وبين الأخرى كقولهم النهي لعني في النهي  
عنه وذلك لعني في غيره أو ذلك لعني في وصفه دون أصله ولكن قد يكون النهي لعني يختص  
بالمبادأة والمقد وقد يكون لعني مشترك بينهما وبين غيرها كما ينهى المجرم عما يختص بالأحرام مثل  
حاق الرأس ولبس العمامة وغير ذلك من الثياب المنهى عنها وينهى عن نكاح امرأته وينهى عن  
صيد البر وينهى مع ذلك عن الربا وعن ظلم الناس فيما ملوكه من الصيد وحينئذ فالنهي لعني  
مشترك أعظم ولهذا لو قتل المحرم صيداً مملوكاً وجب عليه الجزاء لحق الله ووجب عليه بدله  
لحق المالك ولو زنا لافسد أحرامه كما يفسده بنكاح امرأته ولا يستحق حد الزنا مع ذلك وعلى  
هذا فمن لبس في الصلاة ما يحرم فيها وفي غيرها كالثياب التي فيها خيلاء ونحو كالمسبلة  
والحرير كان أحق بطلان الصلاة من الثوب النجس وفي الحديث الذي في السنن أن الله  
لا يقبل صلاة مسبل \* والثوب النجس فيه نزاع وفي قدر النجاسة نزاع والصلاة في الحرير للرجال  
من غير حاجة حرام بالنص والاجماع وكذلك البيع بعد النداء إذا كان قد نهى عنه وغيره يشغل  
عن الجمعة كان ذلك أو كد في النهي وكل مستغل عنها فهو شر وفساد لا خير فيه والملك الحاصل  
بذلك كالمالك الذي لم يحصل إلا بمعية الله وغضبه ومخالفته كالذي لا يحصل إلا بتغير ذلك من  
المعصية مثل الكفر والسحر والكهانة والفاحشة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم حلوان السكاهن  
خبيث ومهر النبي خبيث فإذا كنت لا أملك السلعة إن لم أترك الصلاة المفروضة كافي حصول

المالك سبب ترك الصلاة كما ان حصول الحلو ان والمهر بالكهانة والبناء وكل لو قيل له ان تركت الصلاة اليوم أعطيتك عشرة دراهم فان ما يأخذه على ترك الصلاة خيبت كذلك ما علكه بالمعاوضة على ترك الصلاة خيبت ولو استأجر أجيراً بشرط أن لا يصلي كان هذا الشرط باطلا وكان ما يأخذه عن العمل الذي بعمله بمقدار الصلاة خيبت مع ان جنس العمل بالاجرة جائز كذلك جنس المعاوضة جائز لكن بشرط أن لا يتعدى عن فرائض الله واذا حصل البيع في هذا الوقت وتعدى الرد فله نظير ثمنه الذي اداه ويتصدق بالرحم والبائع له نظير سلمته ويتصدق بربح ان كان ربح ولو تراضيا بذلك بعد الصلاة لم ينفع فان النهي هنا لحق الله فهو كما لو تراضيا بمهر البني وهناك يتصدق به على أصح القولين لا يعطى للزاني وكذلك في الخمر ونحو ذلك مما أخذ صاحبه منفعة محرمة فلا يجمع له الوض والمعوض فان ذلك أعظم انما من ييمه فاذا كان لا يحل أن يباع الخمر بالثمن فكيف اذا أعطى الخمر وأعطى الثمن واذا كان لا يحل للزاني أن يزني وان أعطى فكيف اذا أعطى المال والزنا جميعا بل يجب اخراج هذا المال كسائر أموال المصالح المشتركة فكذلك هنا اذا كان قد باع السلعة وقت النداء بربح واحد وأخذ سلمته فان قامت تصدق بالربح ولم يعطه للمشتري فيكون اعانة له على الشراء والمشتري يأخذ الثمن ويعيد السلعة فان باعها بربح تصدق به ولم يعطه للبائع فيكون قد جمع له بين ربحين وقد تنازع الفقهاء في المقبوض بالعقد للفاسد هل يملك أو لا يملك أو يفرق بين أن يفوت أو لا يفوت كما هو مبسوط في غير هذا الموضع

### (٧) \* مسألة \* في الحلف بالطلاق لشيخ الاسلام تقي الدين بن تيمية \*

هذا مختصر ما ذكره الشيخ تقي الدين بن تيمية قدس الله روحه فيما يجري غالباً على السنة الناس على سبيل اللجاج واللغو واليمين والتفليط طلباً لابعاد ما يكرهون فعله ذلك الوقت المحلوف فيه في قول الرجل والطلاق يلزمي لا أفضل ان شيء ثم يقصد فعله فيفعله ويجري قوله ذلك مجري القسم واليمين لدخول واو القسم في قوله والطلاق والالتزام بما لا يلزم الا طريقه

\* اجاب \* رحمه الله الحمد لله نستعينه ونستغفره \* اذا حلف الرجل بالطلاق فقال الطلاق يلزمي أو لازم لي ونحو هذه العبارات التي تتضمن التزام الطلاق في عينه ثم حنث في هذه اليمين فهل يقع به الطلاق فيه قولان لعلماء المسلمين في المذاهب الاربعة وغيرها من مذاهب

علماء المسلمين (أحدها) انه لا يقع به الطلاق وهذا منصوص عن أبي حنيفة نفسه وهو قول  
 طائفة من أصحاب الشافعي كالفضال وصاحب التمه وبه كان يفتى ويقضى في هذه الازمنة  
 المتأخرة طائفة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي وغيرهم من أهل السنة والشيعة في بلاد المشرق  
 والجزيرة والعراق وخراسان والحجاز واليمن وغيرها وهو قول داود وأصحابه كابن حزم  
 وغيره كانوا يفتون ويقضون في بلاد فارس وفي العراق والشام ومصر وبلاد المغرب الى اليوم  
 وهم خلق عظيم وهم قضاة ومفتون عدد كبير وهو قول طائفة من السلف طائوس وغير  
 طائوس وبه يفتى كثير من علماء المغرب في هذه الازمنة المتأخرة من المالكية وغيرهم وكان  
 بمضه شيوخ مصر يفتى بذلك ودل على ذلك كلام أحمد المنصوص وأصول مذهبه في غير  
 موضع وهذا الخلاف الذي ذكرته مذهب أبي حنيفة والشافعي وهو اذا حلف بصيغة الملزوم  
 مثل قوله الطلاق يلزمني سواء كان منجزاً أو مطلقاً بشرط أو محلوفاً به ففي المذهبين هل ذلك  
 صريح أو كناية أولاً صريح ولا كناية فلا يقع به الطلاق وان نواه ثلاثة أقوال وفي مذهب  
 أحمد قولان ولو قال الطلاق يلزمني ثلاثاً لافعلن ثم لم يفعل كان طائفة من السلف والخلف  
 يفتون انه لا يقع الثلاث ومنهم من قال يقع طرفة واحدة وهذا منقول عن طائفة من الصحابة  
 والتابعين وغيرهم في التنجيز فضلاً عن التعليق واليمين وهو قول من اتبهم على ذلك من  
 أصحاب مالك وأحمد وداود في التنجيز والتعليق والخلف وطائفة من أعيان السلف فرقوا في  
 ذلك بين المدخول بها وغير المدخول بها والذين لم يوقعوا طلاقاً بمن قال الطلاق يلزمني لافعلن  
 كذا منهم من لا يوقع بذلك طلاقاً ولا يأمر بالكفاره وبكل من القولين أفتى كثير من  
 العلماء وأجمع الاربعة وأتباعهم وسائر الأئمة على ان من قضى بانه لا يقع الطلاق في مثل هذه  
 الصور لم يجز نقض حكمه ومن أفتى به ممن هو من أهل الفتيا ساغ له ذلك ولم يجز الانكار  
 عليه ولا على من قلده باتفاق الأئمة الاربعة وغيرهم من أئمة المسلمين ومن قال انه يسوغ المنع  
 من ذلك فقد خالف اجماع الأئمة الاربعة بل خالف اجماع المسلمين مع مخالفته لله ولرسوله قال  
 الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فان تنازعتم في  
 شئ فردوه الى الله والرسول) أي الى الكتاب والسنة وكل عيين من ايمان المسلمين غير اليمين  
 بالله تعالى مثل الحلف بالطلاق والعناق والظهار والحرام والحلف بالحج والمشى والصدقة والصيام



وغير ذلك فاعلموا المسلمين فيه نزاع معروف سواء حلف بصيغة القسم فقال الحرام  
 يلزمني أو العتق يلزمني لا فطن كذا أو حلف بصيغة التعليق فقال ان فعلت كذا فعلي الحرام  
 أو فانسائي طوائق أو عبيدي أحرار أو مالي صدقة أو على المشي الى بيت الله واتفقت الأئمة  
 الأربعة وسائر أئمة المسلمين على انه يسوغ للقاضي ان يقضي في هذه المسائل جميعها انه اذا  
 حنث في ذلك كله لا يلزمه شيء مما حلف به بل اما لا يجب عليه شيء واما ان تجزئه بالكفارة  
 وبسوغ لا يفتي ان يفتي بذلك وما زال في المسلمين من يفتي به من حين حدث الحلف بذلك  
 والى هذه الأربعة وسائر أئمة المسلمين وكيف لاحد يمنع ذلك وقد دل على صحته الكتاب  
 به كما ان منهم من يفتي بلزوم المحلوف به واذا كانت المسئلة مسئلة نزاع في الخلف والسلف ولم  
 يكن مع من الزم الخالف بالطلاق نص كتاب ولا سنة ولا اجماع كان القول بنفي لزومها سائبا  
 باتفاق الأئمة الأربعة وسائر أئمة المسلمين وكيف لاحد يمنع ذلك وقد دل على صحته الكتاب  
 والسنة والقياس الصحيح والقول به ثابت في الخلف والسلف بل الصحابة الذين هم خير  
 الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت عنهم انهم افتوا في العتق الذي هو أحب الى  
 الله من الطلاق انه لا يلزم الخالف به الا كفارة يمين فكيف في الطلاق الذي هو أبغض  
 الخلال الى الله تعالى وهل يظن بالصحابة انهم يقولون فيمن حلف بما يحبه الله من الطاعات  
 كالصلاة والصدقة والصيام والحج انه لا يلزمه بل يجزئه كفارة يمين فكيف في الطلاق الذي  
 هو أبغض المباحات الى الله تعالى ويقولون فيما لا يحبه الله بل يبغضه انه لا يلزمه من حلف  
 به واتفق المسلمون على انه من حلف بالكفر أو الاسلام لا يلزمه كفر ولا اسلام ولو قال  
 المسلم ان فعلت كذا فانا يهودي أو نصراني وفعله لم يلزمه شيء وهل تلزمه كفارة يمين على  
 قوانين (أحدهما) يلزمه وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه (والثاني) لا يلزمه وهو  
 قول مالك والشافعي لان قصده بيمينه ان لا يلزمه فحلف بفضه لذلك ولو قال يهودي أو نصراني  
 ان فعلت كذا فانا مسلم ثم فعله لم يصير مسلما بالاتفاق لان الخالف حالف بما يمكن وقوعه وهكذا  
 اذا قال المسلم ان فعلت كذا فانسائي طوائق وعبيدي أحرار وهو يهودي فهو يكره ان يطلق نسائه  
 ويمتق عبيده ويفارق دينه مع ان المنصوص عن الأئمة وقوع العتق ومعلوم ان سبعة من الصحابة  
 مثل ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعائشة وأم سلمة وحفصة وزينب ربيعة النبي صلى الله

عليه وسلم أجل من أربعة من علماء المسلمين والكتاب والسنة إنما يدل على هذا القول فكيف  
 يسوغ لمن هو من أهل العلم والایمان ان يلزم أمة محمد صلى الله عليه وسلم بالقول المرجوح في  
 الكتاب والمقاييس الصحيحة الشرعية مع ما لهم فيه من مصلحة دينهم وديارهم فان ذلك صيانة  
 أنفسهم وحرهم وأموالهم وأعراضهم وصالح ذات يذهبهم وصلة أرحامهم واجتماعهم على طاعة  
 الله تعالى ورسوله والمقاتل بوقوع الطلاق ليس معه حجة من نفي الوقوع من المعارضة على  
 وقوع الطلاق بالخالف تعجز عن ذلك وهل يسوغ لاحد أن يأمر بما يخالف اجماع المسلمين  
 ويخرج عن سبيل المؤمنين فان القول الذي ذهب اليه بعض العلماء فهو لم يعارض نصاً ولا  
 اجماعاً ولا مافي معنى ذلك ويقدم عليه الدليل الشرعي من الكتاب والسنة والقياس الصحيح  
 ليس لاحد الفتيا به والقضاء به وان لم يظهر رجحانه فكيف اذا ظهر رجحانه من الكتاب  
 والسنة وتبين ما فيه من السنة قال الله تعالى ( قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم ) وفي الصحيح  
 قال عليه السلام من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً فليأت الذي هو خير وليكفر عن  
 يمينه وقال عليه السلام لا أحلف فأرى غيرها خيراً منها الا أتيت الذي هو خير وتحملها  
 والالفاظ الذي يتكلم بها الناس في الطلاق ثلاثة أنواع صيغة التنجيز والارسال كقوله أنت  
 طالق أو مطاقة فهذا يقع به الطلاق وليس هذا بحلف ولا كفارة فيه باتفاق المسلمين (والثاني)  
 صيغة قسم كقوله الطلاق يلزمني لا فعلن كذا أولاً أو لا أفعل كذا فهذا يمين باتفاق أهل اللغة  
 واتفاق طوائف الفقهاء والعامة وأهل الارض (والثالث) صيغة تعليق كقوله ان فعلت كذا فانت  
 طالق فهذا ان كان قصد به اليمين وهو الذي يكره وقوع الطلاق مطلقاً كما يكره الانتقال عن  
 دينه اذا قال ان فعلت كذا فانا يهودي فهو يمين حكمه حكمه في الاول الذي هو بصيغة القسم  
 باتفاق الفقهاء فان كان قصده وقوع الطلاق عند وجود الجزاء كقوله ان أعطيتي الفاقنت  
 طالق واذا طهرت واذا زينت فانت طالق وقصده ايقاع الطلاق عند الفاحشة لا مجرد الحلف فهذا  
 ليس يمين ولا كفارة فيه عند أحد من العلماء بل يقع به الطلاق اذا وجد الشرط عند السلف  
 وجمهور الفقهاء واليمين الذي يقصد به الحضي أو المنع أو التصديق أو التكذيب سواء كانت  
 بصيغة القسم أو بصيغة الجزاء يمين عند جميع الخلق من العرب وغيرهم فان كون الكلام يميناً  
 مثل كونه أمراً ونهياً وخبراً وهذا المعنى ثابت عند كل أحد وانما تنوع اللغات في الالفاظ

لا في المعاني فكما كان معناه يميناً فهو يمين عند كل أحد من الفقهاء وعند الصحابة رضي الله عنهم  
 وإذا كان يميناً فليس في الكتاب والسنة لليمين إلا حكمان أما أن تكون اليمين منعقدة محرمة  
 ففيها الكفارة وأما أن لا تكون منعقدة محرمة ففيها كالحلف بالخلوقات كالكعبة والملائكة  
 فهذا لا كفارة فيه بالاتفاق وأما يمين محرمة منعقدة غير مكفرة فهذا حكم ليس في كتاب الله  
 ولا سنة رسوله ولا يقوم عليه دليل شرعي سالم عن المعارض فإن كانت هذه الأيمان من  
 أيمان المسلمين فقد دخلت في قوله (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) وإن لم تكن فلا يجب  
 بالحلف فيها كفارة ولا غيرها والاعتبار بين أن الالتزام بالطلاق للحالف في يمينه حكم  
 يخالف الكتاب ومن لا يمنع الحكم والفتيا بعدم وقوع الطلاق أو تقليد من يفتي فقد خالف  
 كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين ومن قال أنه أتبع هذه الفتيا فولد له ولد بعد ذلك  
 فهو ولد زنا كان هذا القائل في غاية الجهل والضلالة والمشاقة لله ورسوله وعلى الجملة إذا كان  
 الملتزم به قربته لله تعالى يقصد به القرب إلى الله تعالى لزمه فعله أو الكفارة ولو التزم ما ليس  
 بقربة كالتطليق والبيع والأجارة ومثل ذلك لم يلزمه بل يحزبه كفارة يمين عند الصحابة وجمهور  
 المسلمين وهو قول الشافعي وأحمد وأحدى الروايتين عن أبي حنيفة وقول المحققين من أصحاب  
 مالك لأن الحلف بالطلاق على وجه اليمين يكره وقوعه إذا وجد الشرط كما يكره وقوع  
 الكفر فلا يقع وعليه الكفارة والله أعلم \*

﴿ المسائل التي انفرد بها شيخ الإسلام ابن تيمية عن الأئمة الأربعة أوتبع فيها بعض مذاهبهم ﴾

القول بقصر الصلاة • تقصر الصلاة في كل ما يسمى سفراً طويلاً كان أو قصيراً كما  
 هو مذهب الظاهرية وقول بعض الصحابة • والقول بأن البكر لا تستبرأ وإن كانت كبيرة  
 كما هو قول ابن عمر واختاره البخاري صاحب الصحيح • والقول بأن سجود التلاوة لا يشترط  
 لها وضوء كما يشترط للصلاة وهو مذهب ابن عمر واختاره البخاري أيضاً • والقول بأن من  
 أكل في شهر رمضان معتقداً أنه ليل فبان نهاراً لا قضاء عليه كما هو الصحيح عن عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه واليه ذهب بعض التابعين وبعض الفقهاء • والقول بأن المتمتع يكتفيه سعي واحد  
 بين الصفا والمروة كما في حق القارن والمفرد وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما ورواية عن

الامام أحمد بن حنبل رواها عنه ابنه عبدالله وكثير من أصحاب الامام أحمد لا يعرفونها \* والقول  
 بجواز المسابقة بلا محال وان أخرج المتسابقان \* والقول باستبراء المختلة بمحضة وكذلك الموطوءة  
 بشبهة المطلقة آخر ثلاث تطليقات \* والقول باباحة وطئ الوثنيات بملك اليمين \* والقول  
 بجواز عقد الرداء في الاحرام وجواز طواف الحائض ولا شيء عليها اذا لم يمكنها ان تطوف طاهرا  
 والقول بجواز بيع الأصل بالعصير كالزيتون بالزيت والسمسم بالشيرج \* والقول بجواز الوضوء  
 بكل ما يسمى ماء مطلقا كان أو مقيدا \* والقول بجواز بيع ما يتخذ من الفضة للتحلي وغيره  
 كالخاتم ونحوه بالفضة متفاضلا وجعل الزيادة في الثمن في مقابلة الصنعة \* والقول بان المائع  
 لا ينجس بوقوع النجاسة فيه الا أن يتغير قليلا كان أو كثيرا \* والقول بجواز التيمم لمن خاف فوات  
 العيد أو الجمعة باستعماله الماء \* والقول بجواز التيمم في مواضع معروفة والجمع بين الصلاتين في  
 اماكن مشهورة \* وغير ذلك من الاحكام المعروفة من أقواله وكان يميل أخيرا الى القول بتوريث  
 المسلم من الكافر الذي وله في ذلك مصنف وبحث طويل ومن أقواله المعروفة المشهورة التي  
 جرى بسبب الافتاء بها عن وفلاقل قوله بالتكفير في الحلف بالطلاق وان الطلاق الثلاث  
 لا يقع الا واحدة وان الطلاق المحرم لا يقع وله في ذلك مصنفات ومؤلفات  
 منها قاعدة كبيرة سماها تحقيق الفرقان بين التطلق والايمان \* نحو أربعين كراسة  
 وقاعدة سماها الفرق المبين بين الطلاق واليمين \* بقدر نصف ذلك وقاعدة في  
 أن جميع ايمان المسلمين مكفرة مجلد لطيف وقاعدة في تقرير ان الحلف  
 بالطلاق من الايمان حقيقة وقاعدة سماها التفصيل بين  
 التكفير والتحليل وقاعدة سماها اللمعة وغير ذلك من  
 القواعد والاجوبة في ذلك لا تنحصر ولا تنضب  
 ( والله سبحانه وتعالى أعلم )



- ٢ مسألة سئل الشيخ عن الفرق بين الطلاق والحلف وإيضاح الحكم في ذلك
- ٤ مبحث الايمان التي يحلف بها الخلق وهي ثلاثة أنواع
- ٦ فصل في التفريق بين التعليق الذي يقصد به الايقاع والذي يقصد به اليمين
- ٧ مسألة سئل الشيخ فيمن يقول ان المرأة اذا وقع بها الطلاق الثلاث الخ والجواب عنه
- ٨ مسأله سئل الشيخ فيمن حلف بالطلاق على امر من الامور الخ وفيمن طلق في الحيض والنفاس أما المسألة الاولى ففيها نزاع بين السلف والخلف
- ١٣ فصل وأما المسألة الثانية وهو قوله لها أنت طالق ثلاثا وهي حائض الخ
- ٢٥ فصل وأما الطلاق في الحيض فنشأ النزاع في وقوعه أن النبي الخ
- ٢٧ فصل وأما قول الحالف الطلاق يلزمي على مذاهب الائمة الاربعة الخ
- ٣٦ مسألة سئل الشيخ أيضا عن الفرق بين الطلاق الحلال الخ والجواب عنه
- ٥٧ مسألة سئل أيضا عن قول ان المرأة اذا وقع بها الطلاق الثلاث تباح الخ والجواب عنه
- ٥٩ فصل وأما اذا قال ان فعلته فعلي اذا عتق عبدي فاتفقوا على انه لا يقع العتق الخ
- ٦٦ مسألة سئل عن السكران غائب العقل هل يحنث اذا حلف بالطلاق أم لا
- ٦٧ مسألة سئل عن رجل حلف بالطلاق انه ما يتزوج ثم تاب الخ والجواب عنه
- ٦٧ مسألة سئل الشيخ عن أوقع العقود المحرمة الخ والجواب عنه
- ٧٥ مسألة في الحلف بالطلاق والجواب عنه
- ٧٨ المسألة التي انفرد بها شيخ الاسلام ابن تيمية عن الائمة الاربعة الخ